



«الإستثمار في التعليم العالي»





الطبعة الأولى

٢٠١٢ م - ١٤٣٣ هـ

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للجمعية

جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

Islamic Association for Guidance and Higher Education

علم وخبر ٢٠٧/أ.د.

سنتر اسكندراي - الطابق الخامس - طريق المطار

ص.ب: الغبيري ١١٢/٢٥ بيروت - لبنان

تلفاكس: ٥- ٠١/٤٥٧٧٧٤ (٩٦١)

بريد الكتروني: info@orientation94.org

موقع الكتروني: www.orientation94.org



المؤتمر التربوي الثاني

«الإستثمار في التعليم العالي»

محاضرات ومناقشات المؤتمر الذي أقامته جمعية
المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

بيروت ٢١ / أيار / ٢٠١١



جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي
Islamic Association for Guidance and Higher Education



المحتويات

٧مقدمة
٩كلمة الجهة المنظمة
١٣كلمة راعي المؤتمر

الجلسة الأولى

مدير الجلسة: د. أنور كوثراني

الفصل الأول: لبنان واقتصاد المعرفة

١٩د. انطوان زحلان
----	----------------------

الفصل الثاني: مفهوم الاستثمار في التعليم العالي

٢٥النائب د. يوسف الزلزلة (الكويت)
----	--

الفصل الثالث: البحث العلمي والتعليم في لبنان

٢٩د. فاديا حميدان
----	----------------------

٤١المناقشات
----	----------------

الجلسة الثانية

مدير الجلسة: أ. ليلى شمس الدين

الفصل الأول: موقع التعليم العالي في إطار الاستراتيجية التنموية الشاملة

الوزير د. شربل نحاس ٥١

الفصل الثاني: كلفة التعليم العالي في لبنان

د. عبد الحليم فضل الله ٥٩

المناقشات ٦٩

الجلسة الثالثة

مدير الجلسة: د. حسان خشفة

الفصل الأول: التوجيه العلمي والتعليم العالي

د. طلال عتريسي ٧٩

الفصل الثاني: الجامعات الخاصة في لبنان - مؤشرات الأداء

أ. ابراهيم مهنا ٩١

الفصل الثالث: خريجو التعليم العالي وسوق العمل

د. نجيب عيسى ١٠٥

المناقشات ١١٩

البيان الختامي والتوصيات: أ. هشام شحرور ١٢٥



م. حسن جشي *

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم « **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** » صدق الله العلي العظيم

وعن رسول الله (ص): (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه).
بين العمل واثقانه، كانت نشأة جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، وبين العمل واثقانه كان التحليل والتخطيط وكانت البرامج والخطط خدمة لمجتمعنا عبر شريحة وازنة ومؤثرة في مستقبل الوطن، شريحة أجيالنا الصاعدة من الطلبة الجامعيين تعليماً وفرص تعليم.
وما مؤتمرننا «**الإستثمار في التعليم العالي في لبنان**» إلا حلقة من سلسلة مؤتمرات تهدف إلى البحث والتحليل لمكامن الخلل ووضع الإقتراحات للحلول المفترضة ابتغاء الإستفادة القصوى من مواردنا البشرية مما ينعكس إيجاباً على قدرات مجتمعنا ووطننا العزيز.
فالتعليم العالي هو رأسمال كبير لتعزيز القدرات لتنمية مستدامه. وبالتالي فالإستثمار فيه ليس ترفاً، إنما هو ضرورة تفرض استحداث التشريعات اللازمة على مستوى الدولة مستفيدة من تجارب قطاع التعليم العالي وقطاعات العمل.

(*) رئيس مجلس أمناء جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

وحتى انجاز المطلوب على مستوى المؤسسات الرسمية، عملت الجمعية مستشرفةً المشاكل محاولةً المساهمة في تقديم اقتراحات الحلول وخلق بيئة مجتمعية مساعدة ومساهمة لإنجاز هذا العمل، على قاعدة أن تضيء شمعة خير لك من أن تلعن الظلام، آملين أن نصل إلى إدراك السلطات المعنية في مرافق الدولة المتعددة بأهمية التخطيط والتوجيه بحيث تُتشيء له وزارة تحظى بالدعم اللازم لأجل مستقبل وطننا والأبناء.

أخيراً، لا بد من كلمة شكر وامتنان لكل من حضر وساهم وشارك في إنجاح هذا المؤتمر وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



كلمة المنظمين

م. علي زلزلة *

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلوة والسلام على سادة العلم والعلماء من أول الأنبياء إلى خاتمهم محمد وعلى آله الطاهرين.
راعي مؤتمراتنا دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري..
أصحاب الفضيلة والسيادة والمعالي والسعادة..
رؤساء الجامعات والجمعيات والبلديات..
المؤسسات الراعية..
السادة الحضور..
السلام عليكم جميعاً..

بداية نرحب بكم في افتتاح مؤتمراتنا التربوي الثاني « الاستثمار في التعليم العالي » وهو المؤتمر الذي لا نريده رقماً مضافاً الى سواه بالمعنى التقليدي، ولم نرد منه حضوراً إعلامياً للترويج والتسويق، بل إنطلقنا في إعدادنا له من رؤية تربوية علمية صرفة تشكل مرتكزاً لأنشطة جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، وتساهم في بناء الإنسان الواعي المدرك. إن قيمنا تفرض علينا ان نكون أمناء على الدور الذي نتصدى له ونمارسه، والذي يمثل علة وجود الجمعية وهو

(*) مدير عام جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

تقديم خدمة التوجيه المهني والإرشاد التربوي لطلاب لبنان والمشاركة في وضع البنى التحتية لنهضة وطننا العلمية والتربوية.

لذلك، وانطلاقاً من إيماننا أن العلم والعمل هما الطريق الى الله عبر خدمة خلقه وعباده، فإننا نعمل جادين على إقامة وإعداد منظومة توجيه وإرشاد مهني وتربوي تجعل من الطالب شخصاً قادراً على إتخاذ قراره المهني بوعي ذاتي منطلقاً من المعرفة بقدراته وإمكانياته والفهم لطبيعة المهن والاختصاصات ومستلزماتها، ونعمل في الآن نفسه على أن لا نقصر عملنا على التوجيه بل نزرع للعلم مداмик ونروي للتربية جذور...

بذلنا الجهد ولا نزال لكي يؤتي عملنا أكله عبر الاستفادة القصوى من أصحاب العقول النيرة وتجاربهم ودراساتهم وأبحاثهم المثمرة. من هنا، أردنا معهم أن تُشكل مؤتمراتنا قيمة حقيقية يستفيد منها عموم المهتمين و نوظفها في تطوير وتقويم مسارنا التوجيهي والتربوي.

فكان مؤتمرننا الأول: التوجيه في لبنان بين سوق العمل والتخصص الجامعي في العام المنصرم، خطوة رائدة في توظيف المعرفة لا الاكتفاء بعرضها نظرياً. أما لماذا «الاستثمار في التعليم العالي» كعنوان لمؤتمرننا الثاني، فذلك لأننا: نعي أهمية ودور الرأسمال البشري في بناء وتعزيز قدرات الأوطان، ونعتبره كنزاً وثروة وطنية لا تنضب.

نعتبر أن التعلم هو ضرورة أولى وأساسية للتنمية المستدامة الشاملة في المجتمع. نؤمن بأن التعليم يؤدي الى تحسين مستوى الحياة للأفراد ويحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

نؤمن أن الأوطان لا يمكن أن تنهض إلا من خلال كادر بشري متعلم ذو ثقافة ومعرفة ومهارة مناسبة لمتطلبات سوق العمل.

نؤمن أنه في بلد لا تتوافر فيه المواد الثروات الطبيعية لا بد أن يتوجه إلى عالم

اقتصاد المعرفة والذي يتأسس على « الاستثمار في التعليم العالي ». نؤمن أن دور مؤسسات التعليم العالي وبالتعاون مع القوى الاقتصادية الإنتاجية، إذا ما تلاقت تحقق النمو والتطور الدائم والمستمر في عملية التنمية. إن لبنان لا يمكن أن ينهض إلا بالعلم، وإن رأس ماله الحقيقي هو الإنسان، وتبين التجربة التي خاضت المقاومة غمارها أن الاستثمار الأجدى للعلم المترافق مع العمل الدؤوب في سبيل تحرير الأرض والإنسان من شأنه تحقيق انجازات وبالتالي فإن الانتصارات تخرج من كنف العلم والمعرفة.

فإلى المزيد من الانتصارات والانجازات، مع التطلع إلى أن تعي دولتنا أهمية دور العلم وتؤمن بقدرات مواطنيها، لتحقيق ما لم تحققه منذ قيامها باعتمادها فقط على نظام اقتصادي قائم على تقديم الخدمات، وتلتفت الى أهمية ودور صناعة العلوم لأنها تبقى وتستمر.

في الختام، نشكر لدولة الرئيس نبيه بري رعايته الكريمة عبر ممثله العزيز معالي الوزير علي حسن خليل، وإيمانه الصادق بالعمل التوجيهي، كما ونشكر الداعمين والراعيين والمشاركين من مؤسسات تربوية جامعية ووسائل إعلام ونخص بالشكر السادة الباحثين المشاركين، وفريق العمل الذي عمل ويعمل لإنجاح المؤتمر، ونشكر الحضور جميعاً، والى الملتقى في مؤتمر آخر ونشاط آخر لله فيه رضا ولوطننا وأهله خير وصلاح... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته





كلمة راعي المؤتمر

الرئيس نبيه بري ممثلاً بالوزير علي حسن خليل *

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،
السادة في المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي
السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني بكثير من التقدير أن أقف على منبر هذا المركز المتميز، في مؤتمر يتناول أهم الموضوعات التي تؤسس للدخول الى المستقبل وحمايته بالإرتكاز إلى العلم والتخصص.

ربما يكون من العادي أن يعقد هذا المؤتمر المتخصص ولكن الاستثناء هو في مستوى الوعي الذي جعل القيمين عليه يلتفتون في لحظات التشتت والضياع والانقسام الوطني، والخطب التي تستتبع التوتر وافتقار الثقة بالذات وبالقدرة، يصرون على تحمل المسؤولية بإدراك من يعي أن قيامة الأوطان وحمايتها لا تتأمن إلا بالتخطيط وأخذ المبادرة لجعل التعليم استثماراً حقيقياً يخرجنا من الأدوار المرسومة مسبقاً إلى ما تقتضيه الإحتياجات لتأمين التطور المطلوب. أيها السادة..

لقد أثبت المركز من خلال تجربته السابقة أن باستطاعته تطوير دوره في موقع

(*) وزير الصحة العامة في الحكومة اللبنانية

المساعدة على تلبية حاجة فئة من طلابنا في مجال تأمين فرصة التعليم الجامعي، طلابنا الذين وقفت أحلامهم عند حدود الجامعة الوطنية باختصاصات محدودة، كما وساهم المركز في البحث عن توسيع مساحة الاستيعاب وتجاوزها، وهو الأهم، دون المساعدة المادية إلى الدور المتعلق بالتوجيه العلمي قبل دخول الجامعة وخلال فترة الدراسة.

أيها السادة..

لقد تابعنا بإهتمام نجاح مؤتمركم العام الماضي حول التوجيه العلمي الذي غطى مساحة واسعة من الفراغ الحاصل على هذا الصعيد، حيث أهمية المواءمة ما بين القدرة والمستوى والفرصة والميل واستيعاب الجامعات ومجالاتها وسوق العمل واحتياجاته.

واليوم يأتي انعقاد «مؤتمر الاستثمار في التعليم العالي» ليعطي بعداً آخر يستكمل موضوع التوجيه من ضمن حلقات لا بد منها لتشكل بخلاصاتها المفاهيمية والعلمية شرط النهوض الحقيقي لأي وطن من الأوطان.

ولطالما ارتكز نهوض لبنان على إنسانه الذي يشكل ثروته الحقيقية والذي يعطيه وقعه المميز في المجالات والساحات المختلفة عبر كل المراحل.

إن المسؤولية تقع على الجميع لاستحضار كل الامكانيات التي تؤمن لهذا الإنسان فرصة أن نجد له الموقع في تطوير وطنه والمساهمة في لعب دور على مستوى العالم.

لقد آمننا بهذا اللبناني، الذي استطاع أن ينقل الحرف ويليته أدباً وثقافةً ومعرفةً وفتناً، وباللبناني الذي أعطى للحرية وللحياة قيمتهما المتلازمتين، وباللبناني الذي قدم دمه وروحه مقاوماً في مواجهة الاحتلال ليكتب حرية الأرض والوطن والدفاع عنه.

نؤمن أن هذا اللبناني يستطيع أن يدير عملية «الاستثمار في التعليم العالي»

ليكرّس التجارب التي سبقت وجعلت من هذا الاستثمار عامل نهوض لدول ما كانت لتستطيع أن تنهض بموازين الموارد الطبيعية وأن تجد لها مكاناً في العالم. لقد وقع لبنان تحت سيف سياسات غاب عنها التخطيط، وممارسات حكومية لم تعط للتعليم العالي بعده الحقيقي، بل شجعت على تخريج عاطلين عن العمل لتحصر فرص الاختصاص بالنخبة التي تخدم مصالحها. وهذا ما يعطي للمبادرة الفردية ومبادرات المؤسسات الأهلية الأهمية الخاصة للتعويض في هذا المجال.

إننا في هذه المناسبة ندعو إلى الإسراع في إقرار قانون تنظيم التعليم العالي في لبنان مع التركيز على تعزيز الجامعة اللبنانية واختصاصاتها ودورها التوجيهي ومراكز أبحاثها، والعمل لجعل أهداف قطاع التعليم الجامعي الخاص يتجاوز هدف الربح المباشر إلى الدور المكمل في عملية الاستثمار في الإنسان وتعليمه. أيها السادة..

إن مشهد المنطقة وتحولاتها وتصيد الخطاب الصهيوني العنصري تجاه ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومستقبلها وحقيقة الصراع مع هذا العدو يتطلب أكثر من أي وقت مضى تحديد التزامنا بلبنان القوي، بوحدته ومقاومته وحماية هذه المقاومة لأن فيها حماية لوجودنا وسلامنا، وهي كما العلم والمعرفة سلاح مستقبلنا الذي نحمي به وجودنا وكرامتنا.

ولن نقبل تحت أية ظروف أو مناخات، يحاول بعض الداخل الموهوم أن يفرضها، التخلي عنها كخيار لحماية كل اللبنانيين.

مجدداً التحية لهذا المركز الذي يستعيد في مؤتمره تجربة دول ومؤسسات راهنت على الاستثمار في المعرفة والتعليم واستطاعت أن تحول بلدانها إلى مراكز إشعاع ونهوض اقتصادي ومالي واجتماعي على أمل النجاح في صياغة برامج تكون جزء من استراتيجية وطنية شاملة لهذا الاستثمار المهم.

أيها السادة..

رغم تخصص أعمال المؤتمر، إلا أن الحاجة تبقى ملحة للتصويب على بعض الأمور حيث أن الدخول للمستقبل يتطلب الانتباه إلى ما يحيط بوطننا من أخطار داخلية وخارجية وإلى تحمل المسؤوليات ازاء مواجعتها.

إن المطلوب الانتقال بسرعة من مرحلة التردد والحسابات الضيقة ورمي المسؤوليات والتفتيش عن المبررات إلى تشكيل سلطة قوية وقادرة، تعيد تصحيح وتصويب المسار المخيف الذي اعتمد في المرحلة السياسية السابقة في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها والذي يكشف عن خلل عميق في الممارسة والفهم للدستور والقانون وتطويره لخدمة مشاريع وحسابات فتوية وخاصة، تتكشف معالمها يوماً من خلال انفضاح الارتهان للأشخاص والتيارات ومصالحها على حساب مصلحة الدولة.

إننا على ثقة بالقدرة على تجاوز هذه المرحلة والذهاب في عملية استعادة دور الدولة والمباشرة بإصلاحات حقيقية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفتح باب الحوار من أجل تنظيم أدوار المعارضة والسلطة ليصبح لبنان بلداً على مستوى آمال أبنائه ومحبيه.

دامت جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي ووفقها الله لإنجازات وفعاليات ومؤتمرات.. عشتم وعاش لبنان سيداً حراً مستقلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجلسة الأولى





الفصل الأول

لبنان وإقتصاد المعرفة

د. انطوان زحلان

مستشار دولي في شؤون السياسة العلمية

نجتمع اليوم لمناقشة موضوع التعليم العالي في لبنان وكلنا نعرف حجم البطالة في لبنان والمنطقة على مستوى الخريجين الجامعيين، ونعرف أيضاً حجم هجرة الكفاءات وأغلب الشباب الذي يتخرج من جامعات الخارج بشهادة الدكتوراه ولا يعودون إلى بلادهم. لذلك أريد التركيز على ربط التعليم العالي بصناعة اقتصاد المعرفة لكي نستطيع توظيف خريجي الجامعات في وظائف انتاجية ترفع المردود الاقتصادي للوطن لأنه لا تتوفر لنا أموال طائلة لتحسين نوعية التعليم العالي التي نشكي منها في بلادنا. فتحسين النوعية يتطلب استثمارات ضخمة على صعيد المختبرات وكل ما يتعلق بالجامعة، وأرى أننا نحتاج لدراسة عن لبنان من الزاوية العلمية وأن نطرح على أنفسنا سؤال لماذا لم نتمكن من الاستفادة بطريقة مجدية ومثمرة من المتخرجين من جامعاتنا خلال العشرين سنة الماضية.

من الضروري التركيز على التفاصيل وليس على العموميات، ثمة كتاب يصدر في مجلة المستقبل العربي بشكل شهري سأتلو عليكم من أحد فصوله جملةً أساسية تجيب عن الموضوع الذي نتحدث عنه وهي: «أن العلم في الجامعات



ومؤسسات الأعمال له ثلاثة مقومات مركزية في كل مراحل التنمية. وحتى تستطيع هذه المقومات أن تعمل بفعالية ونتاجية وتسهم في الرفاه الوطني، يجب أن تكون مترابطة بشكل عضوي».

بكلمة أخرى، إن كل عنصر أو موقع لوحده سواءً أكان جامعة أم مؤسسة إنتاجية لا يصنع نمواً أو إنتاجاً. إن الوظائف التكاملية بين هذه العناصر أو المواقع تتيح للمجتمع أن يستفيد من التعليم العالي وامكانياته البشرية.

إن كل الدول الصناعية، أوروبا والولايات المتحدة والصين واليابان ينفقون سنوياً لدراسة مشاكلهم الصناعية والعمالية ومشاكل السياسة الاقتصادية أرقاماً كبيرة للغاية، فيما تجدنا في بلادنا لا نضع دراسات ولا نعرف ماذا سيحل بهؤلاء الشباب عندما يتخرجون وأسباب غياب فرص العمل ولماذا إنتاجنا الاقتصادي متدنٍ دائماً.. ومن الملفت أن لا وجود لأية دراسات تفصيلية وقد حاولت الحصول على الإحصاءات الوطنية في لبنان المتعلقة بالصناعات المعرفية، فوجدت أن كل شيء مفيد مفقود من هذه الإحصاءات فيما يفترض أن تمتلك الدول المعارف البيانية والقواعد الإحصائية للنشاطات الاقتصادية التي تجري في البلد.

في الستينيات من القرن الماضي مثلاً، انهارت صناعة الساعات في سويسرا فقررت السلطات دراسة القضية وتقدم عدد من الأشخاص لتنفيذ الدراسة وقد فاز شاب لبناني يُدعى «نيكولا حايك» بالالتزام وقام بالتالي بتنفيذ الدراسة. لكن الشركات السويسرية الكبرى لم تهتم بتوصياته بزعم عدم امتلاكه الخبرة في مجال الساعات. بينما اعتمد مؤسس شركة سواتش لإنتاج الساعات التوصيات وعمل على تنفيذها عملياً، وشركته اليوم كبرى شركات تصنيع الساعات في العالم.

ثمة أمثلة كثيرة وقد فضلت إعطاءكم الأمثلة بدلاً من التحدث بالأرقام الاحصائية البحتة والجافة، وإليكم بعضها:

المثال الأول: آلة البخار التي اكتشفت في مصر قبل أكثر من ألفي سنة وكانت معروفة عند المصريين واليونانيين والرومانيين وأيضاً العرب. كانوا يستخدمونها كأداة للعب ولم يتصوروا أنها قد تنتج شيئاً مفيداً بهذا الشكل.

حتى العام ١٧٠٠، كانت مناجم الفحم في بريطانيا تحت الأرض والأمطار تهطل بغزارة ما يبقي المناجم مليئة بالمياه. وكانوا يأتون برجال على الخيول لسحب المياه في دلاء كي يتسنى لهم العمل في إنتاج الفحم. أحد العمال سمع بهذه الآلة فقرر الإستفادة منها بطريقة إبداعية عبر ضخ المياه من المنجم إلى الخارج فتجح لكنها كانت غير قابلة للإستعمال إذا كان الذي يستعملها بعيداً عن المنجم، ورغم ذلك فإن هذه الآلة نجحت من الناحية العملية وحصل حينذاك تطور في هذه الآلة.

وبعد مئة عام، شاب فرنسي في إحدى الجامعات يدعى «ساري كوردون» كان والده متخصصاً بجودة إنتاج الآلات الميكانيكية، أراد تطبيق مبادئ الجودة على آلات حرارية وعمل على هذه الآلة ودرسها ليحل مشاكلها، وخلال هذه الدراسة اكتشف حقلاً فيزيائياً جديداً. لكن الشاب توفي صغيراً وصدر له كتاب عن منتهجه لكنه اختفى من السوق.

إن أكثر جهة اهتمت بالموضوع هي الجهة المنتجة لهذه الآلة في بريطانيا. المنتجون بذلوا جهداً كبيراً للحصول على منشوره وترجموه للغة الإنكليزية واستفادوا من تجربته وهنا حدث تواصل بين أناس لم يعرفوا بعض قطعياً حيث كانت الحرب مستعرة وقتها بين الفرنسيين والبريطانيين. إن التواصل مهم جداً على الصعيد العلمي لمعرفة مسار تطور العلم، فعلى البشر التواصل وهناك شركات في الدول الغربية تعمل جاهدة لمحاولة معرفة من ينتج أي



شيء جديد في العالم وما هي نوعية انتاجه.

المثال الثاني عن صناعة النفط. كان العباسيون يدفعون ضريبة لحكام إيران لاستخدامهم النفط في الإنارة والتدفئة، لكنهم في المنطقة نسوا هذه الخبرة في القرن التاسع عشر، بعكس الحال في الولايات المتحدة وتحديداً في ولاية بنسلفانيا حيث اكتشفوا البترول عن طريق الخطأ، عندما كانوا يستخرجون الملح من آبار المياه المالحة، بغرض استخدامه للحفاظ على الطعام. هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يستخرجون الملح كانوا أشخاصاً غير متعلمين وكان يلفتهم المواد المختلطة بالمياه المالحة المستخرجة، وذات يوم ذهبوا لأستاذ كيمياء في إحدى الجامعات وطلبوا منه دراسة هذه المواد وتحديد المواضع التي يمكن استخدامها فيها. عندها حدد الأستاذ لهم كل ما يمكن استخدامه باستثناء النفط وشرط عليهم دفع ثمن الإستشارة قبل الحديث عن باقي المعلومات، فدفعوا له وأبلغهم بعدها أنه يمكن استخدام هذا النفط في توليد الطاقة. وهذا ما كنا نعرفه في بلداننا العربية فزاد انتاج النفط وارتفع التنقيب عنه ونحن بعد مئة عام على استخراج النفط في بلادنا لم نستطع حتى إنشاء شركة متخصصة، كما أن جزء من الشركات التي تنقب عن النفط في بلادنا لا تملك في بلادها نفطاً كالصين وفرنسا اللتان طورتا إمكانيات التنقيب عن النفط لاسيما في العشرين سنة الماضية، بعكسنا نحن الذين نملك كل الطاقات ولدينا أكثر من مليون ونصف مهندس ولكن لم نفعل شيء وليس لدينا سياسات اقتصادية وتكنولوجية لتنمية هذه الطاقات.

الكوريون لم يكونوا يعرفون البلاد العربية قطعاً وفي عام ١٩٧٠، عمل عدد من المهندسين الكوريين مع شركة باكتلز في فيتنام، وبعد انتهاء المشروع كان هناك مشروع تعثر تنفيذه في السعودية، فتم إرسال المهندسين الكوريين إلى السعودية لإنجازه وقد فعلوا ذلك بسرعة كبيرة. وبعدما رصد هؤلاء هذا الكم من المشاريع والإمكانات الكبرى المتوافرة لشركات الهندسة في هذا البلد العربي،

عادوا إلى كوريا الجنوبية وعملوا على تجهيز عروض للشركات السعودية، ف جاء الرد بالقبول شرط تأمين أوراق ضمان مالي من مصارف فتوجهوا للمصارف الكورية فرفضت المخاطرة. من ثم توجه فريق المهندسين هذا إلى الهيئات والمواقع المختلفة في الدولة الكورية حتى توصلوا إلى إفتاح رئيس الجمهورية الذي ضغط لتأمين ضماناتهم وكفالاتهم المالية من المصارف، فماذا كانت النتيجة؟.. حصل المهندسون الكوريون على الكفالة وفازوا بكل العقود التي تقدموا لها في السعودية والخليج وربحوا كأفراد وشركات حوالي مئة مليار دولار ساهمت في تعزيز الاقتصاد الكوري وتنشيطه. لقد كان بإمكان شركات عربية أو لبنانية القيام بذات الأمر، فلو تحركت مثلاً الدولة اللبنانية - التي لا تؤمّن للشركات الهندسية وشركات المقاولات حتى تسهيلات مالية - ودعمت مشاريع شبابها وأقرت لهذه الغاية قوانين وتشريعات، لكان المشهد الاقتصادي مختلفاً. هذا كله يظهر حجم الترابط بين التنمية والقانون والتربية واقتصاد المعرفة.

مثال أخير من لبنان الذي لا يوجد فيه احصاءات وبيانات مفيدة عن اقتصاد المعرفة باستثناء الطب، فهناك ١٤٠ مستشفى توظف ٥٠٠٠ طبيب و١٢٠٠٠ ممرض لكن ثمة إهمال لقضايا كثيرة وتركيز فقط على المريض. فجودة الأدوات الطبية التي تستخدمها المستشفيات مهمة والعقارات التي تشيد عليها المشايخ وإدارة الجودة للمستشفيات أيضاً. كما أن الدول الكبرى وتحديداً دول الخليج تستعين بشركات لإدارة الجودة طيباً تعمل على تحسين وضع المستشفيات الخليجية وهي تتقاضى مبالغ ضخمة تصل إلى نصف مليار دولار سنوياً لتحسين مستوى الجودة في المستشفى ويمكن أن يكون هذا الأمر موجوداً في لبنان ويمكن تأهيل كادر لبناني لتأدية هذه الخدمات.

عام ١٩٩٩ كانت الدول العربية تعلم ١٢٥٠٠ طالب جامعي لكل مليون مواطن مقيم بينما كان لديها ٤٧٦ طالباً يتابعون الدراسات العليا في الخارج لنفس



العدد أيضاً.

في المقابل، كان في الصين ٦٠٠٠ طالب لكل مليون مواطن مقيم و٨٦ طالباً يتابعون الدراسات العليا في الخارج، أما الهند، فكان لديها عشرة آلاف طالب جامعي لكل مليون مواطن مقيم و٥٥ طالباً يتابعون الدراسات العليا في الخارج. في لبنان والدول العربية يتوافر لنا كل شيء على مستوى فرص التطوير والتعليم، ولكن بعد عام ١٩٩٩ أين أصبحنا وأين أصبحت الدول التي ذكرتها؟ بالنسبة للبحث العلمي لكل مليون مواطن مقيم، كنا في لبنان حتى العام ١٩٩٦ أفضل من الصين قبل أن يتفوقوا علينا وكنا نتقدم على كوريا الجنوبية حتى العام ١٩٨٥ قبل أن يتخطونا. المشكلة ليست في التعليم ولا في عدد المتخرجين أو البحث العلمي بل المشكلة في الجانب الاقتصادي والرؤية المستقبلية، فلا يمكننا تأمين مستوى علمي دولي دون إنفاق مبالغ مالية كبيرة على الاستثمار في العلم. الدول العربية تنفق ٢, ٠ بالمائة من إنتاجها القومي على البحث العلمي بينما تنفق غالبية الدول الأخرى نسبة تتراوح ما بين ٢ و٤ بالمائة. أما الصين فأنفقت ١٥٠ مليار دولار على البحث العلمي عام ٢٠٠٦ وترفع هذا المبلغ بنسبة ٢٠ بالمائة سنوياً. كما أن الصين تخطت الدول العربية مجتمعة في الإنفاق على التعليم وبفارق ٣٥ ضعفاً للفرد الواحد. هذه هي المشكلة، نحتاج لمال وتعليم وعلينا خلق المال بواسطة المتعلمين الذين لا نقوم بإعدادهم، فينعكس غياب الكادر المتعلم على إنتاجية البلد لأن لا اقتصاد بلا معرفة يركز إليها، فالتفاعل مفقود في بلادنا العربية لاسيما لبنان الذي يملك الكفاءات القادرة على تأمين ما يحتاجه البلد ولكنه يبتعد عن التخطيط لاقتصاد يقوم على المعرفة والتطور المستمرين ابتعاداً أين منه المسافات الشاسعة التي تفصله عن الصين...



الفصل الثاني

مفهوم الإستثمار في التعليم العالي

د. يوسف الزملة

رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة الكويتي

تناول هذه المحاضرة الموجزة مفهوم الاستثمار في التعليم العالي في ثلاث محاور رئيسية، الأول يوضح أهمية الاستثمار في التعليم العالي، والمحور الثاني يبين مخصصات الاستثمار في التعليم في الميزانية العامة للدولة، ويركز المحور الثالث على العوامل المؤثرة على الاستثمار في التعليم.

المحور الأول: أهمية الاستثمار في التعليم :

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار (Investment Mutiplier).

وإن التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتطوير والتعليم الأساسي من أهم



المؤشرات العالمية وهي تتكون من اثني عشر مؤشراً أساسياً من أهم المؤشرات العالمية مجموعة رئيسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة والتعليم الأساس والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي، والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.

ويحتل الاستثمار في التعليم مكانه هامة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

وأكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة هامة ايجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقاً لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نمواً في الناتج المحلي بنسبة ٧٪ وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

المحور الثاني: مخصصات الاستثمار في التعليم في الميزانية العامة للدولة :

تشير تقارير منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أن الميزانية المخصصة للتعليم في بلد واحد كفرنسا، أو ألمانيا، أو إيطاليا، أو المملكة المتحدة، تفوق الإنفاق على التعليم في منطقة إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى بأكملها.

ويبلغ الاستثمار في مجال البحث العلمي في الدول الصناعية ما نسبته ٨, ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت بلغ فيه مجموع الإنفاق على التعليم ٥, ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منها ٥٪ للإنفاق على التعليم العام، ٥, ٤٪ للإنفاق على

التعليم العالي.

وتشير الدراسات أن مخصصات الخدمات التعليمية في الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بلغت ١٢٧٨ مليون دينار كويتي أي ما نسبته ٢,٧٪ من جملة المصروفات.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة على الاستثمار في التعليم :

تعاني الكثير من الدول النامية من قصور في توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التعليم العام والتعليم العالي من ناحية، وسوء استغلال المتاح من هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، وذلك بسبب ضعف كفاءة استخدام الاستثمارات المتاحة. وتشير الدراسات إلى التفاوت في الإنفاق على التعليم في مراحل المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين دولة وأخرى، ويرجع ذلك التفاوت إلى العديد من العوامل من أهمها مدى توافر الموارد المالية، وكذلك البنية المؤسسية المتواجدة في المجتمع، ومدى توفر الشفافية والكفاءة والفاعلية، ومدى القدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، واحتياجات التنمية.

وأيضا تؤثر عدالة توزيع مخصصات الاستثمار داخل قطاع التعليم في مراحل المختلفة من ناحية، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمرافق والإنفاق العسكري والأمن من ناحية أخرى إيجاباً أو سلباً على نتائج التنمية لذلك يجب أن يراعي المخططون التنسيق والتكامل والشمولية والعدالة في توزيع الاستثمارات بين أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب التأكد من جدوى الزيادة في الاستثمار في التعليم وليس للتوسع الأفقي في مؤسساته فحسب، بل لتطوير النوعية والجودة التعليمية في نفس الوقت، وبحيث يصبح العائد من الاستثمار في التعليم يفوق الإنفاق عليه، وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث أن الإنفاق المتزايد على التوسع الأفقي في المؤسسات



التعليمية قد يكون على حساب مراعاة التميز في نوعية وجودة العملية التعليمية، كما قد يكون على حساب الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى ضرورية للتنمية، وبذلك يؤدي الاستثمار الأفقي في التربية والتعليم إلى نتائج غير مأمولة منه فقد يسهم في تحويل نوع البطالة السائدة في المجتمع من بطالة أمية إلى بطالة مقنعة (Disguised Unemployment) وإلى تعميق الفجوة بين نوعية مخرجات التعليم وبين متطلبات التنمية المستدامة.

ويتوقف قرار الاستثمار في التعليم العالي على طبيعة القطاع الذي يرغب في الاستثمار، فمثلا ينظر القطاع الخاص إلى قرار الاستثمار على أنه قرار يوازي بين العوائد المادية والنقدية من هذا الاستثمار وبين ما يتكبده من تكاليف مباشرة أو غير مباشرة.

أما القرار الحكومي في الاستثمار في التعليم العالي فينظر إليه من زاوية كونه خدمة عامة وليس للعوائد والتكاليف، وما يهم المستثمر هنا العائد الاجتماعي، وتحقيق أهداف عامة للمجتمع والإنسان وتتسم بالاستدامة والتجديد المستمر كتعزيز الإنتاجية، وصقل المهارات والحفاظ على القيم المهنية والإنسانية وغيرها.

وتؤكد الدراسات أن معدل العائد الداخلي (IRR) للاستثمار في التعليم سواء للفرد أو المجتمع مرتفعة نسبيا مما يعكس أهمية الاستثمار في التعليم وتوجيه الموارد الفردية أو الحكومية نحوه.

وفي الختام نؤكد على نصيحة السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عندما أجاب على سؤال عن أسباب نهضة بلاده بالاهتمام بالاستثمار في التعليم.

ومن ناحية أخرى نشير إلى ما ورد في كتاب «أمة في خطر» في الولايات المتحدة الأميركية إلى أهمية الاستثمار في التعليم عندما تراجع ترتيبها بين الأمم في العلوم الأساسية والرياضيات.



الفصل الثالث

البحث العلمي والتعليم العالي في لبنان

د. فاديا حميدان

أستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت

Research and Research Capabilities in Lebanon

- Lebanon has a small but diverse and dispersed S&T community
- 41 universities and higher education institutions (12 of them with science and/or technology faculties) and 6 rather small research centres
- All indicators (publication output, research budget, number of active researchers ...etc) show that most of the research is carried out in UL, USJ and AUB

Lebanon's 20 universities by chronological order of creation

University	Year of Foundation	S&T Faculties	Total Faculties
American University of Beirut (AUB)	1866	5	7
Saint Joseph University (USJ)	1875	4	12
La Sagesse University	1875	-	13
Lebanese American University (LAU)	1924	2	4
Saint Esprit de Kaslik University (USEK)	1949	3	13
Lebanese University (UL)	1953	8	15
Haigazian University	1955	-	3
Beirut Arab University (BAU)	1960	4	9
Notre Dame de Louaizeh University (NDU)	1986	2	6
Balamand University (BU)	1988	4	6
Al-Manar University (MUT)	1990	1	3
Islamic University of Beirut	1996	-	1
Islamic University of Lebanon	1996	1	5
Antonine University (UPA)	1996	1	4
Global University	1999	-	3
Al-Jinan University	1999	-	4
Makassed University	2000	-	3
Arab Open University	2000	-	-
Middle East University	2001	-	3
Lebanese International University (LIU)	2001	4	6



Why is Research important?

In General, advancement in research would lead to:

- Effective decision making
- Improvement of health services and medical care
- Raising the levels of educational standards
- Fostering creativity in industry through technological invention
- Economic growth through driving local businesses

Specifically, advancement in research would lead to:

- Better coordination, planning and implementing important programs
- Better focus on identified priorities and emerging important issues
- Dissemination of knowledge, including new technologies, for the public good
- Improving universities, students and faculty members reputation and provide capacity-building wherever needed

Who plays part?

- Universities and/or teaching hospitals
- Local funding agencies
- Regional and International funding agencies
- Local and regional entrepreneurs/industry
- Pharmaceutical companies
- Scientists Professors
- Students Physicians
- Engineers Statisticians
- Educators Technicians
- RA/GRA Administrators
- Patients Computer Specialists etc...

Research Capabilities in Lebanon

- Most scientific research in Lebanon is concentrated in very small number of higher education institutions
- Dynamic individuals, building on their earlier achievements abroad, usually champion the most productive research, often with little institutional incentive

- In many Lebanese universities, the absence of a reward and punishment system inhibits dynamic research
- The absence of any meaningful collaboration between researchers or between groups working on related or similar topics, whether from the same or different institutions, makes the problem worse
- The increase in the number of universities may not have a positive effect on the country's research and development, as many of these universities cannot or do not want to undertake serious research and link it to their teaching activities.

Available Human Resources

- There is a high percentage of educated individuals
- Numerous higher education institutions, some using research output as a criterion for faculty promotion
- Relatively young population with tremendous eagerness and understanding of the value of higher education
- Important highly educated Lebanese Diaspora
- Pioneering role for graduates from the Lebanese universities in regional development

With approximately 150,000 students for some 4 million inhabitants, Lebanon has a comparatively high enrolment ratio.

University	Total Faculties	Total number of students	% of students
Lebanese University	13	70,627	48.1
Beirut Arab University	9	13,653	9.3
Saint Joseph University	12	9,718	6.6
American University of Beirut	7	6,933	4.7
Saint Esprit de Kaslik Univ.	13	5,949	4.0
Notre Dame University	6	4,677	3.2
Lebanese International Univ.	6	4,722	3.2
Lebanese American Univ.	4	4,529	3.1
Balamand University	6	2,813	1.9
32 additional universities and institutes	-	23,346	15.9
Total	-	146,967	100.0



Challenges

- Automatic transmission of “second hand” knowledge in most universities
- Absence of significant Ph.D. programs
- General disinterest in scientific research within few universities
- Low national budget for research
- Weak research output with few quality publications
- Limited capitalization on potential patents from important discoveries
- Limited clinical research/trials
- Lack of collaboration between different researchers or groups working on related topic
- Support for basic and clinical research from industry is negligible
- Serious challenge from emerging regional players

This background stresses the importance of developing programmes and mechanisms to encourage isolated researchers with the best qualifications to engage in research projects, establish research groups and participate in research networks, in order not to lose their competitive edge and fall behind advances of modern science.

A few universities have also started to do so during the last 15 years. Institutional initiatives have been introduced recently in the three leading research universities (AUB, USJ and UL).

What is needed to promote research?

- Adequate infrastructure to carry out scientific research in the basic sciences
- Sufficiently well equipped laboratories in most areas
- Permanent research teams
- Clear institutional rules and mechanisms that promote the management, funding, evaluation, and dissemination of research activities as well as research policies
- PhD programs (creation of a interdisciplinary doctoral program in Sciences, Technology and Health)
- Professionalisation of higher education staff



- Development and/or strengthening of research centres in cutting edge areas of research
- Institutional mechanism at the university and faculty level to manage research funding (with a well-defined research budget), evaluations, publications, etc.

Types of Funds/Grants available

- Grants tied to specific research or development projects, which are time limited and with specific budgets.
- Institutional grants for specific program areas (new curriculum, capacity building, etc)
- Service contracts
- Development grants
- For industry-related: new technologies

Industry as a Potential Funder

- Partner (MOU, LOU) with industry for development and/or R &D of new technologies
- Encourage innovation at the University level
- Build income (not profit) from enterprises, start-ups/spin offs, royalties, licensing fees, etc..
- Recover cost of research and/or development programs
- Help capacity building in business management and experience

Reasons for Funding Organizations To Approve Awards

- Proposal fits priority of organization
- Good proposal
- Reasonable detailed budget that fits the proposal;
- Good reputation of institution
- Good academic reputation of faculty member
- Institution doing good work: honest, responsible, transparent, history, track record etc.....



Recommendations to Increase Research in Lebanon Encourage scientific research and innovation

- Increase national funding to reach a level of research competitiveness that is appropriate to attract further funding
- Establish policies which stresses upgrading human capital through promoting access to a range of skills
- Assist innovation through technology transfer, sign PCT treaty to facilitate patent filing
- Facilitate research at the governmental level: expedite paper work, reduce red-tape, custom and governmental restrictions (tax-exemption!!!)

Improve the quality and cost-effectiveness of medical and health care through the development of scientific research in the medical and health fields

- Encourage and provide incentives for the creation and development of multidisciplinary research teams that integrate basic health and medical sciences with social sciences and clinical medicine
- Encourage and provide incentives for research in the fields of health promotion, prevention, rehabilitation, and towards identification of alternatives to hospitalization
- Develop research-involved health and medical centers of excellence which can attract national and regional attention and interest

Create academic/industrial/community bridges for their mutual benefits through technology transfer and development

- Encourage industry to support research through establishing and funding new research programs in genomics, proteomics, drug discovery, IT, ICT, engineering etc. where investment is likely to be profitable in both short and long terms;also taxes incentives
- Involve interested community and industry representatives in research boards / steering committees and in research related decision making
- Prioritize research programs / activities (and provide adequate funding) towards development of products that could be of value to involved /



targeted industry.

- Sponsor advanced training (doctoral and postdoctoral) in fields that would facilitate value-added “product” oriented research.

Lebanon Research Status

Current output of research is around 0.15% of global total.

Current expenditure on research in Lebanon is around 0.2% of GDP (comparable to Egypt but less than Jordan).

CNRS role

Universities Role

National Council for Scientific Research (CNRS)

CNRS, a public agency with administrative and financial autonomy under the authority of the Prime Minister was established in 1962

- CNRS has two major functions:
- Advisory function

Implementation function

As part of this second function, the CNRS manages and runs four research centres: Centre for Geophysics, the Centre for Marine Sciences, the Centre for Remote Sensing, and the Lebanese Atomic Energy Commission

CNRS runs integrated action programmes addressed to the Lebanese scientific community as a whole:

- The Science, Technology and Innovation Policy Programme
- The Research Grant Programme
- The PhD Fellowship Programme
- The Science and Technology Culture Programme
- The CNRS Associated Research Units

CNRS initiated a new national policy for science, technology and innovation (STIP) that is fully integrated with overall economic and social policies. Each societal need was translated into carefully selected activities in research, education, training and research system reinforcement, including activities in the



area of technology dissemination, transfer, and innovation.

STIP Plan objectives are:

- To increase and focus national efforts in science, technology and innovation
- To strengthen the position of Lebanon as a regional centre for high-quality education and research, economic development, trade, tourism and health care
- To strengthen partnerships between universities, the CNRS and research institutes on the one hand, and between those organisations and private enterprise, other private organisations, and public agencies on the other.
- To strengthen Lebanon's participation in regional and wider international networks in science, technology and innovation, and to use those networks for the most effective and efficient implementation of the Plan.

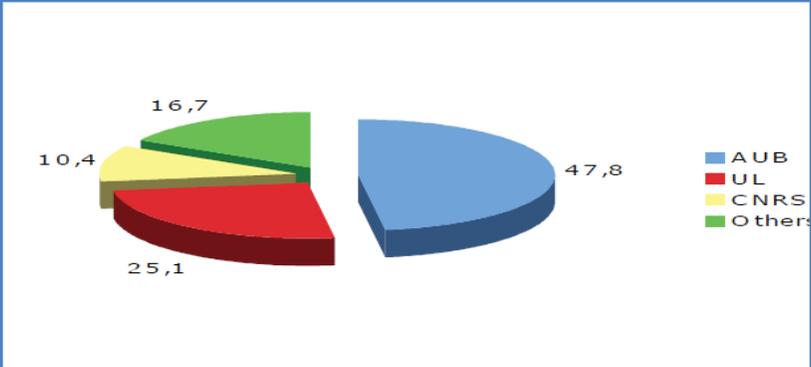
The Plan identifies a number of specific opportunities in three areas:

- 1) basic science, industry (including services) and engineering,
- 2) environment and agriculture, and 3) medicine and health care.

Universities Role(s)

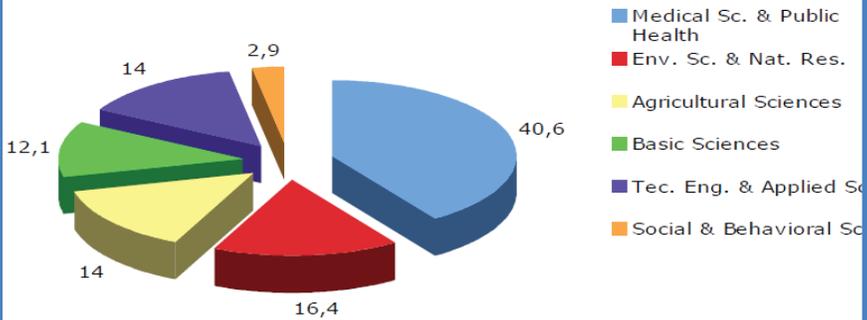
- Internal Funding
- Incentives for Faculty
- Promotion Criteria
- Long Term Contracts
- Students Research
- Graduate studies
- Proposal Writing
- External Grants
- Collaborations (local, regional and international)
- Resource Mobilization
- Administrative and Management Support
- Interdisciplinary Programs

The Grant Research Programme (GRP) is a CNRS tool for sponsoring research projects implemented in public and private universities, and in national or private research institutions including the CNRS affiliated research centres.



Distribution (%) of GRP funds by institution (2000-2006)

GRP % allocation of funds by Discipline (2000-2006)



Research Output

Measured mainly by the actual amount of funding spent on Research and by the number of publications published in peer reviewed journals.

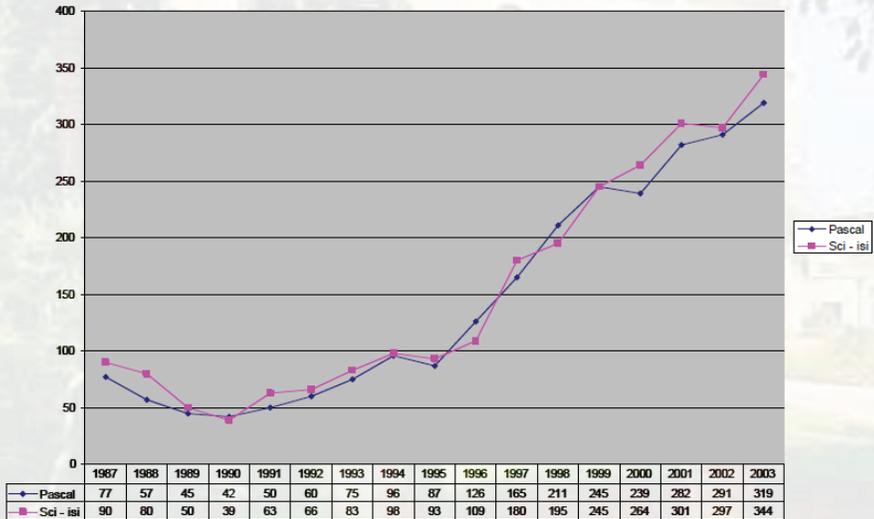


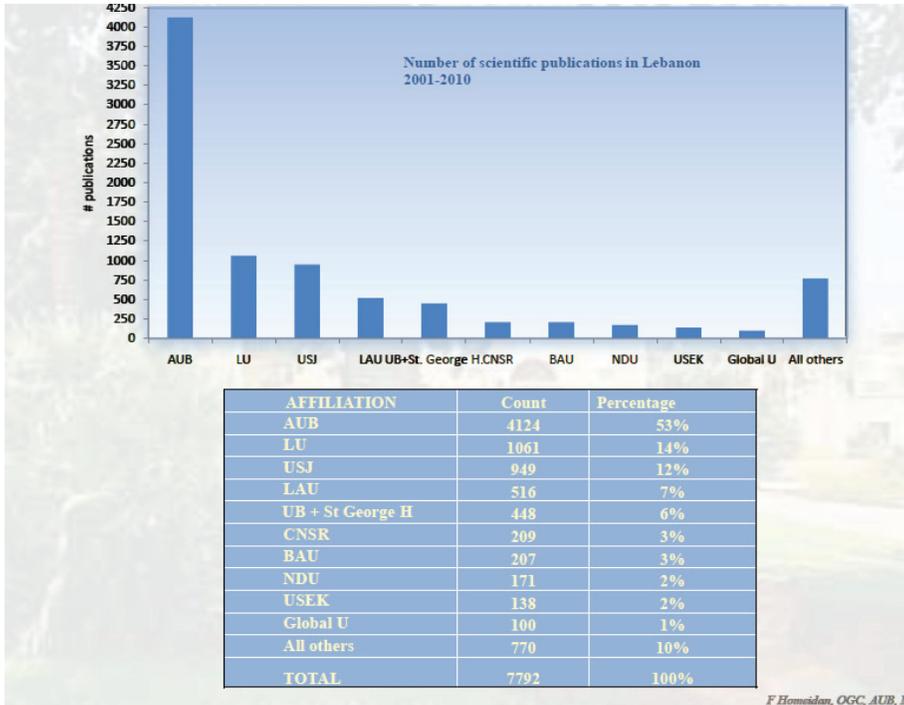
Lebanon R&D Expenditure

	Year	Budget (MLBP)	R&D budget (MUSD)
Public Research Institutes			
National Council for Scientific Research (CNRS)	2006	8,650	5.72
Lebanese Agricultural Research Institute (LARI)	2006	7,894	5.22
Industrial Research Institute (IRI)	2006	5,000	0.30
Higher Education Institutes			
Lebanese University (UL)	2005-06	17,100	11.40
Saint Joseph University (USJ)	2005-06	12,000	8.00
American University of Beirut (AUB)	2005-06	26,691	17.80
Other universities (7) less involved in research activities	2005-06	9,000	6.00
Total			54.44

the R&D budget as a percentage of GDP would be 0.22%. This percentage is comparable to Egypt and Kuwait, but below Jordan (0.34%) and far below Tunisia (1%). The official target for Lebanon is still 1%.

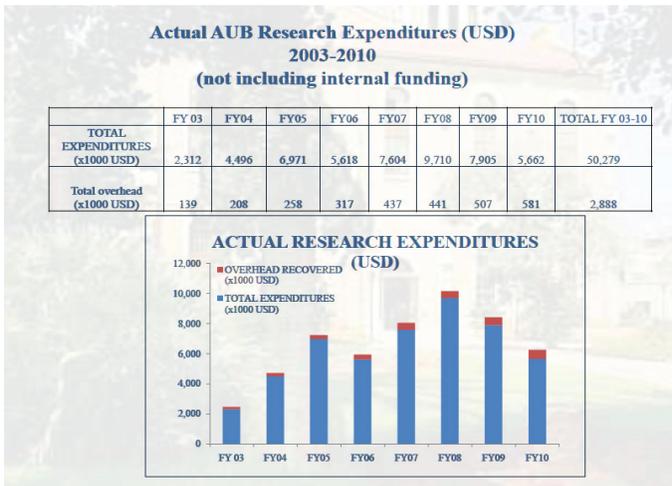
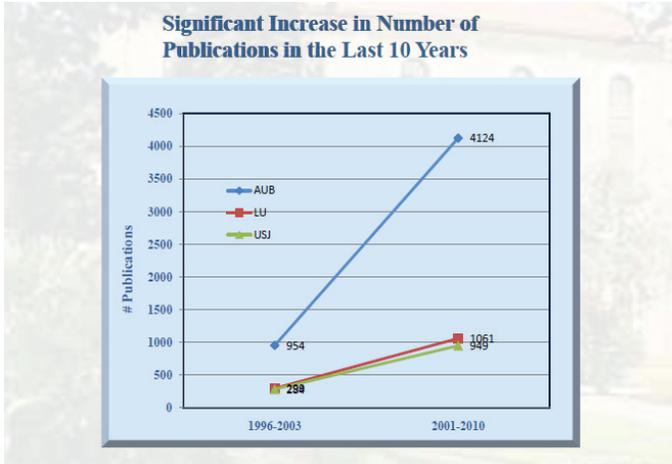
Number of scientific publications in Lebanon (1996-2003)





The Top Science Producers in Lebanon

Institutions	1996-1999	2000-2003	Total
American University of Beirut (AUB)	347	607	954
Lebanese University (UL)	137	162	299
Saint Joseph University (USJ)	124	160	284
Beirut Hospitals	38	63	101
Lebanese American University (LAU)	21	42	63
CNRS Research Institutes (4)	12	15	27
Balamand University (BU)	3	22	25
Beirut Arab University (BAU)	6	15	21
Others	22	36	58
Total	710	1122	1832



Despite all sorts of constraints, in particular the civil war of the 1970s and 1980s and the most recent conflict that ended in August 2006, the development of S&T activities in Lebanon has been relatively dynamic over the last 20 years. Although still modest, Lebanon has significantly increased its publication output in the recent past, and the number of publications indexed in international databases registered over doubled since 2003.

مداخلات ومناقشات الجلسة الأولى

مداخلة د. علي الموسوي، أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية

نتحدث عن البحث العلمي في مجتمعات العالم الثالث ونغيّب البنى الانتاجية ولا يمكن أن يكون لدينا بحث علمي إلا اذا تطلبت البنى الاجتماعية هذا. وفي التقسيم الدولي للعمل نحن بلدان استيراد واستهلاك وليس صناعة ونتاج كما هي حال البلدان الصناعية التي تصدر لنا، ونحن لسنا بلدان منتجة للمعرفة.

أسئلة بسيطة: لماذا "كارلوس غصن" ينجح في المكسيك ولماذا "حايك" ينجح في سويسرا ولو أتى غصن أو حايك إلى لبنان... هل كان لينجح؟ أين البنية الانتاجية في العالم العربي؟ أعتقد أن الأبحاث التي تنفذ، وأنا واحد من المشاركين بها، هي شكلية إلى حد ما، فهي لا تقدم كثيراً ولا تؤخر لأن البحث العلمي يتم بتمويل خارجي وحسب أولوياته والممول الأول لأبحاثنا هي منظمات دولية ولست ضد التمويل الخارجي أو ضد التعاون مع الخارج، ولكن أين أولوياتنا نحن؟!..

أخيراً، إن سوق العمل ليس حيادياً بل هو انتقائي. عندما يطرح الدكتور زحلان مثلاً يشير في خلاصته أن بإمكاننا أن نفعل كما الغرب ونتوجه إلى بناء مستشفى في السعودية مثلاً فهذا ليس صحيحاً لأن هناك تمييز تجاه الكفاءات وسوق العمل انتقائي.

مداخلة د. أمين حطييط، عميد ركن متقاعد

بعد الشكر للمنظمين والمحاضرين خاصة على المواضيع المختارة، إن أهم ما يمكن التوقف عنده بالإضافة للبحث هو لماذا لم يتم استيعاب الخريجين في سوق العمل في سياق اقتصاد المعرفة، والمقاربة التي اقتضت على المسألة الأكاديمية



تبقى مقارنة مبتورة في لبنان.

أذكر كلاماً للرئيس الأسبق فؤاد شهاب قال فيه: أنا أعرف لماذا ينجح اللبناني في القطاع الخاص ويفشل في القطاع العام وإذا خرج إلى خارج لبنان يبدو لامعاً بعد أن كان خافتاً، المشكلة الأساس في لبنان عندما نتحدث عن استيعاب الكفاءات المشكلة في الذهنية وفي القرار. الذهنية اللبنانية التي تصنف الأعمال وتخلط بين العمل المنتج والعمل المريح والعمل الظاهر، هناك خشية من المسؤول وفتح سوق العمل العلمي والتقدم قد يؤدي إلى الإكتفاء والإستغناء عن أصحاب الكفاءات الذين يعتبرون أعداء للمسؤول.

وفي ظل غياب نظام الاقتصاد الوطني ووجود نظام الشخص أو الفئة إلى درجة تشكل العنصرية الفئوية أو العنصرية الاقتصادية، لا يمكن القول لماذا لا يُستوعب المتخرجين في سوق العمل اللبناني لأن هناك قرار بأن لا يكون في لبنان سوق عمل انتاجي لأن سوق العمل الانتاجي سيؤدي لذهاب سلطة المسؤول الذي قبض بشكل غير شرعي على سلطة القرار، ومنع إحداث التناسب والتكامل بين الطاقة والحاجة والمردود من أجل إبقاء عملية التبعية.

المسألة تبدأ برأيي مع المعالجة الأكاديمية، يجب أن تبدأ عملية تثقيف وتوجيه ذهني وهذا عائد للشعب بذاته، كما وإعادة النظر في التركيبة المجتمعية وإعادة النظر في التركيبة النظامية للنظام السياسي والاقتصادي في لبنان.

مداخلة د. بيار جدعون، رئيس الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم

أنا معتاد على النظر إلى النصف المليء من الكوب وليس النصف الفارغ، أعتقد أننا موجودون هنا لنسأل بعضنا ونفكر سوياً ونتكامل بخبراتنا. وفي خلاصة لما استمعت أعتقد أن عنوان مؤتمرننا العام المقبل الاستثمار في التعلم العالي وليس التعليم العالي لأن مجتمعنا يتجه لهذا وأول خطوة في الهرم هي التوجيه. لقد تفضل الزملاء وتحدثوا

عن الحاجة للكفايات وهي كل شيء وتحديدًا هي المعرفة مع التطبيق لأن العالم يتجه من الفكر النظري إلى الفكر التطبيقي بالإضافة إلى الخلقيات، هؤلاء الثلاثة هم من يصنع الكفاية، ونحن يمكننا البدء بجولة على السياسيين والجامعات ومُدرّاء المدارس والقيام بدورات تدريبية والحديث عن الاستثمار في التعلم المبني على الكفاية وهذا أمر أساسي لأن التلميذ بحاجة لتنمية التطبيق مع المهارة والخلقية. صحيح أن هذا الأمر يحتاج لمال لكن بالإمكان تأمين المال عبر التوجيه وتحويل الطلاب إلى منتجين مدى الحياة في سوق العمل.

كنت أتمنى أن تركز المحاضرة على الاستثمار لأننا نتجه للتعلم مدى الحياة بسبب اقتصاد المعرفة الذي يعمل دائماً على تجديد المعرفة وهذا يملي علينا التعلم مدى الحياة لأن الخريج إذا ذهب لسوق العمل بعد مدة ستصبح معلوماته قديمة في حال عرض منتجات جديدة وعليه تجديد المعلومات لذا أسأل أليس من الأجدي علينا التوجه نحو رؤساء الجامعات ومديري المدارس وعقد اتفاق معهم للتعلم مدى الحياة وفق الكفايات الثلاث التي ستؤدي لاحقاً إلى إنتاج بحث علمي وقد سمعنا كثيراً عن التعاون والتكامل، والسؤال للمحاضرين هو: ما هي رؤيتكم القريبة والبعيدة المدى للتعلم مدى الحياة في لبنان حتى نبدأ ببناء الوطن لأنه لم يعد باستطاعتنا التعلم مرة واحدة في الحياة فقد تعلمت مرتين لكي أنجح، الأولى في العشرينيات والثانية في الأربعينيات والجيل الذي تلاني تعلم ثلاث مرات والجيل الذي سيليه عليه أن يتعلم أربع مرات لكي ينجح لأن دورة الحياة تصغر.

مداخلة أ. كمال لزريق

سأنتقل من فكرة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني والأهلي وجمعيتنا جزء منه، ورغم الجهد الذي تقوم به للاستثمار في التعليم لكن هذا لا يفي الدولة من مسؤولياتها، لأن الجمعيات تملك قدرات محددة ومعينة وتستطيع سد ثغرات بحسب



إمكاناتها. وأهمية وضع المسؤولية على الدولة لأنها ليست طوباوية بل أفراد مشخصين في الوزارات والوظائف وليس مسؤولية الحكومة التمويل المالي فقد كان كل بلد يرسم سياسات استراتيجية في مختلف المجالات ومنها المجال التربوي أي مواطن تريد وكيف ستستثمر في المواطن وهذا لا يحصل إلا من خلال التربية إن بالتعليم ما قبل الجامعي أو التعليم العالي. وهناك ١٥٠ ألف خريج يتوجهون لسوق العمل نصفهم من التعليم العالي الرسمي لذلك لا يمكن للدولة أن تعفى من مسؤولياتها كما أن التعليم العالي الخاص له دوره ويرتكز على المبادرة الفردية لكن تحت سيادة الدولة وسياساتها لأن هناك شيئاً يسمى السيادة التربوية صحيح أن هناك جزءاً فارغاً وجزءاً ممتلئاً من الكوب لكن هذا لا يعطينا كعاملين في قطاع التوجيه والتعليم العالي من المبادرة الفردية ونستمر بالعمل لنخلق واقع ولا نستسلم بل نحلم ونعمل مع شبابنا لأن لدينا طاقات وكفاءات لا يستهان بها.

مداخلة د. محسن فقيه

المشكلة تبدو كأنها فردية ويتم التوصيف نظرياً باعتماد ثلاثة أبعاد أكاديمية بحتة. لدينا مشكلة أن الاستثمار هو خوض عالٍ وليس استثماراً وله جانبيين مالي واجتماعي ولا يمكننا الوصول لحاسوب متطور ونحن لا ننتج. والسؤال كيف يمكن أن ننتج المعرفة؟

مداخلة

أولاً يجب أن يكون هناك هدف للتعليم والبحث ليقدم الإنسان والمجتمع للوصول إلى التنمية والإكتفاء وتحقيق السعادة البشرية. نحن في الوطن العربي لا ننتج معرفة بل نستهلك معرفة، في عصرنا الحالي

يسهل الحصول على المعرفة في ظل الانترنت ومحركات البحث فكبسة زر تستطيع الوصول إلى مليوني موضوع. ونحن نبحت ونستخرج المعرفة لكن لا نعرف استخدامها ولا توظيفها وهذا هو لب المشكلة.

نحن أمة غنية ولكننا شعوب فقيرة، وإذا لم نلتحق بالركب العلمي والعالمي سريعاً وبحيث لا يكون البحث العلمي ترف وللترقية فقط في الجامعات، فسنكون أمة وشعوب فقيرة لذلك يجب أن نبحت عن حاجاتنا الوطنية كي نمي الإنسان لأنني مثلاً لن أنشر بحثاً علمياً في مجلة عالمية وأحصل على جائزة نوبل لن تفيد لبنان. علينا أن نبحت في مشاكلنا التي تعيقنا عن التقدم.

مداخلة

كل ما يتم التطرق إليه هو مواضيع صعبة ومشتتة فلا يوجد في بلادنا أنظمة تساعد على تطوير التفكير والتقارب بين الناس. في الدول المتقدمة عملوا على الجمعيات العلمية منذ ٣٠٠ عام واجتمعوا فيها وتبادلوا الأفكار والآراء والأعمال بشكل دوري ويأخذون برأي الجماعة سواء ان كانت فيزيائية أو كيميائية أو رياضية ويبدلون الأبحاث بحسب رأي الجماعة.

والحقيقة أنه لا يوجد جمعيات في عالمنا العربي إلا القليل وهي لا تمارس أي نشاط ولا تجمع العلماء من تخصص معين ليتبادلوا الأفكار والأبحاث وليتواصلوا مع الاقتصاد الوطني، هذه إحدى مشاكلنا الكبرى في العالم العربي بعد أن كان التواصل موجود منذ أكثر من ٦٠٠ عام.

وبالنسبة لمن نجح خارج بلاده كغصن وحاك، لو توفرت لهم فرص النجاح في بلادنا لما غادروا وهذه مشكلة الملايين الكثيرة من المهاجرين العرب. الصين تعرف هذا جيداً وتشجع مواطنيها على الهجرة القصيرة، كما وتتواصل مع



الناجح وتدعوه إلى الصين لاستفيد منه في البحث العلمي وبعد مدة تدعوه للاستقرار في الصين. بعكسنا نحن الذين ليس لدينا أي شيء من هذا القبيل ولا مشاريع كالهند وكندا التي تفقد عدداً كبيراً من العلماء في أمريكا الشمالية فتسعى لإعادتهم عبر تقديم حوافز مالية وتجهيز مختبرات للأبحاث.

الضباط في فرنسا بعد أن تعلموا الدفاع عنها، احتل نابوليون بهم أوروبا. وعندما هُزم الألمان في عام ١٨٠٦ أنشئوا لجنة علمية لدراسة أسباب التفوق الفرنسي، بينما نحن العرب هل أنشأنا لجنة واحدة لدراسة كل الهزائم؟. وبينت دراسة المقارنة بين الجيش الفرنسي والألماني تفوق الجيش الفرنسي في كل شيء في التسليح والذخيرة والتدريب والتنظيم فدهش الألمان وأجروا دراسة ثانية أظهرت أن السبب يعود للمدرسة الحربية. فأنشئوا الكلية الحربية كرد وأنشأوا ثلاث جامعات قبل أن ينشئوا ١٦ معهداً فنياً. وخلال عشرين عام اكتسحوا أوروبا عدة مرات لكن أتت الهزائم لأسباب غير علمية.

مداخلة

طالما أننا نعرف النتيجة وكما تفضل المحاضرون أن علينا أن نغير في العقلية السياسية في لبنان، فلماذا نبذل الجهود؟. وإذا طلبنا من مركز البحوث والانماء إطلاعنا على بعض البحوث لنستفيد منها يرفض. ليس المهم أن نرفع قيمة الإنفاق على البحث العلمي دون أن نستفيد من البحث بذاته حيث نجد نشر المعلومات والاحصاءات ممنوعاً.

الدكتورة حميدان قدمت بعض الحلول لكن من يأخذ بها؟ ربما يجب أن نتوجه بمؤتمراتنا لأصحاب القرار في هذا البلد وقد يكون الأفضل العمل على زرع هذه الثقافة في الطلاب والتلامذة لبناء جيل قادر على البحث في المستقبل، وأؤيد كلام الأستاذة حميدان التي تحدثت عن شرط النجاح لدى الطلاب والتلامذة عبر إنجاز بحث معين، وبالتأكيد هذا قد يتم في المستقبل البعيد وليس القريب.

مداخلة

أود التركيز على المشكلة التي يعاني منها العالم العربي هي إنفاق حوالي ٣ مليارات دولار سنوياً على الاستثمار في مجال الأغذية وأدوية الريحيم وهذا ثبت فشله. فهناك تقرير فرنسي صادر عن مستشفى باستور وتقرير عربي في تونس بين أن أدوية الريحيم والمواد الغذائية المتعلقة بالصحة العامة أثبتت فشلها وعدم جدواها. هذه المليارات الثلاث تهدر في عالمنا العربي في غير موقعها السليم ولذلك يجب الانتباه عملياً وليس شكلياً والطلب من المؤسسات المعنية بأدوية الريحيم والغذاء أن تهتم لأن الدراسات أثبتت أنها لا تضر ولكن لا يكلف هذه القيمة الكبيرة للحكومات العربية ولبنان جزء من هذه الدول التي تهدر هذه الأموال.

رد د. فاديا حميدان

سأجيب بالإجمال، دائماً نتحدث عن محاولة إيجاد فرص عمل لطلابنا. لدينا ١٥٠ ألف خريج كيف يمكن أن نجد لهم فرصة عمل؟ بالتأكيد في لبنان الأمر صعب لأن سوق العمل صغير ويجب أن لا نمارس لوم الدولة دائماً. يمكننا أن نطلب منها مضاعفة الجهود ونعمل على إنشاء الجمعيات العلمية لمساعدة مجلس الإنماء والبحوث ورفع موازنة البحث العلمي إلى واحد بالمئة بدلاً من ٢, ٠ بالمئة من موازنة الدولة. ولا يجب أن نعتمد فقط على الدولة بل على العمل لإعادة جزء من طلابنا وليس كلهم، لأن السوق اللبناني صغير على استيعاب كل هذا العدد من طالبي العمل. ويجب أن ننظر للمنطقة العربية ونتعاون مع محيطنا ونؤسس شركات صغرى وليس كبرى لأن السوق اللبناني صغير ولا يمكن أن نتوسّع في لبنان ونترك المحيط.

وبالنسبة لعدم إطلاع المجلس الوطني للبحوث لعموم الناس على أبحاثه،



فهذا أمر لا علم لي به، ولكن تقييم الجامعات العالمية واللبنانية للبحوث يأتي من حجم وكم المنشور للعموم في مجلات ومنشورات متخصصة للإستفادة منه والإطلاع عليه لأنه لا يمكن أن تقول أنك انجزت عدد من الأبحاث ولم تنشرها، عندها لن يكون لها قيمة.

الجلسة الثانية





الفصل الأول

موقع التعليم العالي في إطار الاستراتيجية التنموية الشاملة

د. شربل نحاس
وزير الإتصالات اللبناني

شهد موضوع التعليم العالي في مختلف دول العالم ولاسيما في العالم العربي في العقدين الأخيرين تطورات لافتة والتي تغلب على الأدبيات. وفي منطقتنا العناوين التي تساق للبحث في أوضاع التعليم العالي تنطلق من عدد من المعايينات التي يمكن ذكرها: **أولاً:** تشهد معظم دول المنطقة وصول الأرهاط العمرية الأكثر عدداً وهي التي استفادت من سياسات التوسع في التعليم الأساسي مما يولد أسباب مضاعفة لزيادة الطلب على التعليم العالي، وهذا الأمر مختلف تماماً في لبنان لأن نمط التطور الديموغرافي فيه سابق بتطوره لمعظم دول المنطقة. ومنذ عقدين بدأت معدلات الخصوبة تنخفض وبالتالي لا يوجد لدينا في لبنان حالياً تزايد في الأرهاط العمرية ومن ناحية أخرى التوسع في التعليم الأساسي حصل في مدة سابقة.

ثانياً: أقامت معظم دول المنطقة - لاسيما في عقدي الخمسينيات والستينيات - أنظمة للتعليم الأساسي والعالي عمادها التعليم الرسمي، واليوم لأسباب مختلفة يعود بعضها لمصاعب في المالية العامة، وللعولمة أي السعي إلى الحصول على شهادات ممنوحة من مؤسسات تعليمية أجنبية بوصفات عالمية كالنظام الأنغلو ساكسوني مما

يولد طلباً للحصول على شهادات من هذا النوع للتمايز في مجال العمل. لهذه الأسباب المالية والمعنوية يحصل نقاش محوره كيف الانتقال من التعليم الرسمي إلى صيغ مختلفة من أدوار للقطاع الخاص في التعليم العالي. وعلى هذا الصعيد في لبنان ولأسباب تاريخية لا بد من التوقف عندها، ليست الصورة كذلك أبدأ فساحة التعليم بقيت الغلبة فيها للتعليم الخاص الذي تفوق في مجال التعليم العالي الذي دخلت إليه الجامعة اللبنانية متأخرة وتبلغ حصتها حوالي ٤٠ بالمئة من طلاب لبنان، وهي نسبة ليست بالعالية وبالتالي فإن الإشكالية مختلفة. إذن، نحن لسنا أمام وضع نمطي لكن هذا لا يقلل من أهمية النظر إليه وتتبع خصائصه وما هي المقاربة التي يمكن أن يعتمدها الشخص عندما يريد أن يبحث في وضع التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً والتي يجب أن نلاحظ ثلاثة اعتبارات أساسية:

أولاً، التمييز بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، وهنا يمكن الحديث عن أكثر من تفصيل يتعلق بحقيقتين أو أكثر. وغالبية المجتمعات في الدول المتقدمة تعتبر أن هناك حقوق أساسية في المعرفة والمواطنة ومن غير المقبول وجود أناس أميين لا يحسنون القراءة والكتابة. في كثير من الدول تنص قوانينها ودساتيرها على إلزامية التعليم وتطبيق هذا المفهوم، فيما تبقى بعض الدول هذا العنوان شعاراً للاستهلاك فقط. والدول التي تفرض إلزامية التعليم لا تبقى القرار متعلقاً بقرار ومقدرة الأهل بل تجهز من المال العام ما يكفي لوضع هذا شعار موضع التطبيق وهناك ما يكفي من الحجج الوافية للقول أن التعليم الأساسي هو جزء من المصلحة العامة وبالتالي من مسؤولية الدولة، لكن إلى أي حد أو مستوى تعليمي؟ بالإجمال النقاشات تدور حول أي المراحل التعليمية هو الحد الأدنى المقبول؟ هل لحد المرحلة الابتدائية أو التكميلية؟ ولكل نظام تعليمي حساباته ويبقى اعتبار المصلحة العامة ومسؤولية الدولة.

هذه المقاربة لا تعتبر أن التعليم وحتى ما شاء الله هو مسؤولية عامة أي أن الضرائب التي تجبى من الناس غصباً عنهم لتستخدم في تعليم أناس آخرين، حكماً ستقف

في مكان معيّن ومن المتعارف عليه أن التعليم العالي لا يدخل ضمن منطلق الإلتزام الاجتماعي بالمصلحة العامة، فلماذا؟

أولاً، لأنه غير محدود ولأن اكتساب مهارات متخصصة يؤدي بشكل مباشر إلى تمكين من يكتسب هذه المهارات من تحقيق دخل فردي، والنسبة التي تعود بمنفعة عامة من خلال هذا الدخل لا تبرر استخدام المال العام ليست واضحة ولا تم حصرها وتحديدها، لذلك هذا الفصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي الذي يحمل مدلولات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ثانياً، إن التعليم العالي ليس مجرد اكتساب مهارات ومن يفكر بهذه الطريقة يكون ساذجاً، إذ أن هناك مهارات كثيرة تكتسب من خلال الممارسة المهنية، كما أن هناك مهارات كثيرة تكتسب من خلال التعليم العالي، ولكن إذا وضع المتعلم في بيئة غير مؤاتية يخسر خمسين بالمئة مما تعلمه خلال ثلاث سنوات على نحو تقريبي.

في المقابل هناك دلائل واضحة ساطعة على أن ثمة غاية ثانية للتعليم العالي غير إكتساب المهارة لا تقل شأنًا وهي توزيعها وهي إكتساب الموقع الاجتماعي. وكل ما نراه في بلدان كثيرة غير متطورة اقتصادياً وعلمياً من تمسك بالشهادات كالدكتوراه وسواها يتجاهل كثير من أهلها دلالتها على الجانب المعرفي والعلمي بل يركزون على الجانب الاجتماعي ويبرز هذا الجانب في التركيز في كل عام في حفلات التخرج على شراء «طرايش وشراشف سود»، وكل هذه الشكليات تظهر بوضوح لكل ناظر، وبلا تردد أقول أن هذه الشهادات يهدف غالبية مكتسبيها على كسب الموقع الاجتماعي ويفخرون بها إن في البيئة الاجتماعية أو في كثير من ميادين العمل. هي تفتح أبواباً وتعتمد كشرط في حين أن العلاقة ليست واضحة بين ما يعرف الشباب حقاً والشهادة التي يحصلون عليها. لا أقول أنه لا يوجد علاقة ولا أقول أنه كلما تعلم جامعيًا تقل معرفته، لكن الترابط ليس شديداً في حال قمنا بدراسة إحصائية. وإذا نظرنا حولنا وجدنا أن هناك شغفاً بالحصول على الشهادات من جامعات معينة وهذه ليست افتراضيات

بل إن هناك أشخاص مستعدين لدفع مبالغ كبيرة للحصول على هكذا شهادات بالتحديد. ولا يمكن أن يكون كل الناس أغبياء، فإذا كان بإمكان الطالب أن يتعلم ذات الأمور ومن ذات الأساتذة بالمجان أو بمبلغ ٤٠ ألف دولار سنوياً، فهل جميعهم سذج؟ بالطبع لا يشتري موقِعاً اجتماعياً فحسب بل يتعرف على شبكة من العلاقات من رفاق تساعد على إيجاد فرصة عمل. وهنا يوجد علاقة دائرية مهمة جداً، فكلما كان هناك أشخاص يملكون مالاً وموقِعاً اجتماعياً موروثاً من أسرهم ويدخلون على هذا السلك، سيؤدي هذا لرفع الدافعية عند أشخاص آخرين للدخول على هذا السلك ولو بالضغط على أنفسهم وظروفهم المحدودة. من أجل هذه الشبكة من العلاقات وبالتالي إحصائياً ليس من المستغرب أن خريجي هذا السلك يتبوؤن مراكز أفضل من سواهم، كما يزداد اقتناع من يرغب بالدخول إلى هذه الجامعات أنه يخسر إذا لم يدخل ويدفع أكثر في مؤسسة تعليمية تحوي حديقة كبيرة ومكتبة جميلة ومباني جيدة وأساتذة مهمين وهم مدخل للمستقبل يستحق سداد ثمنه. إذن، هناك علاقة سببية طويلة عريضة ليس لها علاقة بحجم البحث العلمي الذي يقوم به الأساتذة أو الطلاب في هذه الجامعة، وبالتالي يجب النظر إلى التعليم العالي ببعدين:

البعد الأول، اقتصادي مباشر يركز على اكتساب مهارات في الممارسة العملية تسمح بانتاجية أعلى وبالتالي الحصول على أجر أعلى للأجير أو على ربح أعلى إن كان يعمل لحسابه الخاص وهذا كلام اقتصادي عادي.

البعد الثاني لا يقل مرتبة ولا فعالية عن البعد الأول وهو مبدأ الحصول على مواقع اجتماعية متميزة لأن الموقع الاجتماعي نسبي فإذا كان الكل أساتذة لا ينادي الناس بالألقاب.

في دول متقدمة هناك من يؤلف أبحاث ويحصل على جوائز عالمية عليها ولا يخطر في باله أن يلقب بدكتور ولا لحظة من اللحظات ويعتبرها طريفة وغريبة في حين يهتم البعض في مجتمعاتنا بأن يلقب حتى لو لم يكن مستحقاً أو جديراً باللقب.

اهتمام بالتعليم العالي لذلك تم إنشاء الجامعة اللبنانية ودور المعلمين التي تقوم بإعداد المعلمين الذين يعلّمون في المرحلة الأساسية والتي تعتبر مصلحة عامة، أما حالياً فالمشهد متراجع ومتدهور.

وبالنسبة لازدواجية البعدين، البعد الاقتصادي الفردي في لبنان واضح ولا يحتاج لحسابات معقدة: في مجال التعليم العالي إذا درس الشخص خارج الجامعة اللبنانية ما هي الكلفة؟ وبالإضافة إلى ما الذي يخسره لأنه يتعلم بدلاً من أن يعمل، وما هو المردود الذي يحصله بعد تعلمه مقارنة بالشخص غير المتعلم؟ كما أن مسألة تعلم الإناث في مجتمعنا واللواتي لا يستفيد سوق العمل من مجموعهن لأن كثيرات يعملن بعد التخرج، وبالتالي إذا قاربنا التعليم من موقع الكلفة الاقتصادية وحدها، كان لزاماً علينا عدم تعليم بناتنا.

إذن، ما هو التبرير لهذا الإقبال المتزايد على التعليم؟
هناك سببان أساسيان:

أولاً، أن هذا التعليم لا تستقيم مقوماته الاقتصادية إلا إذا أخذ بالإعتبار أنه يتجه إلى التصدير لأن مجرد الأخذ بالحسبان أن نسبة «X» من المتخرجين لديهم حظ بنسبة «Y» أن يجدوا عملاً خارج لبنان وبالتالي الحصول على مردود أكبر، حينها تستقيم الأرقام وتصبح جد منطقية، وهذا ما نشهده بالفعل في لبنان. ومن المعلوم أن ما يزيد عن الـ 50 بالمائة من عموم الخريجين ويزيد عن الثلثين في الاختصاصات الأكثر بروزاً من خريجي الجامعات في لبنان يغادرون بعد أربع أو خمس سنوات من تخرجهم للعمل في الخارج، لذلك من المهم جداً أن يكون لديه شهادة وكفاءات وأن يتقن اللغة الإنكليزية الخ.

والنقطة الهامة هي أنه عندما يتخصص بلد بتصدير شبابه وبعض بناته يصبح من الضروري جداً أن تكون الأمهات متعلمات حتى تشرفن على جيل يتخرج من الجامعات ويصدر إلى الخارج، وبالتالي تعليم الإناث يستقيم اقتصادياً إذا حصل توازن نسبي

في الاختصاصات مع حاجات سوق العمل متجاوزاً مع الارتقاء باختصاص تصدير المتعلمين من الشعب اللبناني، أي إذا ارتقينا به من مرتبة الهواية الظرفية إلى مرتبة التصنيع الطويل المدى المخطط له.

وبالنسبة للموقع الإجماعي في لبنان، على المستوى التاريخي، يعرف المتخصصون كيف نشأت الجامعة اللبنانية. لنبدأ من القرن الثامن عشر وبتسارع لافت خلال القرن التاسع عشر وبأشكال بدأت لم تسمى جامعة ولكن في واقعها كانت كذلك، ثم سميت لاحقاً جامعة هذه المنطقة من بلاد الشام والسلطنة العثمانية ولاحقاً أصبحت جامعة خاصة بحدود لبنان، فشهدت تقدماً متسارعاً في التعليم العالي سبق كل مناطق السلطنة العثمانية بما فيها اسطنبول وبالتالي ضمن إعادة تشكل المنطقة وتركزها مع التوسع الرأسمالي حول المرافئ لاسيما بيروت. وبالمعنى النسبي، حول كل محطة من محطات تاريخ توافر الكفاءات المهنية سواء على صعيد التعلم أو المهن الكاملة كالطباعة والنشر والأعمال المالية والمصرفية والمراسلات والترجمة والصحافة التي كانت متوفرة بشكل كثيف قياساً لما هو متاح في المنطقة المحيطة. في بيروت كان هناك تجمّع في النخب وليس نقص ما جعل هذه النخب قادرة على إدارة أوضاع البلد لاسيما أيام الإنتداب الفرنسي الذي كانت بيروت مركزه. وكانت هذه النخب تتمتع بمستوى كفاءة مهنية مقبول قياساً على ذلك الزمن ولم يكن هناك حاجة لتسيير أمور الاقتصاد والدولة إلى التوسع بالتعليم العالي.

ولقد جاءت المطالبة بالتوسع في التعليم العام بشكل أساسي من خلال أزمة أحدثت صدئاً كبيراً جداً وهي إنشاء جامعة بيروت العربية في عز المرحلة الناصرية لتنافس الجامعة اليسوعية التي كانت تتمتع بامتياز فعلي من الدولة لتخريج المحامين. هذا الأمر أثار أزمة وإضراباً من قبل نقابة المحامين التي وضعت شروطاً جديدة للإلتساب إليها، وهي ليست نقابة بالمعنى الدقيق للكلمة بل تجمع مهني. ومن هذه الشروط ضرورة الخضوع لتدرج قبل ممارسة المهنة وبياسر التدرج في مكتب محامي، وعندها لم يكن

أحد يطالب بجامعة وطنية لأنه وفق السياسة التي كانت قائمة كانت الجامعة اللبنانية تعتبر جزءاً من الجامعة اليسوعية. وبرزت الحاجة لجامعة منافسة فتوسعت المطالبات السياسية والنقابية أواسط الستينيات لإنشاء جامعة وطنية وفرضت مسألة الجامعة اللبنانية من خارج السياق الذي كان سائداً لموضوع التعليم العالي. وإذا نظر الفرد لقانون التعليم العالي الذي صدر عام ١٩٦١ يستطيع أن يقرأ بكل وضوح في أي سياق أتى هذا الموضوع لتأتي الحرب وتفسد كل شيء بعد أن توسعت الجامعة اللبنانية غصباً وتقسمت الجامعة بينما المؤسسات المسماة عريقة انحدر مستواها وقسم كبير أغلق. ونتيجة قصر نظر النخب التي عجزت عن استيعاب موجات الوفود من الريف إلى المدن التي حصلت في السبعينيات وكانت إحدى عناصر الحرب، وبدلاً من أن يؤدي هذا النزوح إلى توسيع التعليم في الأطراف كرد فعل من النخب لمحاربة النزوح، أدى هذا الوضع إلى نشوء نظام مزدوج فيه جامعات للنخبة المالية من جهة وجامعة للفقراء هي الجامعة اللبنانية. وتسلت بين الإثنين مجموعة من الجامعات بعد أن وضعت الجامعة اللبنانية في الكليات المطلوبة لتصدير خريجها إلى الخارج مباريات دخول، وعملت هذه الجامعات إلى فتح فروع في الاختصاصات التي تتطلب مباريات دخول في الجامعة اللبنانية. وبدلاً من امتحانات الدخول، وضعت أقساط أقل من الأميركية واليسوعية.

هذا هو المشهد الجامعي في لبنان حالياً والاقتصاد الإجمالي الكلي الخاص بهذا القطاع. فالدولة تنفق على التعليم نسبة أقل مما يُنفق في معظم الدول تبلغ ٢ بالمئة من الناتج المحلي بينما ينفق اللبنانيون من دخل أسرهم نسبة لا مثيل لها في العالم تصل إلى ٩ بالمئة على التعليم. فيصل مجموع ما ينفقه اللبنانيون من دخلهم الإجمالي إلى ١٢ بالمئة على التعليم وهذا رقم خيالي أي عالي الكلفة لا يبرر إلا بتخصص واضح في التعليم العالي بسبب التخصص في تصدير البشر من هذا البلد.





الفصل الثاني

كلفة التعليم العالي وفعاليتها التنموية في لبنان

د. عبد الحليم فضل الله

رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مدخل:

تولي اقتصاديات التعليم عناية كبيرة بالموازنة بين التكاليف والعوائد، ويكتسي ذلك أهمية خاصة في مرحلة التعليم العالي التي تتحدد على أساس نتائجها إمكانية النفاذ إلى أسواق العمل.

ومع الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة ومع الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة Knowledge - based economy، رجحت كفة المكونات غير الملموسة على غيرها في أنشطة الإنتاج، وتضاعفت أهمية التعليم والتدريب في توفير شروط المنافسة، سواء بين المؤسسات أو بين الدول. ترك هذا التحول آثاراً عميقة على معدلات النمو، بل على النظرية الاقتصادية نفسها. وعلى ضوء ذلك، فصار تفسير تفاوت نمو الناتج المحلي للفرد (GDP per Capita) يفسر بتحسين الإنتاجية العامة للاقتصاد (total factor productivity TFP)، وبالوفورات الخارجية Externalities الناتجة عن المعرفة، أكثر من ارتباطه بزيادة عوامل الإنتاج التقليدية.

وترجع دراسة للبنك الدولي⁽¹⁾ الأسباب الأساسية للنمو في عينة من حوالي ستين

1- Jean Eric Aubert Jean-Louis Reiffes, Knowledge economies in the middle east and north Africa toward new Development Strategies, world bank, Washington, 2003, P.8

دولة، إلى تحسن الإنتاجية العامة للاقتصاد وزيادة رصيد الرأس المال البشري، فبين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٢ كان نمو TFP مسؤولاً عن ٥٨٪ من النمو في مقابل ٤١٪ للرأس مال، ثم ارتفعت هذه النسبة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٢ إلى ٦٥٪، وإلى ٩٤٪ إذا أخذنا بالحسبان الرأس مال البشري. كما كشف سايمون كوزنيتس أن النمو السريع الذي حققته الدول الصناعية حتى ستينات القرن الماضي يعود إلى التفاعل بين المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية، ما مكنها من تخطي قيد تناقص الغلة^(٢). ولم يقتصر أثر ثورة التكنولوجيا والمعرفة على طريقة عمل الاقتصاد وحده، بل تعداها إلى مناهج تحليل النمو، ففي حين انصبَّ اهتمام النظرية التقليدية على عنصري العمل والرأس مال، ركزت نظرية النمو الجديدة على العناصر غير الظاهرة في عملية الإنتاج، فأدخل Solow في ستينات القرن الماضي عنصر التقدم التكنولوجي في معادلة النمو لكن على نحو غير مباشر، ثم قدم Romer في التسعينات مساهمة أساسية ربطت على نحو واضح بين النمو والتطور التقني والمعرفي للمجتمع، فأضاف إلى معادلة النمو عناصر غير منظورة مثل الإبداع ونظم الإنتاج وجودة التعليم والرأس مال الاجتماعي والأمن... وأظهرت الأبحاث التطبيقية أن العناصر المعرفية غير الملموسة لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة في آسيا، وتوصلت دراسة البنك الدولي أنفة الذكر، إلى وجود علاقة قوية في مئة دولة، بين دليل اقتصاد المعرفة KEI وكل من حصة الفرد من الناتج المحلي، وموقع الدولة على مؤشر الإنتاج - التنافسية GCR Index.

ويعد التعليم واحداً من الركائز الثلاثة لدليل المعرفة KI الذي يحدد جهوزية الدولة معرفياً، وهو أيضاً أحد الركائز الأربعة لدليل اقتصاد المعرفة المذكور أعلاه، ومن أصل اثني عشر متغيراً أساسياً يقوم عليها هذا الدليل هناك ثلاثة متغيرات لها علاقة بالتعليم العام ومتغير واحد يتصل بالتعليم العالي.

2- لمزيد من الإيضاح راجع: S.Kuzents, Modern Economic Growth. Rate, Structure, and Spread, Yale University Press, New Haven CT, 1966

مفارقات التعليم والتنمية في المنطقة العربية :

بين تقرير دولي عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدر عام ٢٠٠٧^(٣) أن الصلة بين الإنفاق على التعليم ومعدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كان واهياً. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية خصصت بلدان المنطقة للتعليم ما معدله ٥٪ من GDP و ٢٠٪ من النفقات الحكومية، وهذا أعلى مما خصصته البلدان المماثلة، لكن ذلك تزامن مع انخفاض في معدلات النمو، وتساؤل في نمو الإنتاجية الفردية الذي حقق معدلاً سالباً مقداره ٦٦٪، -٥ مقابل ٤،١٪ و ٦،٧٨٪ في جنوب آسيا وأفريقيا على التوالي^(٤). والمفارقة هي أن ارتفاع النمو الاقتصادي قابلة في ستينات وسبعينات القرن الماضي انخفاض في مستويات التحصيل العلمي. هذا فضلاً عن أن تقدم مستويات التحصيل العلمي لم يؤدي إلى تحسن الإنتاجية الكلية TPF بل كانت إما منخفضة أو سالبة.

ومن التفسيرات المحتملة التي أوردها التقرير لهذه المفارقة، أن مستوى التعليم في المنطقة بقي منخفضاً على الرغم من معدلات نموه المرتفعة، فالأرقام المطلقة ليست مهمة بحد ذاتها، بل المهم هو المستوى النسبي للتعليم مقارنة بالدول والمناطق الأخرى، حيث يجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلدان ذات نواتج التعليم الأفضل. وتؤيد هذا الاستنتاج، المقارنة بين مؤشر التعليم في المنطقة (وفق مؤشر اقتصاد المعرفة لعام ٢٠٠٩) ومؤشرات التعليم في أقاليم أخرى. فقد بلغ متوسط هذا المؤشر في دول MENA ٣،٧٥ (١٠ هي العلاقة القصوى) في مقابل ٨،٧٥ للدول الصناعية السبع، ٦،٦٢ لدول أوروبا وآسيا الوسطى، ٥ في شرق آسيا والمحيط الهادي، ٤،٢٤ المعدل العالمي و ٥،٠٥ لأميركا اللاتينية. أي أن نواتج التعليم في هذه المنطقة كانت الأدنى عالمياً باستثناء الدول منخفضة الدخل.

3- Un parcours non encore achevée, la reform de l'éducation au moyen orient et Afrique du nord, Bank Mondiale, Washington, 2007. p:3

4- Jean Eric Aubert & Jean Louis Reiffer, OP.Cit, table 2.1

ومن التفسيرات الأخرى لضعف تأثير التحصيل العلمي على النمو والإنتاجية، تباين توزيع التعليم بين الفئات والمناطق، وبحسب بحوث مطبقة على عدد كبير من الدول فإن التوزيع الأكثر تساویاً للتحصيل العلمي له مردود ايجابي على معدلات النمو ومستويات التنمية البشرية^(٥)، وفي حال تكافؤ الفرص يؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحسّن عدالة توزيع المداخل وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

لكن الإحصاءات الخاصة بالمنطقة تظهر أيضاً علاقة ضعيفة بين العدالة التوزيعية والمساواة في فرص التعليم، فمع مرور الوقت تزداد هذه الأخيرة سوءاً، في حين يعد سجل عدالة التوزيع في المنطقة أفضل من غيره، وهذه مفارقة أخرى تعزى إلى انخفاض عائد التعليم العالي، مقارنة بكلفته. وهناك إحصاءات منشورة عن بعض بلدان المنطقة تظهر أن العائد النسبي على التعليم (الدخل الشهري/ كلفة التعليم) ينخفض مع ارتفاع سنوات التحصيل للعاملين في الداخل، فيما تنعكس الآية بالنسبة للمهاجرين الذين ترتفع مداخيلهم نسبة لما أنفقوه على التعليم. في مصر مثلاً؛ بلغ عائد التعليم للمقيمين ٥% لما دون الابتدائي و٢% للجامعيين، أما بالنسبة إلى المهاجرين فكان العائد سالباً للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة و٥% للجامعيين. وفي لبنان أظهرت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر أن نسب البطالة ترتفع مع تقدم التحصيل العلمي، فهي ٢، ٤% لفئة الأميين وأقل من ٩% لما دون المرحلة الثانوية، و٧، ٩% و١، ١١% لحملة الشهادات الثانوية والجامعية على التوالي^(٦).

وعلى العموم لم يكن لارتفاع الاستثمار في التعليم في دول المنطقة أثر واضح على النمو والعدالة وكذلك على نسب الفقر التي تراجعت بفضل السياسات الاجتماعية وليس بسبب زيادة الإنفاق على التعليم العام والجامعي. وإذا استندنا مثلاً إلى مؤشر نواتج التعليم (وهو مؤشر مركب من أربعة محددات: إمكانية النفاذ إلى التعليم، المساواة

٥- للتوسع في هذه النقطة يراجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ نيويورك. والذي اعتمد منهجية جديدة يتم فيها تصحيح قيم دليل التنمية البشرية والأدلة الفرعية الأخرى بمعامل عدالة التوزيع GINI.

٦- الجمهورية اللبنانية-إدارة الإحصاء المركزي وآخرون، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ٢٠٠٧.

في الفرص، النوعية، والكفاءة) يتبين أن الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم لا تصدر قائمة النواتج التعليمية للدول العربية الأربع عشرة المشمولة بالمسح، فلبنان مثلاً مصنف في عداد الدول متوسطة الأداء، مقارنة بالأردن المدرج بين الدول ذات الأداء المرتفع، على الرغم من أن الإنفاق على التعليم الجامعي للفرد، يبلغ في لبنان ثلاثة أمثال معدله في الأردن، وينطبق الأمر نفسه على الدول الأخرى التي توزعت بين أداء مرتفع للكويت، وأداء متوسط لكل من تونس وإيران ومصر والصفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والجزائر، وأداء متدن للمغرب وجيبوتي والعراق^(٧)، وهذا التوزيع لا ينسجم كما هو واضح مع حصة التعليم من مجموع إنفاق كل دولة من هذه الدول. وهناك سببان على الأقل يقفان وراء ضعف الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة وتحسن معدلات التعليم وخصوصاً التعليم العالي من جهة أخرى:

السبب الأول: هو عدم الاتساق بين الجودة والتكاليف. ففي البلدان الصغيرة هناك عقبات تحول دون الوصول إلى نطاق الفعالية الأقصى في القطاع الجامعي، فيصعب بالتالي تأمين درجة المنافسة التي تضمن المواءمة بين الأسعار ونوعية المخرجات التعليمية. وهذا يعزز الفرضية التي تنظر إلى نواتج التعليم على أنها سلعة عامة، لأن هذا القطاع يستفيد أكثر من سواه من الانعكاسات الإيجابية للاستثمارات التي تخصصها الدولة لقطاعات المعرفة والمعلومات والبحث والتطوير، ولأن عوائدها الاجتماعية مرتفعة جداً ولا يمكن تركها لآليات السوق. وبناء عليه فإن تمويل التعليم العالي يجب أن ينظم على نحو يعتمد فيه أساساً على القطاع العام كما هو الحال في فرنسا و ألمانيا...، أو على التمويل المختلط بين القطاع العام والوقفيات وقطاع الأسر، مثل أميركا وبريطانيا^(٨). وحتى عندما يشارك القطاع الخاص فيجب أن يتم ذلك في

7- Un Parcours non encore achevee, Op.Cit, p:15

٨- لمزيد من التوسع بشأن أنماط تمويل التعليم الجامعي في عينة من الدول العربية والأجنبية، يراجع: د. طارق الرؤوف محمد عامر، مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، الجزائر: الملتقى الدولي حول «سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات»، جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، ٢١ و٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

ظل تشريعات تنص على أن التعليم الجامعي هو قطاع غير ربحي. السبب الثاني: إذا نظرنا إلى التعليم على أنه استثمار في الاقتصاد المعرفي، فإن الفعالية الاقتصادية للتعليم الجامعي تظل ضئيلة ما لم تعتمد الدولة مقارنة تشمل العناصر الثلاثة الأخرى التي يتكون منها مؤشر اقتصاد المعرفة (فعالية النظام الاقتصادي، الاتصالات والمعلومات، الابتكار والإبداع)، كما أكدت على ذلك الأبحاث المختصة التي تجد صعوبة في عزل أثر التعليم، عن آثار العوامل الأخرى، مما يعني أن انعكاساته الحسنة على النمو والتنمية لن تظهر ما لم يحصل تقدم مماثل على الصعيد المذكورة الأخرى.

إن ضعف العلاقة بين الاستثمار في التعليم الجامعي وبين تكاليفه ونواتجه، وكذلك بين مستوى الإنفاق الوطني في هذا المجال وبين النمو والتنمية الاقتصادية، ليس ناجماً في هذه المنطقة عن خصائص الأنظمة التعليمية فحسب، إنه متعلق أيضاً بالأساليب التي يعمل الاقتصاد من خلالها والسياسات العامة المتخذ بها، فالنموذج الربحي القائم على الأموال الآتية من الخارج يدفع أسعار وتكاليف الخدمات الاجتماعية إلى الارتفاع، ومن بينها التعليم والصحة، فتتضخم تكاليفها بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية، أما السياسات العامة فهي تتجه في كثير من البلدان إلى التركيز على الإنفاق الاستهلاكي أو على العمليات الجارية والتقليدية (رواتب وأجور، صيانة، مبان...) وتخصص نسباً ضئيلة جداً للعمليات التي تكفل النوعية والجودة والتميز، مثل البحث والتطوير والتدريب، المناهج...

التعليم العالي في لبنان: كلفة مرتفعة ومتباينة

تتفاوت كلفة التعليم الجامعي في لبنان على نحو كبير بين القطاع الخاص ويضم ٤٠ مؤسسة ومعهد تعليم عال، والقطاع العام المقتصر تقريباً على الجامعة اللبنانية، وهناك تباين ملموس أيضاً بين الجامعات الخاصة نفسها، فتراوحت الكلفة الاجتماعية (وتعادل إنفاق الحكومة والأسر) عام ٢٠٠٨ بين حوالي \$١٤٠٠ للطالب

الواحد/ في الجامعة اللبنانية و\$٦١٤٥/ للطالب في الجامعات الخاصة^(٩). ويصل متوسط الإنفاق العام والخاص على الطالب الجامعي الواحد إلى ٩٨٢٠ دولاراً أميركياً تقريباً إذا وسعنا مفهوم الكلفة ليشمل السكن والنقل والكتب وغيرها، مقارنة بـ \$٢٠٠٠ للعام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (\$١٠٠٠) للتعليم الجامعي العام مقابل \$٣٦٥٠ للتعليم الخاص) أي أن الكلفة النسبية تضاعفت ما بين أربع وخمس مرات على الأقل فيما ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد مرتين ونصف فقط.

وبينما تراوحت كلفة التعليم العالي في المؤسسات الخاصة سابقاً بين ضعفي الكلفة في الجامعة اللبنانية وخمسة أضعافها، على اختلاف الأقساط، ارتفع الفارق إلى ما بين الضعفين واثني عشر ضعفاً بحسب مستوى الأقساط في الجامعات الخاصة. لكن الفجوة بين كلفة التعليم العام والخاص ستخف إذا أخذنا بعين الاعتبار التركيز الطلابي الكبير في السنوات الأولى بالجامعة اللبنانية ممن لا يتابعون دراستهم بعدها.

هناك تباين ملحوظ أيضاً في كلفة التعليم بين المؤسسات الجامعية الخاصة نفسها، وبحسب دراسة أعدتها لجنة التنمية البشرية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي^(١٠)، تنقسم مؤسسات التعليم الخاص إلى ثلاث فئات: فئة الأقساط العالية أكثر من ١٥ مليون ل.ل. سنوياً (عشرة آلاف دولار أميركي)، وفئة الأقساط المتدنية أقل من ٦ ملايين ل.ل. (أقل من ٤ آلاف دولار)، والمؤسسات متوسطة الأقساط أي ما بين أربعة آلاف وعشرة آلاف دولار. أظهرت الدراسة أيضاً أن ٤٥٪ من الطلاب المستبانيين يتحملون رسوماً سنوية تفوق ثمانية ملايين ل.ل. كما كشفت عن هناك علاقة وثيقة بين قيمة الرسوم الجامعية ونوع الدراسة، إذ لدى الميسورين فرصة أكبر للوصول

٩- مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية ٢٠٠٩، بيروت ٢٠١٠، ص: ١٨٤-١٩٧.

١٠- لمزيد من الإيضاح راجع: روجيه نسناس وآخرون، نهوض لبنان- نحو رؤية اقتصادية واجتماعية وآخرون، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، كانون ثان ٢٠٠٧، ص ٣٦٧-٣٨٨.

إلى الاختصاصات الحيوية ذات المردود المستقبلي المرتفع نظراً لأقساطها الباهظة. وعلى سبيل المثال كان الإنفاق على الطالب في بعض الجامعات اللبنانية الخاصة على الشكل التالي (عام ٢٠٠٨): \$١٧٠٠٠ في الجامعة الأميركية في بيروت، \$١٠١٠٠ في جامعة البلمند، و\$٢٣٧٨ في جامعة بيروت العربية، لكن اعتماد موازنات هذه الجامعات على الرسوم التي يسدها الطلاب تراوح بين ٦٤٪ في الجامعة الأميركية، ٨١٪ في البلمند، و ٨٦٪ في العربية، فيكون متوسط الأقساط في الجامعات الثلاث على التوالي \$١١٠٣٢، \$٨١٨٦، \$٢٠٥١.

اللافت هنا، هو أن الجامعات الخاصة ذات الأقساط المرتفعة، شأنها شأن الجامعات متوسطة ومنخفضة الأقساط، تخصص نسباً متدنية من موازنتها للبحوث التطوير (R&D) لكنها تؤمن موازنات أكبر للهيئة التعليمية، فيخفض لديها عدد الطلاب للأستاذ الواحد فيما يرتفع هذا العدد مع انخفاض معدل النفقات للطالب الواحد أو مع تدني معدل الأقساط.

وعلى العموم فإن عبء التعليم العالي مرتفع في لبنان ولا يتناسب مع الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من الأسر، فلو افترضنا أن متوسط دخل الأسرة الشهري يساوي \$٩٠٠^(١١)، وأخذنا بالحسبان أن متوسط الأقساط السنوية في الجامعات الخاصة لا يقل عن \$٥٠٠٠، فإن كلفة التعليم الخاص للطالب الواحد تساوي نظرياً ٤٦،٣٪ من متوسط الدخل الاسري. وبما أن متوسط إنفاق الأسر على التعليم ما بعد الثانوي هو ٢،٤٪ من مجموع الإنفاق ويتراوح بين ٤،٤٪ لشريحة المداخل العليا، و٠،٦٪ فقط للشريحة الدنيا عام ٢٠٠٤، فسنرى بوضوح كيف أن التعليم العالي الخاص يستهدف جزءاً من الفئة الدخلية الأعلى التي تضم ٧،٢٪ فقط من مجموع

١١- احتسب هذا المتوسط على نحو تقريبي بالاعتماد على: متوسط إنفاق الفرد كما ورد في دراسة ميزانية الأسر ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ (إدارة الإحصاء المركزي)، ودراسة الفقر النمو وتوزيع المداخل (UNDP، ٢٠٠٨)، وذلك بعد استبعاد اثر التحويلات والادخار.

الأسر، هذا من دون أن نلحظ التحويلات والإعانات والإنفاق المكمل البالغ أكثر من ١٪ من الناتج.

اتجاهات التمويل ومستوياته

هناك ثلاثة اتجاهات بشأن تمويل التعليم العالي، الأول ينظر إلى التعليم على أنه نشاط استثماري يتوخى الربح، ويدعو من ثم إلى إلغاء المجانية، واتجاه ثان يرى التعليم سلعة عامة *Public good*، ينبغي للدولة أن تمولها، فيما يدعم الاتجاه الثالث التمويل المختلط.

ومع أن لبنان اعتمد الخيار الثالث، إلا أنه عانى في العقد الأخير من الظاهرة التي عرفتها دول الخليج الصغرى وهي انتشار الجامعات الخاصة بوصفها مشاريع تجارية لا مؤسسات ذات أهداف اجتماعية كما هو حال الدول ذات التجارب الجامعية العريقة. وهذا من أهم أسباب تقهقر جودة التعليم العالي وإخفاقه في تلبية متطلبات السوق والتنمية في آن معاً.

وقد عرف لبنان نمواً مطرداً في الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها، فارتفعت كلفة تشغيل النظام التعليمي من ٨,٦٪ عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ١٣٪ حالياً، وما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٠ حقق الإنفاق على التعليم العالي نمواً سنوياً يعادل ١٧٪ تقريباً في مقابل ما لا يزيد عن ٨٪ نمواً اسمياً في الناتج الإجمالي في المدة نفسها، كما تضاعف حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي عشر مرات تقريباً خصوص جزء صغير منه فقط للإنفاق الاستثماري.

ترافقت الزيادة في الإنفاق، مع ارتفاع ملحوظ في كلفة التعليم قياساً إلى المعدل العام، فبين ٢٠٠٧ و ٢٠١١ سجل مؤشر أسعار الاستهلاك زيادة مقدارها ١٤,١٪، فيما ارتفعت كلفة التعليم في المدة نفسها بنسبة ٢١,٧٪، وللمقارنة بلغت الزيادة في كلفة كل من الخدمات الصحية، والألبسة، والتجهيزات المنزلية ٤٪ و ١٢,٨ و ٨,٦٪ على التوالي، ما

يدل على أن نمو الطلب لم يكن متناسباً البتة مع نمو العرض في هذا القطاع. ويحتل لبنان الصدارة تقريباً في نسب الإنفاق الخاص على التعليم إلى الناتج الإجمالي والبالغ ٩،١٪ مقارنة بـ ١،٢٪ لليابان، و ٢،٨٪ لكوريا، و ٠،٤٪ لفرنسا^{١٢}، في حين لم يتجاوز إنفاقه على التعليم ٢،٦٪ من الناتج الإجمالي، في مقابل ٧،٣٪ في تونس، و ٥،٩٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و ٥،٩٪ لفرنسا^(١٣) أي أن الصدارة التي يتمتع لبنان تعود إلى الإنفاق الخاص وليس الإنفاق العام، بينما يستفيد القطاع الخاص أيضاً من المنح والتقديمات الحكومية التي لا تقل عن ٣٪ من مجموع موازنات مؤسسات ومعاهد التعليم العالي في لبنان.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: ما مدى التوازن بين زيادة كلفة التعليم العالي ونمو الإنفاق العام والخاص عليه من جهة، وبين العوائد الاجتماعية والاقتصادية المحققة نتيجة هذا الإنفاق من جهة ثانية، وهل أن كثافة الإنفاق على التعليم انعكس بما فيه الكفاية على المؤشرات التنموية والاقتصادية. هذا ما سنعالجه في الفقرة التالية.

12- Charbel Nahas, Financing And Political Economy of Higher Education, Op.Cit, p.23

١٢- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨.

مداخلات ومناقشات الجلسة الثانية

مداخلة د. بيار جعدون

منذ الصباح، نتحدث عن الاستثمار في التعليم العالي وأعتقد أن الحديث يجب أن يتركز على الاستثمار في التعلم العالي. أطالب بتعاون بين الجامعات وسوق العمل من خلال الإطار الوطني للمؤهلات، لأنني إذا كنت سأتعلم طوال حياتي، يجب أن أركز على متطلبات سوق العمل. عندها الكلفة لا تعود أساسية لأن الإنسان نراه في المؤسسات والشركات القيمة يستثمر وينتظر النواتج التي تزيد بالطبع على الاستثمار. لذلك لا نستغرب كيف ينفق الأهل "دم قلوبهم" من أجل تعليم أولادهم، وبالتأكيد يجب أن تضع الدولة إستراتيجية وتنظيم ليتم على إثر ذلك رصد مدى التقدم الذي تحرزه الدولة. أنا أرى أنه إذا أردنا أن نتعلم طيلة حياتنا يجب أن نفكر بالاستثمار في التعليم العالي من خلال إطار وطني للمؤهلات يربط الجامعات بسوق العمل. هناك مهمة ملقاة على عاتق الجامعات، ولكن على الدولة أن تضع نطاقاً للحوار بين المؤسسات المختلفة المرتبطة بالنواتج التعليمية والاحتياجات المهنية، فمثلاً التعلم في مصرف لبنان أو في المدرسة الحربية غير معترف بهم من قبل دوائر التعليم العالي الرسمية. وإذا دخلنا لوزارة التربية والتعليم العالي وجدنا أن من يحمل شهادة "TS" المهنية لا يحق له دخول الجامعة إلا كطالب في السنة الأولى كما "BT" المهنية. أنا أرى أنه يجب أن نعمل سوياً كتربيين مع السياسيين ومع المهتمين العاملين في الحقل العام على تحديد إطار من المؤهلات والمعايير الحاكمة والتي ستتعاون الجامعات - بطبيعة الحال - على إنفاذها مع مراعاة متطلبات سوق العمل.

مداخلة

هل يوجد في لبنان استراتيجية تنموية شاملة؟ وإذا كانت موجودة هل واقع التعليم يساهم في بناء لبنان كدولة أو للمنطقة كوننا أصبحنا مصدر خبراء، وفي نفس الوقت نستورد خبراء أجانب في مختلف الوزارات إن لم تكن جميعها. فهل الدولة مسؤولة عن التعليم العالي ضمن استراتيجية التنمية الشاملة؟

مداخلة: أ. جيني دكاش

عمري أربعون عاماً، قضيت أغلبها وأنا أدرس في الجامعات. المشكلة الكبرى أنه ليس لدينا جامعات بكل معنى الكلمة، لأنه في أوروبا والدول المتقدمة تجد أن العنصر الأهم في الجامعات هو البروفيسور الأستاذ الذي يجب أن ينشر أبحاثاً وكتباً في مجلات علمية، وإذا لم يكن كذلك لا يمكن أن يكون أستاذاً في جامعة. المشكلة في جامعاتنا قلة الأساتذة الباحثين الذين لو توفرنا لأمكن إنتاج جيل باحث في لبنان. وإن أنشأ هذا الجيل يصبح لدينا أكبر مؤسسات بحثية ودراسية تدرس في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا وتؤمن صلة وصل علمية بين الشرق والغرب. ولو توفر هذا بإمكاننا تأمين وظائف لـ ١٥٠ ألف خريج ويصبح البلد مركز أبحاث منتج.

مداخلة: أ. فراس طبوش

عضو مؤسس للمنتدى الاقتصادي الشبابي اللبناني

أود أن أطرح فكرة استمعت إليها في إحدى جلسات المنتدى الاقتصادي العربي، طرح وزير المال القطري فكرة أن ماليزيا وسنغافورة تشبه لبنان بعدد السكان والتنوع الاجتماعي والجغرافي وهم حددوا نسبة ٤٠ بالمئة لمتخرجي الثانويات لإكمال التعليم العلمي و٦٠ بالمئة تعليم مهني في إطار دراسة إحتياجات البلد

التنمية وتلبيتها مع ضمان أن هذا التوازن من شأنه أن يوفر فرص العمل وينهض بالبلد في آن. لا أدري ما إذا كان معالي الوزير نحاس يؤيد هذا التوجه..

مداخلة د. علي الموسوي

إن السمة الأساسية لنظام التعليم في لبنان هي عدم تكافؤ الفرص وبالتالي هناك إعادة انتاج للتفاوتات الإجتماعية. هذا هو الهدف الأساس وأن نجد عام ٢٠١٠ في الجامعة اللبنانية ٧٢٣٠٠ طالب ما يقارب ٤٧ بالمئة من عدد طلاب لبنان، و٧٠ بالمئة من طلاب الجامعة اللبنانية متمركزين في أربع كليات هي الآداب والحقوق والعلوم الإجتماعية وكلية العلوم التي يتكدس فيها الطلاب في السنة الأولى وتحديث تصفية. إذن، ماذا نخرج وماذا نفعل؟.

هناك تمايز في كلفة التعليم بين كليات الجامعة اللبنانية ما بين الكليات التطبيقية والكليات النظرية. ففي دراسة حديثة تبين أن كلفة بعض الكليات بلغت ٣٠٠ ألف ليرة بينما كلية الطب بلغت كلفتها ٦٠٠٠ دولار وهي تنافس الكليات التطبيقية في الجامعات الخاصة بحيث تصطاد الجامعات الخاصة الراسبين في امتحانات دخول الجامعة اللبنانية، لذلك انخفض عدد طلاب الجامعة اللبنانية قليلاً وليس بسبب تراجع المستوى ولأن من يود أن يصبح طبيباً ويبحث عن موقع إجتماعي ومهارات معينة سيصبح طبيباً "بالقوة" ولو في جامعة ضعيفة تنتظر هؤلاء الطلاب ليرسبوا فتضمهم إلى طلابها.

في النظام الفرنسي، القطاع العام هو الأساس في التعليم، بينما القطاع الخاص هو الأساس في النظام الأمريكي حيث يولي أهمية للتعليم العالي ويمنح الطالب قرصاً لمتابعة تحصيله ثم يرده. وهناك النظام الاشتراكي، كل هذا غائب عندنا وهناك اعتبار لقيمة الانسان والتعليم متاح لكل شخص قادر على التعلم العالي ويمكنه أن يكمل.

مداخلة

خلال المحاضرتين، كان هناك إشارة للمشاكل والثغرات ونقاط الضعف الموجودة في التعليم العالي في لبنان مع وجود بعض الإشكاليات على طريقة المقاربة، فإذا قلنا أن كلفة الإنفاق الأعلى في العالم وهي ١٢ بالمئة مقارنة مع لبنان فإن هناك بعض النقاط الإيجابية وهي أن الاقبال على المتعلم أو المتخرج اللبناني في العالم العربي قد يكون الأعلى من هنا نرى أن الاشكالية في طريقة المقاربة والتحليل حتى لا تقع في جدل دائم.

ما هو الحل الاستراتيجي لموضوع الإستثمار في التعليم العالي؟ أعتقد أننا يجب أن نصل إلى نتيجة حتى لا نبقى نردد أن هناك مشكلة في مسألة الاستثمار في التعليم العالي. أود أن أستمع لنوع من الحلول حتى لا نبقى في مجال التحليل فحسب.

رد الوزير شربل نحاس

ليس تهرباً من المسؤولية، لم أشارك بالعنوان بنسبة كبيرة ولكن عندما يدور الحديث دائماً عن التعليم لاسيما في البلدان التي تعاني صعوبة في تحديد طروحات سياسية جامعة تُرمي المسألة على التعليم. فالتأنيب تعالج بالتعليم ويطرح البعض إصلاح الفساد بالتعليم، كأن هؤلاء الأساتذة أتوا من مكان آخر. وأنا لست ضد التعليم لكن لن يجلس التعليم "ذنب الكلب". التعليم هو جزء من خيارات المجتمع إن كان على مستوى إدارته أو المعلمين أو البيئة في المنزل وبالتالي السؤال ما هو المقبض الذي يمكن أن نضع اليد عليه لنحرك المشهد؟..

وهناك ملاحظة ثانية لا يمكن أن نلجأ لها للتبرير، ففي الدول التي يتبع التعليم بغالبية للدولة يتحدث عن بيروقراطية وأن العامل في القطاع العام ساذج ولو كان في القطاع الخاص لكان مرناً ويتفاعل الطلب مع العرض وجاء من يسوق لها.

بعد الموافقة على إزاحة هذين الإعتراضين اللذان يضيّعان البحث، وبعدما نقرّ بأهمية الإقتراحات المتعلقة بموضوع المناهج والمشكلة موجودة في المنهاج الخاص، فلا أحد يحترم المنهاج الرسمي ويات التقدم لامتحانات الثانوية العامة اللبنانية يمثل نوعاً من الترف لاسيما إذا كان الطالب يملك خياراً آخر. فلا يوجد مانع من تطبيق أفكار ابتكارية إن كانت موجودة عند القطاع الخاص وبالتالي إن كان برأيهم المخرجات توائم المدخلات في سوق العمل، فما المانع من تطبيقها؟ فهي تكسبهم مالاً والجامعات لدينا تتكاثر بسرعة تكاثر البيض والمرونة مطلقة ونظام التعليم في لبنان ليس شاذاً عن انتظام الاقتصاد والمجتمع وهذا التلاؤم ليس صدفة مما يعني وجود استراتيجية مطبقة وغير معلنة وكل طرف يطبق سياسة التسويق كما يريد. والاستراتيجية مطبقة لدرجة لافتة من التجانس والترابط وكفي إن مس شخص ما بمصلحة ما كيف تتكامل المصالح وتشن هجوماً كالأخطبوط عليه إذ هناك ترابط محكم.

ويمكن لأي شخص أن يقول أن هذا النظام لا يعجبه، لكن حتى الآن الغالبية تقبل بهذا النظام وتتمسك به. ويمكن أن نطرح على أنفسنا سؤالاً: إذا كنا لسنا مع هذا النظام فهذا معناه أن النمط الضابط ككل لا يعجبنا وليس "بالمفروق". وأهميته تتبدى في الاعتبار الفردية والشخصية، لذلك أعتقد أن الغالبية يعجبها النظام لأنها لا ترى بديلاً بل تعيش قلقاً بمنسوب مرتفع لدرجة رضاها بهذا النظام. والكل يعرف أننا تنفق كثيراً على التعليم في حين أن الشباب يهاجر والدولة ضعيفة ولدينا لصوص.

وعندما يجري الحديث عن تغيير النظام، فالأساس هو تغيير السياسات العامة المالية والبنية الإدارية للدولة وليس القطاع الخاص الذي يلعب ضد قواعد اللعبة التي يراها أمامه. وقد لا تكون القواعد مكتوبة ولكن القواعد الفعلية للسوق والانتفاع سائدة والكل يفهم على الكل. هناك مفاصل أساسية ترجعنا لذات الحديث والأسئلة عن ما هي السياسة المالية والضرائبية وسياسة الوظيفة العامة

وسياسة الأجور وهل سنبقى نستخدم الدولة ككل والجهاز التعليمي فيها كقناة للتوزيع والمحسوبية؟ أفهم هذا الأمر بمنطق توزيعي وهذا نهج وخيار، جزئياً في التعليم وبشكل أكثر موضوعية في التعليم العالي. يوجد خيارات استراتيجية وليس على طريقة أنصاف الحلول إذ ليس الأمر عقدة تحتاج لمن يفكها بل هي خيارات مجتمعية. يمكن مثلاً أن نشدد ضوابط دخول الاساتذة إلى الجامعة اللبنانية ونرفع كفاءاتهم ونحول الجامعة إلى جامعة نخبة حصراً ولا تعود تضم ٧٠ ألف بل ٥٠ ألف ويمكننا رفع الحلقة الأولى ليصبح المال العام الذي يساهم في تمويل الكلفة التي سيتحملها الأهل للمتفوقين. ويفترض هذا خلق سلسلة تبدأ في المرحلة التكميلية لمراقبة هؤلاء، لأنه عندها تكون عطلت إمكانيات المتفوق الفردي إن كان في مدرسة تعيسة، وعندها تكون تبني نظام نخبوي وترتبط هؤلاء الخريجين مباشرة ببرامج استثمارية أساسية للدولة. وعندها لن نعود نتحدث عن الجامعة اللبنانية التي تضم ١٠٠,٠٠٠ طالب وآلاف الأساتذة ومئات الفروع، عندها سنغلق الفروع في كل القرى والأقضية. هذا خيار، وإذا بقينا على خيارنا الحالي وأبقينا بعض الأماكن فيها مباريات سنبقى الجامعة على حالها. أنا شاركت بجزء من عمري فيها وأعرف أنه ليس سهلاً الاختيار بين هذين الخيارين لأن هناك مترتبات وتضحيات ومواقف سياسية ينبغي اتخاذها وإجراءات مماثلة.

حتى وقت قريب، كان هناك فصل في ألمانيا وفرنسا بين المعاهد العليا والجامعات فخريجو المعاهد العليا كانوا يشكلون نخبة وسلك أساسي في إدارات البلد وكانوا يتمتعون بامتيازات طوال حياتهم.

ويمكن في الجامعة اللبنانية أن نفصل بين سلك نخبوي له تجهيزاته الخاصة وأساتذته وباقي الطلاب وأنا أحاول التمييز بين الحل والاستراتيجية وهي خيار سياسي مجتمعي وليست وصفة طبيب فيها دواء لعلاج مرض.

رد د. عبد الحليم فضل الله

لدي ملاحظة أساسية أن نوعية مشاكل التعليم العالي في السنوات الأخيرة اختلفت قليلاً أو ربما كثيراً، والأمر الأساسي أن هناك تراجعاً في مستوى الجامعة الخاصة وليس فقط الجامعات المستحدثة التجارية وهي تنافس حالياً الجامعات العريقة في لبنان وتلزمها بنمط محدد من الأداء يجعل القطاع الجامعي في لبنان غير منافس على المستوى الإقليمي. وهذا الأمر من المهم جداً التأكيد عليه وأخذه بعين الاعتبار عندما نريد وضع برامج. أنا لا أزعم أن هناك برامج جاهزة ومحددة عندي ولكن عندما نضع البرامج يجب أن لا يكون عندنا جزء من تعليم عال مرتفع الجودة والكلفة كما لدينا تعليم عال مرتفع الكلفة بإطراد ومراجع المستوى بإطراد إذا بقينا في نفس اتجاه المنافسة.

والتحدي الآخر هو عدم عدالة توزيع فرص التعليم الجيد في حال اعتبرنا أن التعليم الجيد يتوافر في جامعات مرتفعة الأجر. واليوم عدم المساواة هي مسألة خطيرة جداً، فإذا قمنا بمقارنة بسيطة - مع تحفظي على الأرقام - بين توزيع موازنة الأسرة عامي ٩٤ و٩٧ وما بين العام ٢٠٠٥، نجد أن الطبقات الدنيا باتت تتفق على التعليم من دخلها كجزء أقل بكثير مما كانت تتفقه أواسط التسعينيات، وهذا خطير جداً ما دامت هي في الحالتين لا تستطيع أن تؤدي أو تحقق هدفها الكامل على مستوى التعليم. مع العلم أنه إذا رأينا سلة الاستهلاك، ولن أدخل بالتفاصيل، سنجد أن معدل التضخم لدى الفئات الدنيا هو تقريباً ضعف معدل التضخم عند الفئات العليا، أي أن الفئات الدنيا تراجع دخلها بالقيم الحقيقية أكثر بكثير من تراجع مداخيل الفئات العليا، مع العلم أن التعليم الخاص موجه - إذا أخذنا بعين الاعتبار كلفته - لفئة تشكل أقل من سبعة بالمئة من اللبنانيين. ولا يعني هذا أن سبعة بالمئة فقط داخل الجامعات

الخاصة لكن إذا تحدثنا بمعايير السوق، من يستطيع الدخول إلى الجامعات الخاصة هم أصحاب المداخل المرتفعة جداً ولا تمثل إلا قلة قليلة من مجموع اللبنانيين وهذا خطير لأن الأمر يزداد سوءاً وليس هناك أدوات للمعالجة. والمعطى الأخير أنه ليس لدينا أمل حتى الآن ضمن المنظومة السياسية الاقتصادية القائمة بإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية مهما كانت طموحاتنا مرتفعة، ولا يعني ذلك أنه ليس علينا أن نمضي بهذا الاتجاه ونركز عليه، لكن لا تعدنا أوضاع السياسة والاقتصاد في لبنان بإصلاحات قريبة للجامعة اللبنانية. فما هي الأدوات التي يجب أن تكون لدى الحكومة أو الدولة حتى تستطيع التأثير على التعليم؟ بتقديري، يجب أن تكون هناك أداة أساسية هي الدعم المباشر لكن المستهدف والمدرّوس لأنه عندما تمتلك بيدك أداة تستطيع أن تديرها وهذه الأداة تؤثر في مجال تحقيق أهداف الدولة على مستوى التعليم وتؤثر أيضاً على نوعية الطلب وعلى العلاقة التي تربط هذه الأسر وتربط القطاع الخاص بالجامعات. ولا نستطيع مطالبة الجامعات الخاصة بإصلاح نفسها ما دام لا يوجد قطاع خاص يضغط عليها باتجاه تغيير منتجها التعليمي الذي تقدمه، والذي يزيد الأمور سوءاً هو تسمية الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الريعي ولا أريد تكرار هذا المصطلح بمعنى أن لدينا جزء يتزايد من الانتاج تتحقق فعاليته بمعزل عن نوعية الانتاج التي يقوم بها وبمعزل عن المهارات والكفاءات الموجودة فيه. لدينا ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة من المداخل تتكون بمعزل عن المهارة وبمعزل عن المنافسة وبمعزل عن آليات السوق وبمعزل عن الأهداف الاجتماعية للمجتمع. وبالتالي، ليس لدينا قطاع خاص عامل يضغط باتجاه إصلاح وتطوير القطاع الجامعي في لبنان.

الجلسة الثالثة





الفصل الأول

التوجيه العلمي والتعليم العالي

د. طلال عتريسي

أستاذ في الجامعة اللبنانية.

يدور نقاش واسع في الأوساط المختلفة الأكاديمية والمهنية والبحثية حول دور التوجيه وأهميته في اختيار الاختصاص الجامعي. وحول علاقة هذا الاختيار تارة بما ينسجم مع قدرات الطالب واستعداداته الذهنية والفكرية، وطوراً حول علاقة الاختصاص بالحاجة المجتمعية أو التنموية إليه، بحيث يتجنب التوجيه هدر سنة أو أكثر من عمر الطالب الذي ينتقل بين اختصاص وآخر وصولاً إلى ما يعتقد أنه يريده ويرغب فيه. أو أن يتجنب التوجيه تكديس المزيد من الاختصاصات في بلد قد يعاني على سبيل المثال من تخمة في اختصاص معين ومن ندرة في اختصاص آخر. لكن التوجيه لوحده لا يكفي لسد الثغرات المحتملة التي أشرنا إليها، نظراً للحاجة إلى تدخل فاعلين آخرين مثل مراكز الدراسات الاقتصادية ومراكز التخطيط التنموية إلى أدوار المؤسسات الاقتصادية والعلمية والبحثية، وإلى مشاركة الهيئات الاجتماعية المختلفة. كما أن عوامل أخرى عائلية أو شخصية أو اقتصادية قد تعرقل عمل التوجيه وفاعليته. فقد يختار أحد التلاميذ على سبيل المثال اختصاصاً ينسجم مع رغبته ومع قدراته العلمية والذهنية لكن قدرات أهله المادية قد تمنعه من تحقيق هذه الرغبة. وقد يختار آخر اختصاصاً معيناً لكن رغبة الأهل قد تكون في التحاقه بمهنة الوالد الذي يمتلك مصنعاً أو محلاً أو تجارة تدر على العائلة ربحاً أكيداً. وقد ينزع الطالب إلى الاختصاص الأقصر زمنياً الذي قد يتيح

له تحصيل المال في أسرع وقت ممكن نظراً للحاجة الملحة إليه لأسباب مادية أسرية ضاغطة ...

رغم ذلك كله تحاول مؤسسات التوجيه التي تعمل في لبنان على ندرتها أن تقوم بما تقدر عليه، من خلال الدورات والكتيبات ومواقع الارشاد والتعريف الالكترونية وسواها من تقنيات معاصرة، توجيه تلاميذ المرحلة الثانوية للتعرف على أنواع الاختصاصات الجامعية من جهة ولاكتشاف ما ينسجم مع ميولهم واتجاهاتهم تجاه هذا الاختصاص أو ذلك.

وفي هذا الإطار قام المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي بدراسة ميدانية أولية من خلال استمارة وزعت على عدد من التلاميذ (١٤٢ تلميذاً) الذين التحقوا بدورات توجيه قام بها المركز في مدارسهم. قبل ثلاث سنوات. وكان الهدف من الاستمارة هو معرفة مدى فاعلية التوجيه في التأثير على هؤلاء التلاميذ في اختيار تخصصهم الجامعي، إلى معرفة مصادر التأثير الأخرى، العائلية، والشخصية، والاقتصادية، وتأثير الاصدقاء وغيرهم... فكانت النتائج على الشكل التالي:

- اعتبر أكثر من نصف المستجوبين أن تأثير المركز الاسلامي للتوجيه عليهم في اختيار اختصاصهم الجامعي كان جيداً (٦٩) وممتازاً (١١) أي ما مجموعه ٨٠ اجابة من أصل ١٤٢ مستجوباً (ما نسبته نحو ٥٦٪).
- تراوح رأي الباقيين بين اعتبار هذا التأثير معدوماً ٢١ مستجوب، وضعيفاً ٨ مستجوبين، ووسطاً ٢٩ مستجوب. إلى ٤ آخرين لم يدلوا برأيهم. وهذا يرجح أنهم لم يستفيدوا من التوجيه. (أي ما نسبته نحو ٤٤٪ من المجموع العام).
- ١- ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الاجابات هو أنها منطقية لجهة النسب التي حصلنا عليها. فلم يتخرج قسم كبير من المستجوبين (٤٤٪) من القول أنهم لم يستفيدوا كثيراً أو لم يستفيدوا ابداً من نشاط المركز في عملية التوجيه. وإذا كانت النسبة التي تجاوزت الخمسين في المئة (٥٦٪) أكدت التأثير الجيد للمركز على اختيار الاختصاص فإن هذا يعني إما أن عوامل أخرى قد تدخلت في اختيار الاختصاص وإما أن المشكلة هي في مدى الوعي في التعامل مع التوجيه وأهميته وضرورته، وإما في مراجعة أساليب

التوجيه من حيث التوقيت أو البرامج أو غير ذلك. مع التأكيد على ان نسبة الـ ٥٦٪ هي نسبة مقبولة جداً لكن يمكن القول بضرورة رفع هذه النسبة إلى أكثر من ذلك. (راجع جدول رقم واحد)

٢- الملاحظة الثانية التي لا تقل أهمية عن الملاحظة الأولى هي مصدر معلومات التلاميذ عن الاختصاص الذي اختاروه. فقد تبين أن نسبة مهمة حصلت على هذه المعلومات (اجابة واحدة) من المركز الاسلامي للتوجيه وبلغت نحو ٢٥,٤٪ ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث. أما الأهم الذي يستحق التأمل فهو النسبة الموازية التي بلغت نحو ٢٠٪ من الذين اختاروا اختصاصهم بناء لرأي الأهل أو لنصيحة الأصدقاء. أي أن الأبناء لا يزالوا في اختيار المهنة يستمعون إلى رأي الأهل وإلى نصيحتهم بما يساوي تقريباً التوجيه المتخصص الذي يقوم به مركز التوجيه. (ولا فارق في ذلك بين الذكور والإناث). وقد تبين أيضاً أن أحد أهم مصادر المعلومات عن الاختصاص هو البحث الشخصي (لكلا الجنسين) من خلال المواقع الالكترونية بشكل رئيس فبلغت ٦٤ مستجوباً (نحو ٤٥ بالمئة) من أصل ١٤٢ مستجوباً. وهذا يعني أن هذا الجيل من الشباب بات أكثر ثقة بنفسه وأكثر قدرة على الحصول مباشرة على ما يريد من معلومات من خلال الإنترنت. أما نسبة من حصلوا على معلوماتهم من المعرض التوجيهي السنوي فكانت متدنية جداً ولم تتجاوز ٣٪ من المستجوبين. (راجع جدول رقم ٢)

٣- يبدو من اختيار جامعات التخصص أن النسبة الأكبر هي للجامعة اللبنانية. بلغت نسبة الذين التحقوا بها ٥٤٪. وهي نسبة تعادل إلى حد كبير النسبة العامة لطلاب الجامعة اللبنانية قياساً إلى مجمل طلاب التعليم العالي في لبنان (نحو ٧٠ ألفاً من أصل ١٢٠ ألف طالب جامعي). كما أن نسبة الإناث في عينة البحث هي الأعلى وهذا طبيعي ومنطقي نظراً لمجانبة التعليم في هذه الجامعة. أما الجامعة التي تلت الجامعة اللبنانية فكانت اللبنانية الدولية LIU، إذ بلغت نسبة الملتحقين بها ١٢,٦٨٪. في حين تساوت الجامعة الإسلامية مع الجامعة الأميركية في نسبة الالتحاق التي بلغت نحو

٦،٤٢٪ في كل من الجامعتين. وبلغ معدل الالتحاق في الجامعات الأخرى نحو ٢٪ فقط. وهذه الجامعات هي: الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا، والجامعة الأنطونية، والجامعة اللبنانية الأميركية، وجامعة WSU في أميركا، ومعهد الرسول الأعظم الجامعي، وجامعة القديس يوسف، وجامعة بيروت الاسلامية، وجامعة بيروت العربية، وجامعة دمشق.

٤- أنواع الاختصاص: تبين من إجابات الطلاب أن القسم الأكبر منهم قد اختار الاختصاصات العلمية والمهنية. وأن النسبة الأقل المقابلة قد اختارت فروعاً تتصل بالعلوم الإنسانية ومن بينها الفنون التشكيلية والزخرفة والصحافة وحقوق الإنسان والجغرافيا والأدب الانكليزي... وبلغت نسبة هؤلاء من مجموع طلاب الجامعة اللبنانية على سبيل المثال نحو ١٣٪ فقط أي ١٠ من أصل ٧٧ طالباً في هذه الجامعة. ويبدو أن الأمر يعود إلى أن النسبة القليلة لخريجي الاقتصاد والاجتماع (٢٠ تلميذاً) في مقابل ١٢٢ تلميذاً من خريجي علوم الحياة والعلوم العامة. كما يعني أيضاً أن نصف من كانوا من خريجي الاقتصاد والاجتماع قد التحقوا باختصاصات أخرى لأن عدد من اختار علوم انسانية كان عشرة فقط في حين أن متخرجي الاجتماع والاقتصاد كانوا عشرين تلميذاً.

أما الاختصاصات الأخرى في باقي الجامعات ومعها الجامعة اللبنانية فتوزعت وفق ما يلي:

الاتصالات، الكيمياء، إدارة الأعمال، التغذية، التمريض، الرياضيات التطبيقية وعلم الأحياء (البيولوجيا)، المعلوماتية التطبيقية، الهندسة الميكانيكية الصناعية والهندسة المدنية، الفيزياء التطبيقية، صيدلي البصريات، والطب العام... ما يعني أن التوجهات الراهنة لهذه العينة من الطلاب الذين خضعوا للتوجيه كانت أكثر ميلاً نحو العلوم الطبيعية والتطبيقية والهندسية وسواها، وأكثر بعداً وبشكل بارز عن العلوم الانسانية. بحيث لم نشهد أي اختصاص في فروع مثل علم الاجتماع أو التاريخ أو الفلسفة أو العلوم السياسية أو الحقوق، أو الآداب... ولعل تفسير ذلك يعود إلى الاعتقاد بأن سوق العمل أكثر حاجة إلى الاختصاصات العلمية منه إلى الاختصاصات الأخرى في العلوم

الإنسانية. بالإضافة إلى أن ميول معظم طلاب العينة هي ميول علمية واضحة. ويبدو ذلك واضحاً من خلال نسبة الالتحاق باختصاص اقتصاد واجتماع في البكالوريا، التي بلغت عشرين شخصاً فقط من كل العينة ١٤٢ أي ما نسبته ١٤٪ فقط من هذا المجموع. في حين توزع الباقيون (١٢٢) على فرعي علوم عامة وعلم الحياة، أي ما نسبته ٨٦٪ من مجموع هذه العينة.

- ومن الملاحظ أيضاً أن أعداد الإناث كانت مرتفعة في اختصاص علوم الحياة (٦٧) ومتدنية جداً في العلوم العامة (٢ فقط) في حين كانت أعداد الذكور (٣٤) في العلوم العامة و(١٩) في علوم الحياة. وإذا كان الأمر يعود إلى نسبة الإناث المرتفعة في العينة مقارنة مع الذكور إلا أن الأمر يعني أيضاً تغيراً في النظرة التقليدية إلى جنس الاختصاص. أي لم تعد العلوم الإنسانية حكراً على الفتيات والعلوم الأخرى الطبيعية من اختصاص الذكور، لقد تبدل هذا الواقع. (راجع جدول رقم ٣)

- تبين أن نسبة عالية جداً من العينة قد سجلت في الجامعة مباشرة بعد حصولها على الشهادة الثانوية. وكان المقصود من هذا السؤال معرفة مدى ضياع التلميذ في اختيار الاختصاص الجامعي. وقد أجاب ٩٥٪ بأنهم التحقوا بالجامعة ولم يضيعوا أي سنة دراسية بعد المرحلة الثانوية. (راجع جدول رقم ٤)

- وانسجماً مع السؤال السابق أجابت نسبة ٩٩٪ فقط بأنها نادمة على هذا الاختصاص وقد رغبت في تغييره (راجع جدول رقم ٥). أما لماذا أراد هؤلاء تغيير الاختصاص أو أنهم ندموا فلأن: "الاختصاص صعب، ووجدت صعوبة في الدرس، ولأنني أحب الفيزياء ودرست علوم الحياة، ولا أعتقد أن هذا الاختصاص مهم ولا يوجد مجالات للعمل، وأريد الهندسة الزراعية بسبب سوق العمل، ولأنه يوجد منافسة في سوق العمل، ولم أجد مستقبلي ولا أحبه، ولأنني لم أنسجم مع الجامعة ومع الدكاترة، وتوجهت إلى الاتصالات بسبب سوق العمل، ولأنني سأسافر إلى الخارج لدراسة الطب..."

إذن، تختلف أسباب الرغبة في تغيير الاختصاص أو الندم عليه: وتتراوح بين التطلع إلى سوق العمل وبين الرغبة في السفر وبين عدم معرفة الصعوبات الحقيقية للإختصاص. وعلى الرغم من تعدد هذه الأسباب فإن هذا يفرض على التوجيه المزيد من التوسع في شرح كل ما يتعلق بأنواع الاختصاص.

٥- ما هي نصيحة الطلاب أنفسهم لزملائهم حول أفضل السبل لاختيار التخصص الجامعي؟

تتنوع الإجابات والنصائح. (١٠٦ إجابات من أصل ١٤٢) لكن يكاد يجمع الطلاب على ضرورة البحث جيداً قبل اختيار الاختصاص. هذه هي نصيحتهم الأهم إلى أقرانهم. وهم يعبرون عن ذلك بالقول على سبيل المثال:

التعرف على الاختصاص قبل دراسته - الاطلاع أكثر على جو الجامعات - السؤال بعمق عن مواد الدراسة - البحث في الاختصاص ومقارنة مواد الدراسة - سؤال أهل الاختصاص - البحث في جميع الاختصاصات - الرغبة وعدم التأثر بالآخرين - دراسة خيارات متنوعة - البحث الشخصي - أن يزور المركز الاسلامي يخضع للتوجيه - أن يكثر الأسئلة عن كافة الاختصاصات - أن يسأل طلاب من نفس الاختصاص - المعرفة أكثر...

٦- يضيف آخرون إلى ما سبق: اختيار الاختصاص الذي يدر المال وفقاً لسوق العمل، أو الاختصاص الذي يرغب فيه الطالب، أو أن لا يتأثر بأراء أهله، أو أن يختار حسب علاماته...

ما يعني أن الطلاب الجامعيين بحسب هذه النتائج لم يفكروا كثيراً في تغيير الاختصاص ولم يندموا كثيراً بحسب نتائج الاستمارة... لكنهم أكدوا في الوقت نفسه أنهم كانوا بحاجة أكثر إلى المعرفة قبل اختيار الاختصاص الجامعي. وقد عبروا عن هذه الحاجة بما ذكرناه من دعوتهم أقرانهم إلى بذل الجهود على الصعد كافة من البحث الشخصي إلى زيارة الجامعات إلى سؤال الأساتذة والطلاب عن طبيعة الاختصاص

قبل اختياره. وهذه رسالة إلى الطلاب أولاً للإهتمام الجدي بما تقوم مراكز التوجيه، من خلال الدورات أو المعلومات التي تقدمها عن الجامعات وعن الاختصاصات المختلفة. وهي رسالة أيضاً إلى مراكز التوجيه لتوسيع دائرة عملها من أجل المزيد من التفاصيل على المستويات كافة عن الاختصاصات الجامعية في لبنان...

ملحق الجداول

جدول رقم ١:

ما هي درجة تأثير التوجيه في المركز على اختيارك للاختصاص؟	اقتصاد واجتماع	علوم حياة	علوم عامة	المجموع العام	% النسبة المئوية
لا جواب	٢	١٧	٦	٢٥	١٧,٦٠٥٦٣١
ضعيف	٠	٧	١	٨	٥,٦٣٣٨٠٣
وسط	٣	١٨	٨	٢٩	٢٠,٤٢٢٥٤
جيد	١٤	٣٥	٢٠	٦٩	٤٨,٥٩١٥٥
ممتاز	١	٩	١	١١	٧,٧٤٦٤٧٩
المجموع العام	٢٠	٨٦	٣٦	١٤٢	١٠٠

المجموع النهائي	الجنس X إذا كان الجواب نعم فما هو المصدر الأساسي لهذه المعلومات إذا كان هناك احتين؟										المجموع	
	غير ذلك	الإعلام	المعرض	نصيحة الأصدقاء	رأي الأهل	بحث شخصي	بصحة	بالصدفة	من المصدر الأساسي	المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي		
الجنس	العدد	% بالنسبة للجنس	العدد	% بالنسبة للجنس	العدد	% بالنسبة للجنس	العدد	% بالنسبة للجنس	العدد	% بالنسبة للجنس	العدد	% بالنسبة للجنس
١٦٢	١	٠,٦١	٤	٢,٤٧	٢٣	١٤,٢٠	٣٦	٢٢,٢٢	٥	٣,١٤	٢٧	١٦,٠٥
٢٠١,٠٧	٢٣,١	١١,٤٩	٤,٩٤	٢,٤٦	٢٨,٣٠	١٤,٠٨	٤٤,٤٤	٢٢,١٤	٦,١٤	٣٣,٣٧	١٦,٦٠	
١٨١١١	٠,٧٠	٠,٠٠	٢,٨٢	١,٥٠	١٦,١٦	٨,٩٠	٢٥,٣٥	٣,٥١	١,٩٠	١٩,٠٣	١٠,٤٣	
٢٣١	١	٠,٤٣	٣	١,٣٠	١٣	٥,٦٣	٧,٨٠	١	٠,٤٣	٢٥	١٠,٨٢	
١٥٤,٤٣	١,٦٤	١,٠٦	٤,٩٢	٣,١٩	٢١,٢٩	١٣,٩٠	٥,٤٦	٠,٠٢	٠,٠٢	٤١,٠١	٢٦,٥٠	
٦٧,٥٠	٠,٧٠	١,٠٦	٢,١١	٣,١١	٩,١٢	١٣,٢٠	١٩,٠٣	١٠,٧٠	١٥,٧٠	١٧,٦٣	٢٥,٣٤	
٢٠٠	٢	١,٠٠	٧	٣,٥٠	٦٣	٣١,٥٠	٦٤	٣٢,٠٠	٦	٣,٠٠	١٥,٠٠	
٢١٧,٠٢	١,٤١	٠,٦٥	٤,٩٢	٢,٢٢	٢٥,٣٨	١٠,٤٥	٥,٤٥	٤,٢٢	١,٩٢	٣٦,٦٧	١٦,٨٤	
المجموع	١,٤١	٠,٦٥	٤,٩٢	٢,٢٢	٢٥,٣٨	١٠,٤٥	٥,٤٥	٤,٢٢	١,٩٢	٣٦,٦٧	١٦,٨٤	
المجموع	١,٤١	٠,٦٥	٤,٩٢	٢,٢٢	٢٥,٣٨	١٠,٤٥	٥,٤٥	٤,٢٢	١,٩٢	٣٦,٦٧	١٦,٨٤	

جدول رقم ٣:

المجموع النهائي	الجنس × الفرع العلمي			الجنس
	علوم عامة	علوم حياة	اقتصاد واجتماع	
٨١	٢	٦٧	١٢	العدد
%١٠٠,٠	%٢,٥	%٨٢,٧	%١٤,٨	% بالنسبة للجنس
				انثى
%٥٧,٠	%١,٤	%٤٧,٢	%٨,٥	% من المجموع
٦١	٣٤	١٩	٨	العدد
%١٠٠,٠	%٥٥,٧	%٣١,١	%١٣,١	% بالنسبة للجنس
				ذكر
%٤٣,٠	%٢٣,٩	%١٣,٤	%٥,٦	% من المجموع
١٤٢	٣٦	٨٦	٢٠	العدد
%١٠٠,٠	%٢٥,٤	%٦٠,٦	%١٤,١	% بالنسبة للجنس
				المجموع
%١٠٠,٠	%٢٥,٤	%٦٠,٦	%١٤,١	% من المجموع

جدول رقم ٤:

أي سنة تخرجت من الثانوية؟ × هل سجلت في الجامعة مباشرة بعد تخرجك من الثانوية؟				
المجموع النهائي	هل سجلت في الجامعة مباشرة بعد تخرجك من الثانوية؟		أي سنة تخرجت من الثانوية؟	
	بعد تخرجك من الثانوية؟			
	نعم	لا		
العدد	١٧	١٦	١	٠
النسبة المئوية بالنسبة				
للسنة التخرج من الثانوية (%)	١٠٠,٠%	٩٤,١%	٥,٩%	٠,٠%
٢٠٠٧-				
النسبة المئوية من المجموع العام (%)	١٢,٠%	١١,٣%	٠,٧%	٠,٠%
العدد	٥٧	٥١	٢	٤
النسبة المئوية بالنسبة لسنة التخرج من الثانوية (%)	١٠٠,٠%	٨٩,٥%	٣,٥%	٧,٠%
٢٠٠٨-				
النسبة المئوية من المجموع العام (%)	٤٠,١%	٣٥,٩%	١,٤%	٢,٨%
العدد	٦٨	٦٨	٠	٠
النسبة المئوية بالنسبة لسنة التخرج من الثانوية (%)	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	٠,٠%	٠,٠%
٢٠٠٩-				
النسبة المئوية من المجموع العام (%)	٤٧,٩%	٤٧,٩%	٠,٠%	٠,٠%
العدد	١٤٢	١٣٥	٣	٤
Total				
النسبة المئوية من المجموع العام (%)	١٠٠,٠%	٩٥,١%	٢,١%	٢,٨%

هل فكرت في تغييره؟ × هل انت نادم على هذا الاختيار؟				
المجموع النهائي	هل انت نادم على هذا الاختيار؟		هل فكرت في تغيير اختصاصك؟	
	نعم	لا	نعم	لا
١٢٠	٤	١١٥		العدد
%١٠٠,٠	%٣,٤	٩٦,٥%	%٠.٨	النسبة المئوية بالنسبة لهل فكرت في تغييره (%)
				لا
%٨٣,٨	%٢,٨	%٨١,٣	%٠.٧	النسبة المئوية من المجموع العام (%)
٢٢	١٠	١٢	٠	العدد
%١٠٠,٠	%٤٥,٥	%٥٤,٥	%٠.٠	النسبة المئوية بالنسبة لهل فكرت في تغييره (%)
				نعم
%١٥,٥	%٧,٠	%٨,٥	%٠.٠	النسبة المئوية من المجموع العام (%)
١٤٢	١٤	١٢٧	١	العدد
%١٠٠,٠	%٩,٩	%٨٩,٤	%٠.٧	النسبة المئوية بالنسبة لهل فكرت في تغييره (%)
				المجموع
%١٠٠,٠	%٩,٩	%٨٩,٤	%٠.٧	النسبة المئوية من المجموع العام (%)





الفصل الثاني

الجامعات الخاصة في لبنان - مؤشرات الأداء

أ. ابراهيم مهنا

إكتواري ورئيس مؤسسة مهنا للدراسات

لا يخفى على أحد منكم أهمية "تقييم الجامعات الخاصة في لبنان" الذي نحن بصدد طرحه اليوم، فهو مجال شائك وحساس لما يلعبه التعليم من دور في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التنمية الشاملة والمستدامة، لا سيّما أن منظومتنا التربوية مُكوّنة من قطاع عام وقطاع خاص، وقد شهدت في السنوات الأخيرة تنامياً ملحوظاً للخاص على حساب العام.

في البداية قد يفيد توضيح بعض الأمور تفادياً لتساؤلات قد تكون مشروعة ولكنها غير بناءة، من قبيل أن الإهتمام بقطاعي التعليم والتربية هو من اختصاص الدولة، وبالتالي تبقى كل المبادرات الخاصة في ميدان التعليم هامشية. غير أن معادلة الإرتقاء المطلوبة بهذا القطاع هي النهوض في إطار عمل مشترك بين مختلف الجهات، دون الدخول في متاهات ومواقف لم تزدنا سوى تعقيداً وإضاعةً للوقت.

وقد يتساءل البعض عن السبب الذي دفع مؤسسة "مهنا فاونديشن" إلى خوض غمار هذا التحدي وطرح موضوع التعليم العالي ضمن سلسلة الدراسات غير الربحية التي تجربها سنوياً.

تعمل مؤسسة "مهنا فاونديشن"، منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤، على إنماء وتطوير قدراتها العملية حتى غدت من أهم المؤسسات في قطاع التعليم المستمر للمهنيين والمتخصصين لا سيما في مجالي التقاعد والتأمينات الاجتماعية. وقد حققت المؤسسة نجاحاً باهراً في برنامج شهادة الدبلوم الأكتواري إلى جانب تقديمها منحاً جامعية مختلفة. وفي سياق متصل، تجدر الإشارة أن الشركة الداعمة الرئيسية لمؤسسة مهنا (أ.أ. مهنا وشركاه للخدمات الأكتوارية) لطالما عُرِفَت ببيعها الطويل في مجالي التصنيف والتقييم (شركات التأمين تحديداً)، وقد كان هذا هدفاً بالفعل عند بدء المشروع الذي نحن بصدد عرض نتائجه اليوم، تصنيف الجامعات الخاصة في لبنان، ولكن هذا الهدف اصطدم بالعديد من العقبات منها اختلاف أنظمة هذه المؤسسات وعدم شفافية العديد منها لجهة عملياتها المؤسسية والتعليمية، والأهم كان غياب المعايير المرجعية التي تضبط هذا القطاع. لذا تغير شكل الدراسة وهدفها إلى التركيز على جوهر المشكلة وهو قياس أداء مؤسسات التعليم العالي.

لقد سعت الدراسة، وعلى مدى عام كامل من العمل، إلى القيام بمقاربة دقيقة وغير مسبقة لواقع مؤسسات التعليم العالي وآليات عملها. بالإضافة إلى محاولة التحقق من جودة ما تقدمه الجامعات في إطار مفهوم "القيمة مقابل المال"، أي ما يحصل عليه الطالب من المؤسسة مقابل ما يصرفه. وتكمن أهمية الدراسة، بابتعاد خلاصاتها ونتائجها عن الانطباعات العامة والتحليلات الشخصية المبنية على المواقف المسبقة. فهي انطلقت من مؤشرات قياس لأداء الجامعات تعتمد في بنيتها الأساسية على الأرقام التي تم جمعها من مصادر مختلفة، رسمية وخاصة، وجرى التأكد من صحتها. علماً أن مرحلة جمع البيانات وتحليلها كانت الأصعب والأكثر امتداداً في الزمن. والسبب مزدوج: اتساع ودقة مروحة البيانات التي طلبناها من جهة وحرص معظم المؤسسات على عدم إفشاء معلومات تتعلق

بعملها من الجهة الأخرى.

ثمة نقطة أساسية يجدر التوقف عندها، وهي أن التقرير الذي نتج عن الدراسة لم يكن بصدد محاسبة أي من الجامعات قيد الدراسة أو أي جهة فيها، مع العلم أننا لا نملك السلطة لفعل ذلك. ونحن بعيدون تماماً عن تقمّص دور الدولة في عملها الرقابي والحسابي. صحيح أن ما ساقه التقرير، من عملية تقييمية/ تحليلية لقطاع التعليم العالي بناءً على أرقام مركبة بجهد ودقة، يستطيع أن يكون معيناً للأطراف المعنية بالقطاع في اتخاذ قرارات مستنيرة كما يفتح أبواباً للسلطة المعنية (وزارة التربية والتعليم العالي) لمقاربة تشريعية عملانية جديدة للقطاع، إلا أنه يصب بشكل أساسي ومباشر في خدمة الجامعات الخاصة في لبنان. وبعيداً عن ثقافة "الإدانة" الرائجة حالياً، وضعنا التقرير بين أيدي الجامعات عليها تستفيد منه خلال العام الدراسي الحالي، والذي شارف على نهايته: كي نؤسس معاً لرؤية مستقبلية مشتركة مبنية على قاعدة الثقة. ومن هنا ارتأينا تأجيل إصدار الدليل المخصص للطلاب إلى مرحلة مستقبلية، ليأخذ النقاش الذي أثارته نتائج الدراسة مداه المناسب في قطاع التعليم العالي. ففي جوانب الدراسة تساؤلات لا تحصى تفتح النقاش على أكثر من باب وباب والأمور تتطلب المزيد من البحث والدراسة لأجل الكشف عن الجوانب المجهولة فيها.

إذن، كان الدافع الأولي لإجراء هذه الدراسة: القيام بمسح شامل لقطاع التعليم العالي في لبنان، وبالتالي رسم هيكلية واضحة لمختلف جوانبه تسهم في سدّ النقص الفادح والمتراكم في هذا المجال، أما هدف الدراسة كما رسمناه في المرحلة الأولى فتمثل بخلق نموذج موحد لتصنيف مؤسسات التعليم العالي استناداً إلى مؤشرات ونماذج مصادق عليها عالمياً ومنسجمة مع السياق المحلي اللبناني. وبعد سلسلة طويلة من المراجعات والمطالعات، تبين أنه هدف قد لا يؤتي ثماره في الأمد القريب. فالقطاع يزرع تحت وطأة العديد من المشاكل، وأبرزها

الغياب المطلق للتعريفات الموحدة التي تتناول مختلف جوانب العملية التعليمية، الأكاديمية والإدارية، مما يؤكد إستحالة المقارنة بين مؤسسات التعليم العالي في ظل وضع مماثل.

وبناءً على ما سبق عدّنا الهدف، من تصنيف عام لمؤسسات التعليم العالي إلى دراسة مفصلة لواقع قطاع التعليم العالي في لبنان وتحديدًا جامعات القطاع الخاص في المرحلة الأولى. ولأن هذه الأخيرة تعاني من نقص حاد في المعلومات المتاحة حولها (إذا لم نقل عدم توفرها) ولأن جمع المعلومات "المتوفرة" يعدّ مهمة شاقة، ولأن الجامعات محكومة بأنظمة مختلفة في المعايير والتعريفات، ومئة "لان" أخرى، تطلبت معاينة الواقع دراسة لكل جامعة من الجامعات على حدة.

وما يفاقم الوضع صعوبة يتلخص بسببين أساسيين: قانون قديم يعود إلى العام ١٩٦١، وغياب سياسة وطنية عامة تضبط قطاع التعليم العالي. إلى ذلك، سلط التقرير الضوء على المؤشرات الأساسية لقياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاتها المحتملة في لبنان. كما تناول آليات العمل والعمليات المتبعة من منظار مؤسساتي، وسلط الضوء على أهمية تعزيز ثقافة القياس وإصدار التقارير في المؤسسات، من خلال فهم المؤشرات ضمن سياقها الخاص بحيث تصبح الفروقات الأساسية كما الفروقات الدقيقة وكذلك الافتراضات، أكثر وضوحاً.

على صعيد المؤسسات، تناول البحث قياس المدخلات، الآليات، المخرجات والمردود من العملية التربوية. وفي وقت تعدّ المدخلات والآليات والمخرجات أكثر قابلية للقياس إذ يمكن تحديد بعض المؤشرات ذات الصلة بالطلاب، الموظفين والموارد، يصعب قياس المردود لجهة موضوع التوظيف، مردود الخريجين، استثمارات الاكتفاء، بالإضافة إلى مردود التعليم والتعلم.

أهمية التعليم العالي في اقتصاد المعرفة

لم يعد مقبولاً أن تحافظ مؤسسات التعليم العالي في سياق عملها على النهج المتبع نفسه في إدارة العملية التربوية، في الوقت الذي برزت فيه حاجتها الملحة إلى أن تضرب عرض الحائط بسياساتها وآليات عملها التقليدية، لا سيما تلك التي لم يتم في إطارها استقبال الطلاب بأعداد كبيرة في ظل غياب الأطر المرجعية (الكمية والنوعية)، ومؤشرات قياس الأداء والجودة في هذه المؤسسات. وتطلق أهمية ما سبق، من مبدأ أن قطاع التعليم العالي يجب أن يشكل حجر الأساس في الأهداف الاستراتيجية للتنمية الوطنية؛ مما يقضي أن تركز الجامعات في لبنان خطابها على تحقيق النتائج في ما يتعلق بالجودة والإتاحة والأبحاث ضمن خطة عمل متكاملة واضحة النتائج.

ماذا كان اقتراحنا؟ وثيقة من أجل المساءلة العامة

لم تكن المساءلة العامة، يوماً، هاجس مؤسسات التعليم العالي في لبنان. ويعود غياب المساءلة في جزء كبير منه إلى ضعف حضور الدولة اللبنانية تاريخياً، والذي جعل جماعات خاصة تضطلع بمسؤولية تقديم الخدمات، في حين غابت الدولة عن لعب دورها في التنظيم والتشريع والرقابة. ولكن الكلفة المرتفعة تفترض المساءلة أكثر. وقد يتساءل البعض في هذا الإطار حول نعدل العائد من قطاع التعليم العالي في لبنان وحول القيمة من استثمار الأموال الخاصة والعامة. في دراسة صدرت له في السنة الماضية حول التمويل والاقتصاد السياسي في قطاع التعليم العالي في لبنان، يقدر شربل نحاس إجمالي الإنفاق الخاص على القطاع ب ٢,٥ في المئة من إنفاق الأسر و ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٠,٥ في المئة من إجمالي الإنفاق العام المباشر. وفي مقاربة لموضوع العائد في قطاع

التعليم العالي، تم احتساب معدل العائد الداخلي للتعليم الخاص وقد بلغ ٣,٥ في المئة. وعندما تم احتساب معدل العائد الداخلي الاضائي تأكد الإعتقاد بأن تكلفة قطاع التعليم العالي لا يمكن تبريرها على أساس تلبية حاجات سوق العمل المحلي، إلا أنها قد تبرر في حال كان الهدف هو سوق العمل الإقليمي أو حتى العالمي.

تجميع البيانات وتحليلها والعيّنة المستهدفة

لجاناً خلال عملية جمع البيانات إلى نوعين أساسيين من المصادر: مصادر أولية ومصادر ثانوية.

المصادر الأولية تمثلت في استمارة البحث وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تغطي مختلف جوانب الدورة التعليمية في الجامعات: الطلاب، الأساتذة، الموارد، البحوث، اتفاقيات الشراكة والتعاون مع جامعات أجنبية إضافة إلى الحوكمة وأمور شتى أخرى ذات صلة بالعملية التعليمية في الجامعة. كما أرفقت الاستمارة بمؤشر يحدد الجوانب الستة التي تتناولها، ويترك للجامعة الخيار بتسجيل مدى "ثقل" / أهمية كل جانب لديها وذلك بتحديد النسبة المئوية له بطريقة يكون المجموع في النهاية هو ١٠٠ في المئة موزعاً على الجوانب الستة المطروحة.

أما **المصادر الثانوية** فكانت مواقع الجامعات الإلكترونية، فضلاً عن جهات رسمية.

وقد غطت الدراسة ٢٦ مؤسسة تحمل صفة "جامعة" من أصل ٢٨، والمؤسسة التي تحمل هذه الصفة هي من تضم ٣ كليات أو أكثر (استبعدت جامعتان لعدم توفر الشروط اللازمة لمقاربتهم - تخصصات دينية فقط) وذلك في أيلول ٢٠٠٩. تم الاتصال بالجامعات الـ ٢٦ كلها. استحصلنا على مواعيد زيارة لـ ٢٢

الجامعات الخاصة في لبنان

جامعة فيما رفضت الجامعات الأخرى أي تعاون. استغرقت هذه المرحلة الحيز الأكبر من زمن تنفيذ المشروع، وبعد استنفاذ جميع وسائل المتابعة لهذه الزيارات من مكالمات هاتفية، ورسائل إلكترونية تذكيرية وزيارات ثانية، كانت النتيجة كالتالي: خمس جامعات وافقت على ملء الاستمارة بالكامل تقريباً (الجامعة الأميركية في بيروت، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة بيروت العربية، جامعة هايكازيان وجامعة البلمند).

وفيما يلي جدول بتوزيع الطلاب على المؤسسات والعينة المستهدفة بالدراسة

	Institutions	Students
Higher Education in Lebanon	39	174,297
Public University	1	74,134
Private HELs	38	100,163
Private Universities	28	92,702
Study Initial Target	26	92,048
Collaborating Universities Number=5 + 3 others =8	20 % 30%	35% 60%

بناء على ما سبق، وإذا ما أجرينا مقارنة بين الجامعة اللبنانية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة، سيبدو جلياً أن حصة الالتحاق الإجمالي قد تغيرت لصالح الجهة الخاصة تقريباً. فقد تقلصت حصة الجامعة اللبنانية من مجمل الطلاب من ٦٠٪ إلى ٤٣٪ بين العامين الدراسيين ٢٠٠٠ - ٠١ و ٠٩ - ٢٠٠٨. ومن الواضح أن الجامعة اللبنانية عجزت عن تلبية الطلب المتزايد، في الوقت

الذي كانت تُمنح فيه التراخيص لمؤسسات جديدة عملت على ملء الفراغ.

ومن هنا يمكن التمييز بين المؤسسات الخاصة المذكورة كالتالي:

- المؤسسات القديمة المرخص لها بموجب قرار العام ١٩٦١ عند إقراره بعضها كالجامعة الأميركية في بيروت، جامعة بيروت العربية، جامعة الحكمة، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس في الكسليك عمدت إلى اتخاذ خطوات توسعية كبيرة خلال فترة التسعينات خصوصاً. فيما حافظت كل من جامعتي هايكازيان والشرق الأوسط على حجمهما الأساسي.

- شهدت الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ فورة غير مسبوقة في منح التراخيص لمؤسسات جديدة. فنالت بعض المؤسسات تراخيص "معهد" أو "معهد جامعي" فيما حصلت قلة منها على تراخيص "جامعة".
- لاحقاً قامت تسع مؤسسات، كانت قد نالت تراخيص "معهد جامعي"، بتطوير مناهجها وتعديل تراخيصها إلى "جامعة". وقد تمت هذه العملية في فترة زمنية قصيرة نسبياً بلغ معدلها خمس سنوات من تاريخ التأسيس.

مؤشرات الأداء

يُنظر اليوم إلى ما تطلبه الجامعة من معايير للقبول كمؤشر على أداء الجامعة لجهة جودة الأفواج المتحققة وتأثيرها على اختبار تجربة طلابية تضم طلاباً من ذوي المستويات المتقدمة. وقد رصدت الدراسة في مراحل عملها وجود حلقة مفقودة بين قطاع التعليم العالي والتعليم الثانوي من جهة، وبين سوق العمل من الجهة الأخرى. وإذ تلخص أحد الأدوار الرئيسية للتعليم الثانوي في رفد الطالب بالمهارات والمعارف المطلوبة وتحضيره للدخول إلى قطاع التعليم العالي الذي يصبح أكثر تحدياً مع الوقت. حُصص هذا القسم لكشف التجاهل

المستمر الحاصل في لبنان في مقاربة العلاقة بين المرحلتين التعليميتين الثانوية والجامعية. وقد أظهرت البيانات الأساسية التي استطننا الحصول عليها، بالإضافة إلى ما قمنا به من أبحاث في هذا القطاع، بعض أوجه القصور في النظام، والتي تفتح النقاش واسعاً وتدعو إلى مزيد من التعاون لمعرفة كيف يمكن استخدام نتائج الامتحانات الرسمية لبناء سياسة منهجية ومستنيرة (تستند إلى الأرقام) وتسمح بالتحرك على الصعيدين المؤسساتي والوطني.

أما لجهة سوق العمل فقد واجهنا صعوبة بالغة في طرق هذا الباب نظراً لتشعبه وغياب البيانات التي تنقل الصورة على حقيقتها.

وفي المؤشرات تناولت الدراسة كذلك الشروط القانونية / الرسمية لنيل الأهلية، فضلاً عن الشروط الإضافية للجامعات مثل مؤهلات اللغة وعلامات المرحلة الثانوية ونسبة الإنتقائية لدى كل جامعة. كما تناولت معدل التخرج ومعدل الاستبقاء ومعدل الاستمرار الذي يهدف إلى تعقب مسار الطلاب في منظومة التعليم العالي ككل. وانطلاقاً من كون الكادر التعليمي مؤشراً آخر لا يقل أهمية في قياس أداء الجامعات، قمنا ببحث يتعلق بوضع الأساتذة (دوام كامل، دوام جزئي)، بالإضافة إلى معرفة مؤهلاتهم (حاملو آخر شهادة في الاختصاص...) وغيرها من البيانات المتعلقة بالكادر التعليمي. والمهم في هذا الصدد الإشارة إلى الاختلافات الواقعة في موضوع التوظيف والترقيات وظروف الاستبقاء في المؤسسات ككل.. إلى ذلك، لا يحظى القطاع بأي قانون أو أطر مرجعية تضبط موضوع التعليم والتمهين فيه مما أوجد فجوة تتصل هذه الجامعات لجهة المعايير الموحدة والتي تسد السبيل أمام أي عملية مقارنة بينها.

فضلاً عن دراسة نسبة الطلاب للأستاذ الواحد (طريقة العدد الإجمالي للاحتساب) التي تشكل مؤشراً حول مستوى الأداء في المؤسسة التربوية نظراً إلى المعطيات التي توفرها حول العلاقة التفاعلية بين الطالب والأستاذ والفرص

الأكاديمية التي توفرها المؤسسة للطلاب.

وفي مؤشرات الأداء أيضاً، درسنا موارد المؤسسة وخدمات الطلاب وهذه عناصر تؤثر مباشرة على مستوى التعليم والخبرة التي يحصلها الطلاب في هذه المؤسسة. كما أن تنوع الموارد ما بين المالي والمادي والبشري له أيضاً تأثير مباشر وغير مباشر على الخدمات التي تقدمها المؤسسة. وعند مراجعة للمعلومات المالية المتوفرة تمكنا فهم وقياس قدرة هذه المؤسسات وأنماط الإنفاق فيها. إضافة إلى أن وجود مكتبة جامعية وتوفر تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يشكل وسيلة لتقييم نوعية الخدمة التي يحصل عليها الطالب من المؤسسة.

أما الأوضاع المالية للجامعات، فعلى الرغم من أنها قد تعد العنصر الأساسي في معادلة "القيمة مقابل المال"، فقد واجهنا صعوبة في الحصول على البيانات المالية. إن واقع عدم توفر أي توجيهات أو إرشادات حول كيفية رفع التقارير والمحاسبة في مؤسسات التعليم العالي يترك عملياتها يترك عملياتها التشغيلية خاضعة لأساليب وأنماط مختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بالتقارير التي تصدرها هذه المؤسسات حول الميزانيات والمسائل المالية هذا إذا كانت أصلاً متوفرة. ما يثير القلق هو وجود مزاعم تبرر السرية المالية لهذه المؤسسات ومن الواضح أن التفريق بين ما يجعل مؤسسات التعليم العالي ربحية أو غير ذلك هو أمر أساسي في تحديد خطوات عامة واضحة فيما خص التقارير المالية. وهو ما يتجلى في البيانات المالية العائدة للجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية المتوفرة بشكل علني. فالجامعة الأميركية في بيروت هي الجامعة الوحيدة في لبنان التي تنشر بياناتها المالية المدققة بشكل سنوي. أما الجامعة اللبنانية الأميركية فلا تفعل ذلك، لكنها توفر معطيات مالية حول مختلف جوانب عملية التشغيل. أما بقية الجامعات فلا توفر أي معلومات مالية بشكل علني. وقد وصلنا في هذا الباب إلى بعض الخلاصات أبرزها هو:

- اعتماد الجامعات شبه التام على الرسوم الدراسية كمصدر رئيسي لمواردها يضعها من ناحية أمام تحدٍّ يتلخص بإيجاد الطريقة الأمثل لصرف هذه الموارد، لا سيما أنها محدودة، ومن ناحية أخرى، يعطي الحق للطالب بأن يسأل عن الطريقة التي يتم على أساسها صرف ما يتكبده من رسوم.
- كيف نحكم على الفجوات الحاصلة بين المؤسسات، لا سيما على صعيد الحاصلة بين المؤسسات، لا سيما أنها محدودة، ومن ناحية أخرى، يعطي الحق للطالب بأن يسأل عن الطريقة التي يتم على أساسها صرف ما يتكبده من رسوم.

وبالانتقال إلى موضوع الإنفاق على المكتبات وعلى تكنولوجيا المعلومات في الجامعات، يصبح من الصعب الخروج باستنتاجات واضحة لا سيما أن أموراً عدة تلعب دورها في عملية الحساب. فمن الصعب تحديد ما يتضمنه هذا الحيز لا سيما مع تغير طبيعة الإنفاق عليه بين تجهيز الجامعة بحواسيب جديدة أو امتلاك برامج معلومات متطورة أو بين التدريب الذي يقدم للكادر البشري العامل. إلا أنه مهما اختلفت سبل وأهداف الإنفاق في هذا الإطار فهي ستسهم إيجابياً بشكل مباشر في تعزيز خبرة الطالب ورضاه.

الرسوم والقيمة المالية مقابل المال

كيف نحدد القيمة مقابل المال للتعليم العالي في لبنان؟ ليس بالسهل أن نحكم على إنتاجية الجامعة وأدائها مقابل ما تصرفه، وكذلك مقابل ما يتكبده الطالب من نفقات على التعليم. فهذه مسألة في غاية التعقيد.

الأقساط الجامعية

في ظل عدم إعلان الجامعات عن معدل قسطها السنوي الكامل، ارتأينا اعتبار قسط برنامج إدارة الأعمال كمرجع يمكن الاعتماد عليه في مقارنة معدل الأقساط السنوية بين هذه الجامعات، وذلك لسببين مزدوجين: الأول يعود إلى أن هذه الأخيرة تشترك جميعها في تقديم برنامج إدارة الأعمال ضمن برنامج إدارة الأعمال ضمن مقرراتها الدراسية حيث يتوفر هذا البرنامج في كلية منفصلة كما يسجل نسبة التحاق عالية في الجامعات كافة، أما السبب الثاني، فهو أن كلفة الوحدة الدراسية في اختصاص إدارة الأعمال تقع في المستوى المتوسط بين التكلفة المنخفضة للوحدة الدراسية في اختصاصات الإنسانيات والعلوم الإجتماعية... وبين التكلفة المرتفعة لسعر الوحدة الدراسية في اختصاصات الهندسة والعلوم والطب والصحة... وذلك في مختلف الجامعات. تم احتساب كلفة الإختصاص عبر ضرب سعر الوحدة الدراسية بعدد الوحدات المطلوب إنهاؤها للحصول على الشهادة. مع الأخذ بالإعتبار تركيبة القسط حسب كل جامعة، الاختصاص في الكلية ونوع الوحدة. هذا الرقم يستبعد الرسوم المستحقة الأخرى والمدفوعة خلال السنوات الثلاث (مدة الاختصاص)، مثل الدروس التمهيدية، التسجيل، الكتب ...

الواضح أن هناك اختلافات هائلة في الأقساط بين الجامعات. يتراوح أداها، في اختصاص إدارة الأعمال، بين 2000\$ وأقصاها يصل إلى 14000\$ سنوياً للطالب الواحد.

مقاربة بديلة للشفافية: مؤشر الحضور الإلكتروني

كيف تؤدي الجامعات واجبها في الانفتاح على الجمهور؟ يعتبر الحضور الإلكتروني (من خلال المواقع الإلكترونية) مؤشراً أساسياً على درجة انفتاح الجامعات على الجمهور العام ونوعية هذا الانفتاح.

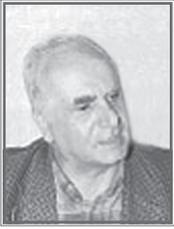
أهمية الحضور الإلكتروني

يهدف الحكم على درجة الحضور الإلكتروني، قمنا بمسح المواقع الإلكترونية لمختلف الجامعات قيد الدراسة والصفحات المرتبطة بهذه المواقع والتي تعد المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحتاجها الجمهور. صحيح أن الأدلة والمواد الأخرى المطبوعة التي تصدرها الجامعات ما زالت ذات صلة في سياق الحكم على حضور وانتشار الجامعة، إلا أنها ليست بأهمية الموارد الإلكترونية المحلية ومواقع أخرى أجنبية واستطعنا من خلال التأسيس لتحليل مستدير لما يجب أن نتوقعه من الموقع الإلكتروني لأي جامعة. أما الجوانب التي يغطيها المؤشر فهي الأساتذة والحوكمة ومعايير القبول والأقسام والرسوم الأخرى والمساعدات المالية وخدمات الطلاب واتفاقيات الشراكة والتعاون الدولية.

26 universities	Governance
19	Establishing Entity
23	Mission/vision of University
15	Not- for-profit- status
20	Highest governing body (names + titles)
7	Bylans
26	President name
10	Bio of President
15	List of Universities Councils
7	Bylans and composition
4	Strategic Planing (SP) document
3	SP cycle report
3	Opreating Budget
1	Audited Financial Statement
7	Internal Quality Assurance
5	Institutional Accreditation
3	External Review Report

ملاحظات ختامية وتوصيات

شكلت هذه الدراسة المحاولة للقيام بمعالجة كمية لمؤسسات التعليم العالي والقطاع ككل. كما طرحت في تحليلها مقارنة "القيمة مقابل المال" للكشف عما تقدمه الجامعات الخاصة في لبنان. علماً أنها أثارت أسئلة وقضايا تطرح للمرة الأولى في المجال. وعلى الرغم من أن بعض القضايا ما تزال معلقة، لا بد من إعادة جدولة أولويات العمل على منظور أوسع نطاقاً ويضم رسم سياسة وطنية للتعليم العالي، كما يعنى بالتخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي وتعزيز الحوار والشراكة بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل الخاص، فضلاً عن تعزيز الحوار والشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاع التعليم العام (الثانوي تحديداً).



الفصل الثالث

خريجو التعليم العالي وسوق العمل

د. نجيب عيسى

خبير إقتصادي

تتضمن هذه الورقة ثلاثة أقسام:

القسم الأول، نحاول فيه الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى يقوم التعليم العالي في لبنان بتلبية حاجات سوق العمل المحلية كماً ونوعاً؟.

القسم الثاني، نحاول فيه الإجابة على السؤال التالي: إلى أي حد يوفر التعليم العالي في لبنان قوى عاملة قادرة على المنافسة في أسواق العمل المعولمة؟.

القسم الثالث، ونقوم فيه بالخلوص إلى عدد من الاستنتاجات وتقديم بعض الاقتراحات. **أولاً: إلى أي مدى يقوم التعليم العالي في لبنان بتلبية حاجات سوق العمل المحلية، كماً ونوعاً؟**

من الواضح أن سوق عمل خريجي التعليم العالي في لبنان تعاني من أزمة حادة. لكن هذه الأزمة لا تتمثل بتقصير التعليم العالي عن تلبية حاجات هذه السوق من الخريجين من الناحية الكمية، ومن الناحية النوعية، وإنما على العكس من ذلك فإن هذه الأزمة تتمثل بفائض من الخريجين يقذفه التعليم العالي بشكل متزايد إلى سوق العمل.

فمن ناحية نلاحظ أن سوق العمل لا ترسل إشارات تفيد بأنها بحاجة إلى اختصاصات ومؤهلات تقصر مؤسسات التعليم العالي في لبنان عن توفيرها، كارتفاع غير عادي

في أجور العاملين في بعض الاختصاصات، أو اتجاه لاستخدام يد عاملة غير لبنانية (الأكثرية الساحقة لليد العاملة الوافدة إلى لبنان هي من مستوى ابتدائي وما دون). ومن ناحية ثانية لم تظهر التحقيقات الميدانية التي أجريت لدى مؤسسات الانتاج في لبنان أن هذه الأخيرة بحاجة لخريجين بمواصفات لا توفرها مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

أما كون الأزمة هي أزمة فائض فيتعلى من خلال الظواهر الثلاث التالية:

١. ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة السافرة عند الخريجين فمعدل البطالة عند هؤلاء يفوق معدل البطالة العام (١١،١٪ مقابل ٩،٢٪) وهم يشكلون ٣٠٪ من مجموع العاطلين من العمل (في سنة ٢٠٠٧).

٢. ظاهرة ارتفاع معدلات الهجرة عند الخريجين. فالبيانات المتوفرة حول خصائص المهاجرين تشير إلى أن حوالي ٤٠٪ من المهاجرين في السنوات الأخيرة هم من المستوى الجامعي، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٦٪ عند المهاجرين الشباب. علماً أن حوالي ٨٣٪ من المهاجرين الجامعيين هم من المهندسين وخريجي العلوم الطبيعية والعلوم البحتة والمعلوماتية وإدارة الأعمال.

٣. ظاهرة تفشي التشغيل الناقص/ العمالة الناقصة، والتي يصعب قياسها، مع أن تجلياتها واضحة للعيان ومنها: ظاهرة ممارسة الخريجين أعمالاً تتطلب مؤهلات أدنى من المؤهلات التي اكتسبوها (كأن يعمل حامل الإجازة كسائق تاكسي) أو ظاهرة البطالة المقنعة المتمثلة بوجود أعداد من الخريجين يقومون بممارسة مهنة معينة تفوق كثيراً الحاجة؛ وهذه حالة مهن الطب والصيدلة والهندسة والمحاماة في لبنان. (هنالك حالياً أكثر من ٣٠٠٠٠ مهندس و١٠٠٠٠ طبيب صحة و ٢٥٠٠ طبيب أسنان و ٣٥٠٠ صيدلي و ٧٠٠٠ محامي وذلك في بلد لا يتجاوز عدد سكانه أربعة ملايين).

ما هي الأسباب الفعلية لهذه الأزمة التي يعاني منها سوق عمل الخريجين؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار نظام التعليم العالي مسؤولاً عن هذه الأزمة؟

بداية تقتضي الإشارة إلى أن مخرجات التعليم العالي كانت دائماً تفيض عن حاجة سوق العمل المحلية، إلا أن أسواق العمل الخارجية وبشكل رئيسي العربية منها، كانت تمتص معظم هذا الفائض. وأخذ هذا الوضع يتغير منذ الثمانينات من القرن الماضي عندما أخذ التعليم العالي يتوسع، بسرعة (كثرة المؤسسات وتشابه الاختصاصات) دون الأخذ بعين الاعتبار وضع الطلب في سوق العمل. فمن ناحية الطلب الخارجي، نلاحظ أن الأقطار العربية المعنية أخذت تتوسع هي الأخرى في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي لا تختلف كثيراً عن مؤسسات التعليم العالي المستحدثة في لبنان، إن كان لناحية نوعية الاختصاصات أم لناحية مستوى التعليم والإعداد. أما بخصوص الطلب المحلي على الخريجين فنجد أن أحد أسباب الأزمة يتمثل بتشبع الطلب على الاختصاصات المؤدية إلى مزاوله المهن الحرة (الطب، الصيدلة، المحاماة، الهندسة المدنية والمعمارية) وكذلك تشبع الطلب على الاختصاصات المؤدية، إلى مزاوله مهنة التعليم، إضافة إلى ما شهدته القطاع العام من تقليص لقدرته على التوظيف. لكن السبب الأهم للأزمة من ناحية الطلب يبقى ضعف قدرة الاقتصاد اللبناني على توليد فرص عمل جديدة من حيث نوعيتها. وهذا بدوره عائد إلى أن الهياكل الانتاجية في لبنان بقيت من حيث الجوهر على الحال التي كانت عليها قبل الحرب، ولم تعرف كيف تتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية التي استجدت خلال ربع القرن الأخير، إن كان على المستوى الاقليمي أم على المستوى العالمي.

في مقابل ضمور الطلب على الخريجين استمر التعليم العالي، ولاعتبارات سياسية وطائفية وتجارية، يتوسع بسرعة (كثرة المؤسسات والاختصاصات وتشابهاها) وذلك في ظل غياب تام للرقابة الحكومية. مما جعل هذا التوسع يجري على حساب نوعية التعليم والإعداد المهني (محتوى المناهج، كفاءة الهيئة التعليمية نشاط البحث

العلمي، الخدمات المساندة لانخراط الخريج في سوق العمل والتجهيزات المادية المختلفة من أبنية ومختبرات ومكتبات... الخ). وهكذا فإن الخريجين الأكثر عرضة للبطالة بشقيها السافر والمستتر سيكونون أولئك الملتحقين بالاختصاصات التقليدية بشكل عام والملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ذات المستوى المتدني بشكل خاص.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا هذا الإقبال الكثيف من قبل الطلاب على التعليم العالي بشكل عام، وعلى التخصصات التقليدية بشكل خاص بالرغم من تدهور أوضاعهم في سوق العمل؟

أسباب عديدة، مترابطة في أغلب الأحيان، تكمن وراء هذه الظاهرة. هنالك بادئ الأمر، تزايد عدد خريجي المرحلة الثانوية من التعليم العام، المرتبط بدوره بارتفاع نسبة التحاق الإناث وانخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم المهني والتقني، مقابل ضئيل فرص العمل أمام خريجي هذه المرحلة. وبذلك يكون الالتحاق بالتعليم العالي نوعاً من تأجيل البطالة. بعد ذلك يأتي كون التعليم العالي قد أصبح في متناول جميع الفئات الاجتماعية تقريباً بسبب تفرغ الجامعة اللبنانية في المناطق والتسهيلات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة (خصوصاً لناحية مستوى الرسوم وشروط التسجيل). إلى ذلك أضف عوامل أخرى عديدة لها علاقة بالميل الشخصية وسلم القيم الاجتماعية السائد. من الواضح أن أكثر هذه العوامل أهمية في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من المتفرض أن تجري معالجتها من قبل سياسة وطنية رسمية للتعليم. وهذا تحديداً ما هو غائب في لبنان.

ثانياً : إلى أي مدى يوفر التعليم العالي قوى عاملة قادرة على المنافسة في أسواق العمل المعولمة؟

إن العولمة في جانبها الاقتصادي المتمثل بتكثيف وتسارع تدفقات السلع والرساميل والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، بفعل التحولات التكنولوجية الهائلة، لا سيما في مجال المعلوماتية والاتصالات، جاءت بمتغيرات على غاية من الأهمية في أسواق العمل.

ومن أبرز هذه المتغيرات ضمو بعض المهن وظهور مهن جديدة من ناحية، ومن ناحية ثانية بروز مواصفات جديدة للمهارة المهنية. وهذا ما فرض على التعليم العالي أن يعيد النظر في هياكله التقليدية لكي تستطيع مخرجاته المنافسة في أسواق العمل المعولمة. وفي الوقت الحاضر تتناول إعادة النظر هذه ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- البرامج والخدمات التي يقدمها التعليم العالي.
- محتوى المناهج.
- العلاقات المؤسسية للتعليم العالي مع عالم العمل (عالم المهن).

١- البرامج والخدمات التي يقدمها التعليم العالي

يشكل تنويع البرامج والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي أحد الشروط الرئيسية لتكيف هذه المؤسسات مع متطلبات سوق العمل المتحركة بسرعة تحت تأثير الاكتشافات العلمية والتكنولوجية والتحولات في العلاقات والهياكل الاقتصادية. على أن تذهب حركة التنويع هذه في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- استحداث برامج جديدة.
- استحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني.
- توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

أ. استحداث برامج جديدة ترتبط بالمهن الجديدة التي ظهرت وتظهر

في هذا المجال نلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي في لبنان تقوم بمواكبة المستجدات في أسواق العمل المحلية والخارجية لناحية الاستجابة لحاجات هذه الأخيرة من الكفاءات التي بإمكانها الاضطلاع بالمهن الجديدة، فأدخلت في السنوات الأخيرة في برامجها العديد من الاختصاصات الجديدة، لاسيما المتعلق منها بمجالات هندسة الاتصالات وعلوم الحاسوب وعلوم التواصل والإعلام وعلوم السياحة والبيئة وإدارة الأعمال إضافة إلى استحداث الكثير من المعاهد التكنولوجية.

ب. استحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني عن طريق برامج ومسارات Filieres تجمع بين الاعداد العلمي للطالب وممارسته في الوقت نفسه لنشاط مهني. من البرامج الأكثر اعتماداً على هذا الصعيد ما يسمى ببرامج الاعداد أو التكوين المستمر Formation Continue وبرامج الاعداد أو التكوين بالمناوبة Formation par Alternance وبرامج التعليم عن بعد L'Universite Virtuelle.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ على هذا الصعيد أن التعليم العالي فيه يشهد حركة متنامية لاستحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني للطالب. لكن يجب الإشارة هنا إلى أن جانب الإعداد أو التكوين بالمناوبة والذي يتمثل بوجود برامج خاصة لطلاب يرتبطون وهم على مقاعد الدراسة بعقود عمل في مؤسسات انتاجية، بحيث تتوزع فترة اعدادهم العالي بين فترات يقضونها بين الدراسة (في الجامعة) والممارسة المهنية (في مؤسسة الانتاج)، هذا الجانب لا يزال في لبنان أضعف بكثير من الجانب الآخر، الذي هو الإعداد أو التكوين المستمر والذي يتمثل بوجود برامج خاصة تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمنخرطين في النشاط المهني من أجل تجديد معلوماتهم العلمية والتقنية في مجالات اختصاصاتهم (بالإضافة إلى معهد العلوم التطبيقية تشهد حركة ناشطة لاستحداث معاهد دراسات عليا داخل الجامعات تقدم برامج دراسية خاصة بفئات معينة من الطلاب المنخرطين أساساً في سوق العمل أو لفئات خاصة منهم: MBA، DESS في عديد من الفروع: إدارة أعمال، إعلام، علوم صحية..) أما التعليم عن بعد فإن حركته لا تزال في بدايتها وتقتصر في الوقت الحاضر على جامعة مفتوحة واحدة.

ج. توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي؛

لم تعد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي على خدمات التعليم والتعلم فقط. لقد أصبح المطلوب أيضاً أن يُستحدث في هذه المؤسسات وحدات خاصة تعنى بتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه المهني للطالب خلال مرحلة الدراسة وخدمات المساعدة والدعم في مجال البحث عن عمل عند تخرجه.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ بهذا الخصوص أن هذه الخدمات لا تزال بشكل عام ضعيفة. فالمؤسسات التي لديها وحدات متخصصة بتوجيه الطلاب إلى اختصاصات معينة، نادرة. لكن الملاحظ هو أن حركة التوجيه المهني للطلاب أخذت تنشط في السنوات الأخيرة، محرّكها الرئيسي بعض المدارس الثانوية والمؤسسات الاقتصادية الرائدة. وتأخذ شكل تنظيم لقاءات ومعارض للتعرف على المهن وإصدار كتيبات لشرح الاختصاصات. كذلك هي نادرة إن لم تكن غير موجودة، وحدات خاصة داخل مؤسسات التعليم العالي تقوم بمتابعة تطورات أسواق العمل التي لها علاقة بخريجها. ويقتصر الأمر في هذا المجال على ما تقوم به عدد من روابط الخريجين.

٢- محتوى المناهج

أصبح المطلوب من مخرجات التعليم العالي التزود بمؤهلات جديدة تمكنها من التكيف مع مختلف الأوضاع التي يمكن أن تحيط بالحياة المهنية (التغيرات: في مكان العمل، في بيئة العمل، في قطاعات العمل..). هذا يعني أن على خريجي التعليم العالي أن يجمعوا بين امتلاك المهارات المتخصصة ذات الأبعاد العملية والنظرية والتقنية المتنوعة وامتلاك المهارات العلمية والاجتماعية والشخصية، بحيث يكونوا قادرين على البحث والاستقصاء والتأويل والتحليل والتركيب والاستنتاج والابتكار من ناحية، وقادرين على القيام بأعمال الإدارة والتنظيم والتواصل مع الآخرين ضمن فريق من ناحية ثانية. من هنا كان لا بد لمناهج التدريس في مختلف الاختصاصات أن تقدم للطلاب حزمة من المعارف تكون توجهاتها المهنية واضحة، لا بل راجحة. مما يعني أن تشمل المناهج الجديدة، إضافة إلى مكوناتها الأساسية من المعارف النظرية والتكنولوجية الضرورية لكل اختصاص، مكوناً آخر من المعارف العلمية يكتسبها الطالب من خلال فترات تدريب وتمارين (Stage) يمضيها الطالب في مختلف مراحل دراسته، في مؤسسات العمل. وإضافة إلى المكون المهني، على مناهج الأعداد أن تشمل مكوناً ثالثاً من المعارف المنهجية العامة التي من شأنها تعزيز الكفاءة المهنية والإدارية والاجتماعية، من العلوم الإنسانية والاجتماعية كالإقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التواصل والاتصال واللغات،

إضافة إلى عدد من العلوم الأخرى التي يمكن تسميتها بعلوم "التدخل" والتحكم، إدارة الأعمال، المعلوماتية، التوثيق..

فيما يتعلق بمحتوى مناهج التعليم العالي في لبنان نلاحظ:

أولاً: إنه باستثناء بعض الاختصاصات التطبيقية، فإن مكونات المناهج من المعارف العملية التي يكتسبها الطالب خلال التدريب والتمرين في مؤسسات العمل هي ضعيفة جداً. وفي الاختصاصات "غير التطبيقية" يلاحظ من جهة أنه عندما يكون فيها بعض المقررات التي تحمل طابعاً عملياً، فإن هذه المقررات تعطى إجمالاً بشكل نظري. ومن ناحية ثانية عندما تشمل مناهجها على مقررات تدريبية في مؤسسات الانتاج فإن الغالب في الواقع هو القيام بزيارات لأماكن العمل أو إجراء أبحاث تطبيقية ميدانية. وفي جميع الأحوال حتى لو كان هنالك فترات تدريبية فعلية، فإنها عموماً لا تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم أداء الطالب (الترفيغ والتخرج). إلى ذلك كله أضف أنه حتى فيما يتعلق بالاختصاصات "التطبيقية" كاختصاصات الطب والعلوم الصحية والهندسة والتربية، تبقى الناحية النظرية عموماً طاغية في السنوات الأولى من الدراسة.

ثانياً: وفيما يتعلق بمكونات مناهج التعليم العالي من المعارف المنهجية العامة التي من شأنها تعزيز الكفاءة المهنية للطلاب من جوانبها الإدارية والاجتماعية والشخصية، نلاحظ أيضاً أن هذه المكونات لا تزال ضعيفة جداً، إن لم تكن غائبة تماماً في مناهج مؤسسات التعليم العالي في لبنان باستثناء قلة منها تعتمد المناهج الأميركية، وباستثناء أيضاً مقرر اللغة الأجنبية الذي يتكرر في أغلب المناهج إنما بدرجة اتقان متفاوتة كثيراً من مؤسسة إلى أخرى.

٣- علاقة مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات الانتاج:

لم يعد بإمكان مؤسسات التعليم العالي التي تهدف إلى جعل التكوين المهني مكوناً أساسياً من مكونات عملية إعداد الطالب للانخراط في سوق العمل، أن تقوم بتحقيق

هذا الهدف باستقلال عن المؤسسات العاملة في عالم المهن. لقد أصبح هذا الأمر يتطلب أن تُتَّسَّح بين الطرفين علاقات وطيدة ومنظمة على جميع المستويات وتعمل في ظل آليات وأطر مؤسسية واضحة ومحددة (مشاركة مؤسسات العمل والهيئات المهنية في إدارة مؤسسات التعليم ووضع البرامج والمناهج وتمويل الدراسات والبحوث، مشاركة المهنيين في عملية إعداد الطالب، مساهمة مؤسسات التعليم العالي في حل المشاكل العلمية والتقنية التي تعترض المؤسسات الانتاجية.. الخ).

وفيما يتعلق بלבنان تحديداً، نلاحظ على هذا الصعيد ما يلي:

أ. غياب شبه كامل للهيئات المهنية ومؤسسات الانتاج عن المشاركة في مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي أو هيئاتها الاستشارية.

ب. ضعف مشاركة الهيئات المهنية في القرارات التي تتناول استحداث برامج واختصاصات جديدة ووضع المناهج وتحديد محتوى مقرراتها.

ج. مشاركة ملحوظة من قبل المهنيين وأصحاب التجربة العملية في عملية التعليم بشكل جزئي، وفي المحاضرات والندوات وحلقات الأبحاث. غير أن الهدف الرئيسي من هذه المشاركة لا يكون في أغلب الأحيان تقديم المشاركين تجربتهم العملية للطلاب وإنما تعويضاً للنقص في الهيئة التعليمية المتفرغة كلياً للتدريس.

د. ندرة مشاركة المؤسسات الانتاجية والهيئات المهنية في تحويل برامج أبحاث تقوم بها مؤسسات التعليم العالي وغياب شبه كامل لبرامج أبحاث مشتركة بين الطرفين.

هـ. لم يعد قيام مؤسسات التعليم العالي بدراسات وأبحاث على طلب من جهات خارجية بشكل عام ومؤسسات الانتاج بشكل خاص، أمراً نادر الوجود، لكنه يبقى ضعيفاً بشكل عام.

و. اتساع دائرة اشترك الطرفين (مؤسسات التعليم ومؤسسات الانتاج) في تنظيم معارض ولقاءات وزيارات تتعرف خلالها مؤسسات التعليم العالي طلابها على التطورات في مؤسسات العمل واحتياجاتها، وتتعرف هذه الأخيرة على البرامج والمناهج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لطلابها.

ثالثاً- استنتاجات واقتراحات:

من هذا التشخيص السريع لأوضاع التعليم العالي في لبنان بعلاقته مع حاجات أسواق العمل الحالية والمستقبلية نخرج باستنتاج عام مفاده أن هذه العلاقة تعاني من خلل له جانبان:

الجانب الأول: ويتمثل بفائض كبير نسبياً من الخريجين يقع فريسة للبطالة السافرة والمقنعة بعد هجرة قسم منه نحو الخارج.

الجانب الثاني: يتمثل بقصور مؤسسات التعليم العالي بدرجات متفاوتة، عن تزويد الخريجين بسلة المكونات المتكاملة للإعداد المهني الحديث الذي يؤهلهم للمنافسة في أسواق العمل المعولة.

أما مصدر هذا الخلل المزدوج فيأتي بدوره من ناحيتين:

الناحية الأولى: هي كثافة الالتحاق بالاختصاصات التقليدية.

الناحية الثانية: الفروقات النوعية بين مؤسسات التعليم العالي بحيث أن قسماً منها يبدي قدرة على مواكبة مقتضيات الأعداد المهني الحديث للخريجين في حين أن قسماً آخر يبدي عدم قدرة بنوية على تأمين هذه المقتضيات.

ما هي أهم التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للتعليم العالي في لبنان التي يمكن اقتراحها انطلاقاً من هذا التشخيص؟

للوهلة الأولى يمكن القول بأن هكذا تشخيص يقود إلى اقتراح استراتيجية تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

أولاً: وضع آلية للحد من الالتحاق بالاختصاصات التقليدية التي تشبعت أسواق العمل، خصوصاً المحلية منها.

ثانياً: وضع آلية للقضاء على الفروقات النوعية في أوضاع مؤسسات التعليم العالي وجعلها جميعاً قادرة على توفير مستلزمات الأعداد المهني اللازم للمنافسة في الأسواق المعولة.

هكذا توجه يبدو سليماً في حال كانت مشكلة الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل في لبنان هي من جانب العرض حصراً (من جانب التعليم العالي). أي في حال أنها مشكلة تكيف نظام التعليم العالي في لبنان مع سوق عمل محلية أصبحت من النمط الحديث وتعبّر عن حاجتها لمهارات مهنية جديدة. لكن الحال ليست كذلك. لقد سبقت الإشارة إلى أن المشكلة في لبنان هي أيضاً من ناحية الطلب (مشكلة نمو اقتصادي)، وأنها، من هذه الناحية ليست مجرد مشكلة أنية أو عرضية، وإنما هي مشكلة بنيوية تتمثل باستمرار هياكل انتاجية عفى عليها الزمن. من هنا فإن أية إعادة هيكلة لنظام التعليم العالي في لبنان لا تأخذ بعين الاعتبار المشكلة من ناحية الطلب، لا يمكن أن تعزز عملية الموازنة بين مخرجات النظام المذكور وحاجات سوق العمل، وإنما ستبقي على الأزمة في صفوف الخريجين. إلا إذا كان الهدف الرئيسي إعداد خريجين للعمل في الأسواق الخارجية. ولكن حتى في هذه الحال أي عدم الأخذ بعين الاعتبار الطلب المحلي على الخريجين، لا يمكن عملياً تحقيق عملية الإعداد محلياً للأسواق المعولمة بشروط مقبولة. ذلك أن إعادة الهيكلة اللازمة إنما تقوم أساساً على مبدأ مشاركة مؤسسات العمل (مؤسسات الإنتاج) في مختلف النشاطات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لإعداد الطالب للحياة المهنية ومختلف الخدمات التي تقدمها له لهذه الغاية. وهذا ما تعجز مؤسسات الإنتاج في لبنان بوضعها الحالي عن القيام به بالشكل المطلوب.

طبعاً إن استبعاد هكذا توجه لمعالجة المشكلة، لا يجب أن يدفع بالاتجاه المعاكس، أي السعي لتحقيق الموازنة العتيدة من خلال الأخذ بعين الاعتبار فقط الحاجات الراهنة لسوق العمل المحلية من الاختصاصات والمهارات المهنية. لأن ذلك يعني بشك لرئيسي العمل بشتى الوسائل على لجم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والحد من إعداد الملتحقين به. وهذا ما يؤدي بدوره، في ظل بقاء أوضاع الاقتصاد اللبناني على ما هي عليه حالياً، إلى تفاقم أزمة مخرجات التعليم ما قبل الجامعي في سوق العمل، حتى في حال ارتفعت نسبة الملتحقين بشقه المهني والتقني.

بذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن عملية الموازنة بين مخرجان التعليم العالي وحاجات سوق العمل لا يمكن أن تكون إلا عملية ديناميكية تجري في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد اللبنانية على أسس جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استجدت على الصعيد المحلي والإقليمية والعالمية. هذا يعني، بعبارة أخرى، أن لا يجري العمل على تكييف نظام التعليم العالي في لبنان مع متطلبات مسيرة العولة والتقدم التكنولوجي السريعة قبل العمل على انخراط اقتصاد هذا البلد في المسيرة المذكورة من موقع القادر على المنافسة. وهذا لا يمكن تحقيقه فقط إلا من خلال تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد معرفة تشكل فيه منتجات تكنولوجية المعلومات والاتصالات من ناتجه المحلي.

في هذا الإطار يمكن اقتراح التوجهات التالية بخصوص التعليم العالي:

١. على صعيد تنظيم التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي

أ. توسيع وتعزيز التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم قبل الجامعي.

ب. إيجاد قنوات اتصال بين التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي المهني والتقني.

ج. إيجاد أطر مؤسسية في مرحلة التعليم الثانوي للتوجيه والإرشاد المهنيين للتلاميذ.

د. تحديد شروط عامة للالتحاق بالتعليم العالي وشروط خاصة للالتحاق باختصاص معين.

٢. تنظيم أعداد الطلاب تبعاً للمواصفات المطلوبة في سوق العمل

هنا يجب أن يكون واضحاً أن المقصود بالأعداد تبعاً للمواصفات المطلوبة بسوق

العمل هو تحديداً تضمين نظام التعليم العالي المكونات الرئيسية الثلاثة للإعداد المهني

الحديث للطالب والتي سبق الكلام عليها (البرامج والخدمات المرافقة - محتوى

المناهج - العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية). وفي هذا الإطار يمكن إدراج التوجهات

في أربعة محاور.

المحور الأول: ويتضمن توجهات تتناول مسألة الاعداد المهني بشكل عام ومنها:
أ. تحديد مواصفات تربوية للمهن.

ب. تحديد مواصفات مهنية للاختصاصات والشهادات.

ج. تحديد مواصفات للبنى التحتية المادية: ابنىة وتجهيزات.

المحور الثاني: ويتضمن توجهات تتناول بشكل خاص قطاع التعليم العالي العام (الرسمي): الجامعة اللبنانية ومؤسسات التعليم ذات العلاقة.

أ. تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بالإنفتاح على عالم العمل والمهن.

ب. تعزيز الموارد المالية.

ج. ترشيد الدخول إلى الاختصاصات النظرية.

المحور الثالث: ويتضمن توجهات تتناول بشكل خاص التعليم العالي في القطاع الخاص. هنا تقتضي الإشارة بداية إلى أن تعزيز دور مؤسسات هذا القطاع على صعيد الاعداد المهني للخريجين إنما يتوقف إلى حد بعيد على حجم مواردها المالية. وبهذا الخصوص يبرز تشرذم مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتشابه الاختصاصات فيما بينها من العوائق الجديدة أمام تطوير جانب الإعداد المهني. ومن التوجهات التي يمكن السير فيها في هذا القطاع:

أ. التشدد في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية للمواصفات والمعايير المطلوبة.

ب. دفع هذه المؤسسات للاندماج أو التخصص بتقديم برامج محددة عن طريق

تقديم بعض المحفزات.

المحور الرابع: ويتضمن توجهات تتناول جميع مؤسسات التعليم العالي وتتعلق تحديداً ببعض المشاكل التي تصادفها هذه المؤسسات في عملية تطوير الإعداد المهني والتي يمكن معالجتها في أطر مؤسسية جماعية ومنها:

أ. إنشاء إطار مؤسسي موحد تتضافر فيه جهود الأطراف الثلاثة: الدولة، مؤسسات

التعليم العالي ومؤسسات العمل، تكون مهمته تزويد مؤسسات العمل بالمعلومات اللازمة عن أوضاع التعليم العالي وتزويد مؤسسات التعليم العالي بالمعلومات اللازمة عن التطورات في أسواق العمل المحلية والخارجية، ويقوم بالوقت نفسه بتقديم الخدمات الداعمة والمساعدة لانخراط الخريجين في سوق العمل (إصدار دراسات ونشرات دورية، بنك معلومات.. الخ).

ب. إيجاد إطار مؤسسي واحد يقوم بمهمة تنظيم علاقات مؤسسات التعليم العالي في لبنان مع الخارج والعمل على تنسيق الجهود وتكاملها على هذا الصعيد لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المساعدات الفنية وتمويل الدراسات والبحوث.

ج. إيجاد إطار مؤسسي موحد للإفادة من إمكانيات وخبرات اللبنانيين في الخارج (أصحاب أعمال ومهنيين) وتوظيفها في دعم وتعزيز جانب الأعداد المهني في مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

د. إيجاد إطار مؤسسي موحد ينسق جهود مختلف مؤسسات التعليم العالي في لبنان في مجال "البحث والتطوير" ويساهم في تمويلها. ويشكل المجلس الوطني للبحوث العلمية الإطار المؤسسي المطلوب على هذا الصعيد. علماً أن هذا الجانب من نشاط التعليم العالي يجب أن يُعطى اهتمام استثنائي نظراً لما يمكن أن يقدمه في مجال النهوض بقطاعات الانتاج.

مداخلات ومناقشات الجلسة الثالثة

مداخلة لأستاذ في كلية الزراعة

لوعدنا إلى الجامعة اللبنانية لرأينا أنه من الأجدر أن توضع على رأس الجامعات العريقة وهي تنافس باقي الجامعات لذلك رأينا محاولات تفشيها ومحاربتها لأنها لو لم تخرّج كوادرنافسة لكانت تُركت تخرّج من تخرّج لأنها لا تكون منافسة. وهناك مستويان في الجامعة اللبنانية ولكن يجدر الحديث عن الكليات فهناك كليات متواضعة المستوى وأخرى ذات مستوى مرتفع الأمر الذي يفرض وضع سياسة وطنية لإعداد البرامج، لأن ما نلاحظه اليوم هو عملية إسقاط البرامج من الخارج على الجامعة اللبنانية كنظام LMD وغيره بغض النظر إذا كانت تتلائم مع الجامعة أم لا. ويجب أن تكون هذه السياسة مقرونة بالتقييم وبمشاركة بعض الطلاب ولقد قدمنا أفكار جيدة في مدرسة طلاب الدكتوراه لصالح الطلاب والجامعات والسؤال إلى أي مدى يعتبر هذا النظام فعالاً لتحسين الجامعة؟

مداخلة

هناك حركة بحث علمي في لبنان لكن في العادة البحث العلمي يتبنى من قبل الدولة حتى يؤدي إلى انتاجية، وفي الدول الصناعية يكون البحث العلمي منتجاً فهناك بعض المشاريع التي تحتاجها الدولة أو المؤسسات الخاصة وتعطيها إلى الجامعات التي تعتبر دينامو ومحرك الانتاج. أما في لبنان فلا نطالب بأبحاث متقدمة، لكن يمكن العمل على صعيد برمجة الحواسيب بدلاً من شراء الدولة

للتقنية من الخارج ولا تستفيد من طاقات الشباب إلا كمشغل، وتنفق أموالاً طائلة تذهب للدول الأجنبية. صحيح أننا بحاجة إلى إنتاج المعرفة، لكن قبل هذا نحن مستهلكون لكل شيء. نحن كنا بلداً زراعياً وابتعدنا عن الزراعة بل خجلنا منها، في حين أن فرنسا عندما كان جاك شيراك رئيساً للجمهورية قال ”نحن فخورون كوننا أول بلد زراعي في العالم علماً أن فرنسا دولة صناعية“. الدول العربية مجتمعة تنتج أقل من إسبانيا، فقبل الحديث عن إنتاجات علمية متقدمة واختراع طائرات ودبابات فلننتج ما نحتاجه من قمح وسواه للغذاء لا أن نبقى مستهلكين لكل شيء بما فيه المعرفة.

مداخلة

أود أن أشير إلى أمر تمت الإضاءة إليه في الجلسات أن ليس كل من يرسب في الجامعة اللبنانية يتوجه إلى الجامعة الخاصة، وكما لفت أحد المحاضرين الكرام ما ذنب الألف الذين يتوجهون إلى كلية الطب التي لا تستقبل إلا ٨٠ طالباً مع ما يعنيه الأمر من محاضرة تجري لاختيارهم وربما ينجح ٥٠٠ لكن المحاضرة هي التي تحكم. وقد درس الألف طالب لعام في كلية العلوم، والدكتور جدعون يعلم أنه ليس كل من يرسب في الجامعة اللبنانية يتوجه إلى الجامعة الخاصة وقد تبين ذلك من خلال مؤتمر جودة التعليم الذي نظّمته رابطة الجامعات الخاصة قبل مدة. أنا أعمل في جامعة خاصة ودرست اختصاصين في الجامعة اللبنانية وأعتقد أن الجامعات الخاصة يجب أن تشكل الطبقة الوسطى بين الجامعات المسماة عريقة والتي تكلف ٢٠ ألف دولار سنوياً والجامعة اللبنانية التي تكلف ٢٠٠,٠٠٠ ليرة سنوياً وهذه الجامعات تشكل الطبقة الوسطى التي عندما تعيب يصبح لدينا طبقة غنية جداً وطبقة فقيرة جداً كما يحدث حالياً في الدول العربية ومنها مصر فتحدث الثورات

وأعتقد أن مسؤوليتنا تجاه الجامعات الخاصة الناشئة والتي لم يمر على تأسيسها زمن طويل أن نتعاون لتطويرها كما يحدث حالياً في رابطة جامعات لبنان.

مداخلة

شعرت خلال الجلسة الأخيرة بمعاناة وكأن التعليم العالي في غرفة الانعاش ويحتاج لبرامج علاجية ولم يعد الحديث ينفع عن برامج وقائية. ولكن هي ليست الغاية بل وسيلة للتوصل إلى معرفة الطلاب ومعرفة نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم وبناء لقدرات الأهل. في المقابل لدينا حاجة لتحديد حاجات سوق العمل وتوزيعها على لبنان ما يؤدي لهجرة هذه الكوادر إلى الخارج كما عندما يختار المتخرج مهنة مغايرة لاختصاصه فيختفي الإبداع والتوجيه هو الوسيلة لكن المهم الوصول إلى الرضا الذاتي. لقد كتبت إحدى المجلات أن هناك ٥٠ بالمئة لا يشعرون بالرضا الذاتي أي بين كل اثنين هناك شخص غير راضي على عمله وهدفنا من خلال هذا المؤتمر تحديد حاجات سوق العمل وتنمية بلدنا.

مداخلة

أود التعليق على نقطتين: الأولى عندما اعتبر الأستاذ إبراهيم مهنا أن الاستاذ الجامعي ”مفنج“ في عدد ساعات تعليمه والوقت الذي يعلمه طوال العام. وفي الحقيقة نحن نعمل لسبعة أشهر وليس تسع لأن هناك عطلة ما بين الفصلين هي عطلة الإمتحانات، وصحيح أن عدد ساعات التعليم تنخفض بشكل قياسي بعد الحصول على رتبة أستاذ ولا سيما إذا كان معه مجموعة طلاب يعدون للدكتوراه. فالقانون الجديد في الجامعة اللبنانية يخفض ساعات التعليم لكل أستاذ إذا كان لديه طالب دكتوراه واحد وأتوجه إلى الأستاذ مهنا بتواضع لأقول

أنه إذا كان الأستاذ منتجاً للمعرفة، فكل هذه الامتيازات لو ضربت بأربعة تبقى قليلة عليه. إن كان منتجاً للمعرفة أي يدخل بلده في عداد الورشة العالمية لانتاج العلم ويخلق قبلة جديدة محلية تمكن طلابنا من التوجه لها، لأن طلابنا عندما يتوجهون إلى الغرب لتحصيل العلوم يأخذون معهم تصورات مسيئة لبلدانهم في بعض الأحيان فإذا استطاع الأستاذ بإنتاجه للمعرفة أن يعطي بلده هذا البعد المهم فذاك عمل شامخ. عشرات بل أطنان الكتب عن الإستقلال والإستغناء عن الآخر والاستقواء بالذات تتكسر بعد العودة إليها عند واقع الحاجة وعندما لا يكون هناك خيار أمام الطالب سوى السفر سواء كان ما قبل الدراسة أو بعدها. إذا قام الأستاذ بهذا الجهد المحلي فهو يستحق كل هذه الإمتيازات.

وبالنسبة للأرقام العالية التي تدفع للجامعات الخاصة، فإن هناك تواطؤ صار واضحاً وبديهاً بين سوق لا يكشف ما تحت القبعة. فمثلاً عندما ينتهي المهندس من الدراسة، ولأن بلداننا غير منتجة باستثناء بعض الدول الإسلامية التي توجهت نحو الانتاج والصناعة، لكن في البلدان المستهلكة يتخرج المهندس فيعمل على التناسق بين المشاكل المعروفة والحلول المشتراة الجاهزة. وعندما يعمل بهذه الطريقة تكون الجامعة الخاصة مستعدة لمنحه شهادة والسوق لن يكشفها بل بالعكس هناك في بعض الأحيان إرادة آثمة في مكان ما لإبراز بعض الجامعات التي تحب أن يذاع اسمها وبالرغم من أن ابن الجامعة اللبنانية دربه ليس مفروشاً بالورود لكنه حينما يصل، يصل بالكفاءة.

مداخلة

لا أعرف إن كان الشخص عندما ينتهي من المؤتمر سينعى التعليم العالي ويخرج بصورة تشاؤمية لسبب بسيط حسب الأرقام التي تقدم بها الأساتذة عن الإنفاق على التعليم يظهر أننا ننفق حوالي ١٢ بالمئة من الناتج الاجمالي ومثلها نتيجة عدم التوجيه عند الطلاب فيختارون اختصاصات لا سوق عمل لها

بالإضافة إلى المشاكل في الجهاز التعليمي. هذه هي الحقيقة الموجهة، ولكن لم تذكر أي ورقة من الأوراق أي شيء عن شغف الانسان اللبناني بالإنفاق العالي على التعليم وقد يكون لهذا الأمر علاقة بالجانب الجيني وعلى الأقل يجب أن نتحدث بحقيقة ناصعة وكل الوقت نتحدث عن حقائق موجهة والحقيقة الناصعة أن المواطن اللبناني لديه شغف بالتعلم والإبداع لا يكون إلا بوجود شغف فإذا كان الانسان المتعلم والمثقف شغوفاً بالعلم فهذا أمر جيد.

رد د. طلال عتريسي

بالنسبة لتجربة الطلاب الذين خضعوا للتوجيه كانت النتائج مقبولة في أول سنة يقوم فيها المركز بالتوجيه، وبالتأكيد النتائج ستكون أفضل في السنوات المقبلة. وبالنسبة لجهل عدد سنوات الاختصاص هذا الأمر موجود عند الطلاب وليس المركز وهذا الأمر يحتاج لدراسة معقدة تظهر من لم يعرف سنوات الاختصاص هل لم يستفد من التوجيه.

رد أ. ابراهيم مهنا

لدي خمس ملاحظات، لا أعتقد أن الرضا الذاتي عن العمل ضروري للنجاح وهناك فارق بين حب العمل والعمل بمحبة أنا أحب هواياتي لكن أعمل بمحبة وهذه هي أخلاقية العمل. وبالنسبة للعطاء، قال جبران خليل جبران في كتاب النبي أنه يعطي لمن يستحق فقال جبران «اسألوا أنفسكم إن كنتم تستحقون العطاء، الشجر يحمل الثمر كي يحيى لأن من لا يعطي يكون ميتاً. أنا أود تربية شباب وفتيات على حب العطاء إذ لدينا مشكلة في بلادنا وهي أننا لا نربي على حب العطاء، فلا يوجد أناس تقدم

من وقتها ومالها للناس. وعندما يبدأ العطاء للجامعات والطلاب يبدأ الإبداع وأهم اكتشافين حديثين في العالم هما الفايبروبوك لطالب حصل على مساعدة من جامعة هارفرد والسكايب لأحد طلاب جامعة أستونية نحتاج لأناس تقدم كي يبدع الطالب.

ولا يمكن لطالب أن يبدع وهو يعيش في غرفة تشبه علبة سردين. والدراسة لا تعطى فقط في الغرف بل في حداثق يستطيع فيها أن يتحدث مع زميله بجو لطيف وأكثر طلاب أبدعوا ليس بفضل أساتذتهم بل من جراء الحديث والتباحث مع زملائهم. يجب منع الجامعات من تشييد مبان في مناطق سكنية بل يجب أن تبني الجامعات في مناطق بعيدة عن الضوضاء. لقد تكرر خلال هذا المؤتمر الحديث عن جعل لبنان مركز بحث واستقطاب للعالم العربي، العرب تجاوزونا لاسيما في الخليج حيث اعتبروا أن اللبناني فاشل في إيصال العلم، والأمريكي يستثمر ويفتح أكبر الجامعات ليعلم أبناء الخليج وبدلاً من أن يصدر لبنان العمالة كان عليه أن يصدر التعليم. نحن احتكرنا التعليم وظننا أن الجميع سيرسل أولاده إلى لبنان، لكن هل يمكن لعاقل أن يرسل أولاده لبلد غير آمن؟. لقد امتنعوا عن إرسال أبناءهم إلى لبنان ليس لأنهم لا يريدون التعلم لكن لأنه لا يوجد أمن. أعتقد أنه يجب أن نصدر التعليم إليهم حتى تعود العلاقة الفردية بيننا وبين أبناء الخليج.

ردأ. ابراهيم مهنا

بالنسبة لكلمة مجاني، أنا مع دعم التعليم الرسمي ولكن هناك أمور مجانية في الحياة لكنها باهظة مثلاً أن أرسل ولدي إلى الجامعة اللبنانية لأنها مجانية وأهدر له أربع سنوات، فهذا أمر مكلف وليس بسيط. هناك الكثير من الأشياء المرتفعة الثمن لكنها رخيصة إذا كنا نستفيد منها، لا نريد كلمة مجانية فقط بل نريد أسلوباً ثان كي نستطيع تحصيل علم في لبنان نستفيد منه.

اختتام أعمال المؤتمر



البيان الختامي

أ. هشام شحرور*

لطالما بحث المختصون التربويون في التعليم ما قبل الجامعي باعتباره مرتكزاً مؤسساً لمسار الأبناء والنشء المستقبلي. وكان التعليم نخبياً طبقياً في مراحل وحقبات من الزمن ثم تمدد وانتشر أفقياً وعمودياً بحيث خفت نور شهادة الخامس أساسي (السيرتنيكا) بعدما كان الناجح فيها يعامل معاملة المنتصر ويحتفى به كالعريس.

وتدرجت الشهادات اهتماماً يسطع ثم يبهت وصولاً إلى اليوم حيث أضحي التعليم العالي يُقارَب معيارياً لناحية جودته أو درجاته ومستوياته صعوداً وهبوطاً.

من هنا، كان موضوع مؤتمرنا التربوي الثاني «الاستثمار في التعليم العالي» لأهميته من ناحية، ولتسليط الضوء على بعد آخر لهذا النوع من التعليم يختلف عن كونه أداة لتحصيل شهادات تتيح عوائد مالية، بل للنظر إليه كقيمة معرفية عليا ترفع من شأن الفرد ومجتمعه ووطنه، لا أداة نفعية تحتسب عوائدها عبر الآلات الحاسبة بمعنى أنفقنا كذا على الاختصاص، فهل سنربح مبلغاً أكبر بعد التخرج؟!.

وكذا الأمر بالنسبة الى الاستثمار في التعليم العالي من منظور الدولة. فهل تنظر الدولة اللبنانية اليه كما يتعامل معه غالبية مواطنيها أم تقاربه كرافعة ثقافية للمجتمع، كل المجتمع بكافة شرائحه، وكناهض بالاقتصاد الذي لو أحسنت الدولة التخطيط مستندةً الى مفاهيم الاقتصاد المرتكز على المعرفة الموظفة فيه، لنهض الاقتصاد ونما. وما تجربة مجموعة دول النور الآسيوية عنا ببعيدة ومنها الماليزية على وجه الخصوص.

في ختام المؤتمر الذي نوقش فيه اقتصاد المعرفة القابل للتطبيق من خلال أوراق عمل قيمة ونقاشات ثرية، نعرض ما استخلصناه وأقربناه في اللجنة المنظمة للمؤتمر في جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي من توصيات، لو شئنا أن نتوسل تطبيقها وإنفاذها في ظل دولة اليوم لقلنا وإياكم هيئات.. ولكن، ما أطيق العيش لولا فسحة الأمل، ونحن بالله وبأهل العلم وبالحرصين على هذا البلد نؤمن، وجهدهم المعرفي نأمل.. فإليكم التوصيات:

- اعتبار التعليم العالي رأسملاً في بناء وتعزيز قدرات الاوطان وهو ضرورة أولى وأساسية للتنمية المستدامة الشاملة وتحسين مستوى الحياة للأفراد.
- زيادة الاستثمار في مجال البحث العلمي بتخصيص ميزانية له من قبل الدولة لدعم الأبحاث التي تعود بمنفعة مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- النظر إلى الاستثمار في التعليم العالي لاجهة تكاليفه المالية بل لجهة عائداته المهمة للمجتمع والانسان في مجالات اجتماعية متعددة وتعزيز الانتاجية وصل المهارات والنمو.
- التأكيد على أن الاستثمار في التعليم العالي لا يكون بالتوسع في المؤسسات فقط من دون مراعاة التميز في نوعية العملية التعليمية وجودتها.
- تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بالانفتاح على عالم العمل والمهن.

اختتام أعمال المؤتمر

- إنشاء إطار مؤسسي موحد تتضافر فيه جهود الأطراف الثلاثة: الدولة، مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل.
- إيجاد إطار مؤسسي واحد يقوم بمهمة تنظيم علاقات مؤسسات التعليم العالي في لبنان مع الخارج والعمل على تنسيق الجهود وتكاملها على هذا الصعيد لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المساعدات الفنية وتمويل الدراسات والبحوث.
- رسم مخطط توجيهي عام للجامعات يضبط توسع اختصاصاتها على إيقاع الحاجات الاجتماعية والمناطقية والاقتصادية.
- الإسراع في إصدار القانون المتعلق بتنظيم التعليم العالي في لبنان والقانون المتعلق بجودة التعليم والذي يراعي الحاجات الفعلية للاقتصاد ومتطلبات تطويره.
- التأكيد على الزامية تطبيق برامج للتوجيه المهني للطلاب والأهل قبل اختيار التخصص الجامعي.

ختاماً، نأمل أن نكون قد وفقنا إلى الإضاءة على واحدة من أهم وسائل النهوض بالمجتمعات.. كل عام وأنتم بخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

